

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الاقتصاد

الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان  
المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

إشراف:

أ.د فارس فضيل

إعداد الطالبة:

مغلاوي أمينة

لجنة المناقشة

أ.د عدلي زهير (جامعة الجزائر3).....رئيسا

أ.د فارس فضيل (جامعة الجزائر3).....مشرفا ومقررا

أ.د دريس رشيد (جامعة الجزائر3).....عضوا

أ.د بريش عبد القادر (المدرسة العليا للتجارة).....عضوا

أ.د بلعزوز بن علي (جامعة الشلف).....عضوا

أ.د براق محمد (المدرسة العليا للتجارة).....عضوا

السنة الجامعية: 2015-2016

## الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين، وإخوتي الأعزاء.

## الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين" النمل-19-.

بادئا ببدء أحمد وأشكر المولى جل شأنه، بديع السموات والأرض أن شق سمعي وبصري بحوله

وقوته وفضله وتوفيقه في إخراج هذا الجهد والعمل إلى النور، والذي يعد قطرة من بحر.

كما أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور فارس فضيل الذي

تكرم بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، ولم يبخل علي بجهد المتواصل وتوجيهاته وإرشاداته

السديدة من أجل إثراء هذا العمل.

أشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاق قراءة الأطروحة ومناقشتها،

وإثرائها بملاحظتهم القيمة وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم بما يؤدي إلى تكميل الأطروحة.

وختاما أسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله عملا ينفع الناس ليملك في الأرض

ولا يذهب هباء.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء.....
ب	الشكر والتقدير.....
ج	فهرس المحتويات.....
و	قائمة الجداول.....
ز	قائمة الأشكال.....
ح	الملخص باللغة العربية.....
ط	الملخص باللغة الإنجليزية.....
1	المقدمة العامة.....
11	<b>الفصل الأول: مفاهيم عن السياسة المالية والسياسة النقدية.....</b>
13	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....
13	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.....
21	المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....
28	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....
35	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية.....
35	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.....
40	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....
47	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....
50	المبحث الثالث: النموذج الكينزي أو نموذج $IS-LM$ .....
51	المطلب الأول: التوازن في السوق النقدي $LM$ .....
58	المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات $IS$ .....
62	المطلب الثالث: التوازن الكلي لسوق السلع والخدمات والسوق النقدية.....
68	المبحث الرابع: الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية.....
68	المطلب الأول: حجج دعاة السياسة المالية والسياسة النقدية ونقاط الاختلاف بينهما.....
69	المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.....
70	المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج $IS-LM$ .....
87	<b>الفصل الثاني: ميزان المدفوعات.....</b>
89	المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات.....
89	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وتركيبه.....

90	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
96	المطلب الثالث: التوازن السوقي لميزان المدفوعات.....
102	المبحث الثاني: سياسات ميزان المدفوعات.....
102	المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية الانكماشية.....
105	المطلب الثاني: تخفيض سعر الصرف.....
106	المطلب الثالث: القيود المباشرة على المعاملات الخارجية.....
107	المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات وطرق تصحيح الاختلال
118	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
109	المطلب الثاني: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية.....
110	المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال.....
111	المبحث الرابع: التوازن الداخلي والخارجي.....
111	المطلب الأول: نموذج مندل - فليمنج أو نموذج <i>IS-LM-BP</i> .....
114	المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات.....
116	المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية في نموذج مندل - فليمنج.....
124	<b>الفصل الثالث: تطور بيانات الدراسة.....</b>
126	المبحث الأول: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014).....
126	المطلب الأول: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-1998).....
129	المطلب الثاني: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2007).....
130	المطلب الثالث: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2014).....
131	المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر وتطور الإنفاق العام خلال الفترة (1992-2014).....
131	المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر.....
142	المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1992-2014).....
146	المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر وتطور عرض النقد خلال الفترة (1992-2014).....
147	المطلب الأول: واقع السياسة النقدية بالجزائر.....
153	المطلب الثاني: تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة (1992-2014).....
158	المبحث الرابع: ميزان المدفوعات وتطوره في الجزائر خلال الفترة (1992-2014).....
158	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري.....
159	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1992-2014).....

171	المطلب الثالث: تطور حركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)....
168	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها.....
170	المبحث الأول: وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات.....
170	المطلب الأول: متغيرات الدراسة.....
171	المطلب الثاني: مصادر البيانات.....
172	المبحث الثاني: نموذج الدراسة.....
185	المطلب الأول: إطار نموذج SVAR.....
190	المطلب الثاني: كتابة النموذج العام.....
174	المبحث الثالث: التحليل القياسي ونتائج الاختبارات الأولية.....
193	المطلب الأول: الاختبارات الأولية.....
202	المطلب الثاني: اختبار جودة نموذج VAR.....
192	المبحث الرابع: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.....
198	المطلب الأول: تحليل مكونات التباين.....
208	المطلب الثاني: دالة الاستجابة لردة الفعل.....
213	الخاتمة العامة.....
219	المراجع.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
92	الصورة المختصرة لميزان المدفوعات	1
128	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)	2
144	تطور النفقات العامة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)	3
150	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2011)	4
152	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة للفترة (2001-2011)	5
152	نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات للفترة (2005-2009)	6
156	تطور عرض النقد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)	7
160	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2014)	8
179	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع للإستقرارية	9
180	عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الأول للدراسة	10
181	عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الثاني للدراسة	11
183	نتائج اختبار جرينجر للسببية بالنسبة للنموذج الأول	12
183	نتائج اختبار جرينجر للسببية بالنسبة للنموذج الثاني	13
185	اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج الأول والثاني	14
186	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج VAR الأول والثاني	15
188	نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد الميزان التجاري	16
189	نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد حركة رؤوس الأموال	17

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	منحنى التوازن في السوق النقدية	1
61	منحنى توازن سوق السلع والخدمات	2
63	التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدية	3
80	السياسات المساعدة على الوصول إلى التشغيل الكامل	4
84	فعالية السياسة الاقتصادية حسب المناطق	5
98	التحليل البياني لرصيد الميزان الجاري	6
99	التحديد البياني لرصيد حساب رؤوس الأموال	7
100	تحديد منحنى $BP$	8
113	تحديد التوازن الكلي	9
115	تسوية ميزان المدفوعات في حالة سعر صرف ثابت	10
116	تسوية ميزان المدفوعات في حالة سعر صرف مرن	11
118	تطبيق سياسة جبائية توسعية ضمن نظام سعر صرف ثابت وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال	12
118	تطبيق سياسة جبائية توسعية ضمن نظام سعر صرف ثابت وحركة قوية لرؤوس الأموال	13
119	تطبيق السياسة النقدية التوسعية	14
120	تطبيق سياسة جبائية توسعية في نظام سعر صرف مرن وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال	15
121	تطبيق سياسة جبائية توسعية في نظام سعر صرف مرن وحركة قوية لرؤوس الأموال	16
122	تطبيق سياسة نقدية في نظام سعر صرف مرن	17
175	نتائج اختبار $CUSUM Stability Test$ بين $N_N$ و $G$ و $N_N$	18
176	نتائج اختبار $CUSUM Stability Test$ بين $N_N$ و $G$ و $BK$	19
187	نتائج التأكد من توافر شروط استقرار نموذج $VAR$ في كل من النموذج الأول والثاني	20
190	دالة الاستجابة لردة فعل رصيد الميزان التجاري بالجزائر	21
191	دالة الاستجابة لردة فعل حركة رؤوس الأموال بالجزائر	22

## الملخص

الكفاءة النسبية للسياستين المالية النقدية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

جامعة الجزائر 3، 2015

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء الكفاءة النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR) على المتغيرات التالية: إجمالي النفقات العامة، عرض النقد بمفهومه الواسع، حركة رؤوس الأموال ورصيد الميزان التجاري.

وقد تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين من خلالها أن أولاً، السياسة النقدية أكثر كفاءة نسبياً من السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما السياسة المالية كانت أكثر كفاءة من السياسة النقدية في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ثانياً، أن تأثير السياسة النقدية في الجزائر كانت لفترة زمنية أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما تأثير السياسة المالية أطول نسبياً من تأثير السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال. لذلك فقد أوصت هذه الدراسة بضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق أكبر قدر من الانسجام في توجهاتهما في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR).

## Abstract

### The relative efficiency of Monetary and Fiscal Policies on Balance of Payments: Algeria case study during the period (1992-2014)

University of Algiers 3, 2015

This study aims to investigate the relative efficiency of both fiscal and monetary policies on the balance of payments in Algeria, during the period (1992-2014), where the Structural Vector Autoregressive (SVAR) was applied for the following variables: *the Government Expenditures, the Money Supply, the Balance of Trade and Capital Account*.

Moreover, two main statistical tools (Variance Decomposition and the Impulse Response Function) were used for the analysis. The findings revealed that first; the monetary policy was relatively more efficiency than the fiscal policy on the balance of trade, while fiscal policy was found to be more efficiency relative to monetary policy on capital account in Algeria. Second, the impact of monetary policy was found to last for long period relative to the impact of the fiscal policy in the balance of trade. However the impact of fiscal policy was found to last for long period relative to the impact of the monetary policy in capital account.

Finally, the study has recommended providing more coordination between fiscal and monetary policies, in order to achieve greater harmony in the orientations and goals of these policies in Algeria. **Key words:** fiscal policy, monetary policy, balance of payments, the structural vector autoregressive (SVAR) model.

# المقدمة العامة

المقدمة:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجزات لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات ونتيجة للتحويلات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد الصراع بين الدول، وكذلك النمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية، بالإضافة إلى ركود اقتصادي نتيجة لتدهور النمو الاقتصادي، ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية للعديد من الدول الصناعية والنامية على السواء.

لكن الدول النامية كانت أكثر تأثراً بهذا المحيط الدولي، فعرفت أزمات هيكلية ناتجة عن السياسات النقدية والمالية التوسعية، وكذا نمو الإنفاق العام وتفاقم المديونية الخارجية، لكن السبب الأساسي هو تدهور شروط التبادل الدولي وانهيار الطلب العالمي على صادراتها، مما أدى إلى نقص حصيلتها من النقد الأجنبي في وقت كانت أسعار وارداتها في ارتفاع مستمر. ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورا هاما في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة وذلك بالبحث عن الأساليب المناسبة.

مع الأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول من بينها الجزائر، معالجة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات، وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، من خلال إتباع مناهج ومداخل مختلفة.

وقد تعددت وتنوعت الأدوات والسياسات التي استعملتها الدول لتحقيق هذا الغرض بين مباشرة وغير مباشرة وكمية وسعرية، فقدرت الحكومة على مواجهة المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتوازن في ميزان المدفوعات يعتمد بشكل رئيسي على فعالية كل من السياستين النقدية والمالية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على المستوى الكلي، كما تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنواتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات. ومن هذا المنطلق سيتم إجراء هذه الدراسة لاستقصاء ومقارنة مدى كفاءة وفعالية هاتين السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تقدير المؤشرات المالية والاقتصادية التي تربط بين رصيدي كل من ميزان حركة رؤوس الأموال والميزان التجاري مع أدوات السياستين المالية والنقدية بهدف الاستفادة من نتائجها

لاتخاذ القرارات والإصلاحات الاقتصادية المناسبة في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية والوصول إلى التوفيق الفعال بين السياستين الذي يضمن بدوره التأثير على الاقتصاد ككل وتحقيق الأهداف المرجوة.

يعتبر هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية غاية مثلى تسعى لإنجازها مختلف الاقتصاديات في العالم، المتقدمة منها والنامية. ولقد وصلت الاقتصاديات المتقدمة إلى درجة من النمو الذاتي والتلقائي من شأنها السماح بتفعيل آليات السوق، غير أن الأمر مختلف بالنسبة للدول النامية حيث تتسم اقتصاديات هذه الدول بالعديد من الخصائص، وما يزيد من صعوبة تحقيق هذه الكفاءة في هذه البلدان أن الاختلالات فيها تتسم بأنها هيكلية ومزمنة وطويلة الأجل.

### 1.1 مشكلة الدراسة:

تعاني معظم الدول النامية من تشوهات اقتصادية، العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وارتفاع نسب البطالة والتضخم، بالإضافة إلى مشاكل المديونية التي تثقل كاهل تلك الدول.

وتعد كل من السياستين المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني وتصحيح التشوهات الاقتصادية وذلك سواء في الدول النامية أو المتقدمة، حيث تقوم الدولة من خلال هاتين السياستين بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف،..... الخ).

ومن هنا تكمن إشكالية هذه الدراسة:

من بين السياستين المالية والنقدية ما هي السياسة المناسبة والفعالة في تصحيح الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات؟

كما يمكننا تجزئة الإشكالية السابقة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، نطرحها على النحو التالي:

- ما هي آلية عمل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية؟؛
- ما هي أهم الأدوات التي اعتمدها الجزائر فيما يخص السياستين المالية والنقدية في بداية 1990؟؛
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات، وأهم العوامل المؤثرة على رصيده؟؛
- ما أثر الصدمات المتوقعة من السياسة المالية والسياسة النقدية على ميزان المدفوعات؟.

### 2.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى استقصاء الفعالية النسبية للسياسة المالية مقابل السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2014) باستخدام تحليل السلاسل الزمنية

لبيانات سنوية، كما تهدف إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والوصول إلى مستوى النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع الأهداف المسطرة، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد.

### 3.1 أهمية الدراسة:

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

كما يظهر ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة.

كما تتضح أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه كونها تهتم باختبار الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية في ميزان المدفوعات بالجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه "Structural Vector Autoregressive" SVAR، بالإضافة إلى ما ستسفر عنه من نتائج وما تقدمه من مقترحات في إطار رفع كفاءة السياسة الاقتصادية وفق أسس واضحة لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تتسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

### 4.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى، والفرضية الأساسية تتمثل في:

— السياسة المالية أكثر كفاءة وفعالية من السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات.

ولقياس الفرضية الأساسية فإنه تم اشتقاق الفرضيات التالية:

1. أن إجمالي الإنفاق الحكومي أكثر تأثيرا من عرض النقد على رصيد الميزان التجاري.
2. أن إجمالي الإنفاق الحكومي أكثر تأثيرا من عرض النقد على رصيد حركة رؤوس الأموال.
3. أن تأثير السياسة المالية على رصيد الميزان التجاري يدوم لفترة أطول نسبيا من تأثير السياسة النقدية.

4. أن تأثير السياسة المالية على رصيد حركة رؤوس الأموال يدوم لفترة أطول نسبياً من تأثير السياسة النقدية.

### 5.1 منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي الكمي، فمن خلال الأسلوب الأول يتم عرض الإطار النظري لأثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عرض أهم التطورات التي عرفت متغيرات نموذج الدراسة، أما الأسلوب الثاني فسيتم استخدامه بالاعتماد على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لتقدير نموذج الدراسة وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه "Structural Vector Autoregressive" SVAR، على بيانات سنوية للمتغيرات (عرض النقد الحقيقي، إجمالي الإنفاق العام الحقيقي، رصيد الميزان التجاري، ورصيد حركة رؤوس الأموال)، ولتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني سيتم استخدام معيارين هما:

1. طريقة أكايك (Akaike information criterion) (AIC).

2. طريقة شوارتز (Schwartz's criterion) (SC)، كما أنه سيتم إجراء الاختبارات التالية:

اختبار استقرارية النموذج (Stability Test)، اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test of Stationarity)، اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)، اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test).

### 6.1 محتويات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها خمسة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات، خصص الفصل الأول والثاني والثالث للجانب النظري، أما الفصل الرابع فخصص للجانب التطبيقي للدراسة، حيث عالج الكفاءة النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر (1992-2014) وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** نتطرق فيه لمفهوم السياسة المالية وأدواتها وتطورها في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى مفهوم السياسة النقدية وأدواتها بالإضافة إلى تطورهما في الفكر الاقتصادي، كما وتم شرح النموذج الكينزي والذي يبرز العلاقة بين السياسة المالية والنقدية من خلال شرح التوازن في السوق النقدي والتوازن في سوق السلع والخدمات إضافة على التوازن الكلي في السوقين، كما أبرزنا الجدل الفكري حول السياستين المالية والنقدية، إضافة إلى فعالتهما في النموذج الكينزي البسيط.

**الفصل الثاني:** يتم من خلاله إبراز مفهوم ميزان المدفوعات وتركيبه، بالإضافة إلى سياسات ميزان المدفوعات وأسباب عجزه في الدول النامية وطرق تصحيح الاختلال، كما وضحنا علاقة ميزان

المدفوعات بالسياستين المالية والنقدية في إطار نموذج مندل- فليمنغ من خلال دراسة التوازن الداخلي والخارجي وكيفية تسوية ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث:** نقوم من خلاله بعرض الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014) وهذا من أجل معرفة أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، كما وقد عالج تطور كل من السياستين المالية والنقدية بالجزائر بالإضافة إلى تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1992-2014).  
**الفصل الرابع:** هو الفصل الأخير تم تخصيصه للدراسة القياسية بين المتغيرات ثم تحليل النتائج تم ذلك من خلال وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات، كما قمنا بدمج النظرية الاقتصادية والخصائص المميزة للاقتصاد الوطني في شكل نموذج اقتصادي، بالإضافة إلى التحليل القياسي وعرض نتائج مختلف الاختبارات المطبقة ومناقشتها.

### 7.1 متغيرات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في ميزان المدفوعات في الجزائر تم الاعتماد على المتغيرات التالية: رصيد الميزان التجاري ورصيد حركة رؤوس الأموال كممثلان عن ميزان المدفوعات، إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي كممثل عن السياسة المالية، وأخيرا عرض النقد الحقيقي كممثل عن السياسة النقدية، باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1992-2014).

### 8.1 الدراسات السابقة:

فيما يلي سيتم عرض الدراسات التي تناولت فعالية السياستين المالية والنقدية وذلك على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية:

#### 1. دراسة عوض (1995): "كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن (1978-1992)"

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى مقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن للفترة (1978-1992) باستخدام بيانات فصلية. وقد استندت الدراسة على معادلة سانت لويس لقياس مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وتم الاعتماد في ذلك على المتغيرات التالية: عرض النقد، الإنفاق الحكومي، الناتج القومي الإجمالي. وأشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن السياسة النقدية قد أثرت بشكل ملموس وإيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي، في حين أن تأثير السياسة المالية كان هامشيا. كذلك فإن تأثير السياسة النقدية كان أقوى بكثير من تأثير السياسة المالية على الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

## 2. دراسة الرفاعي والوزني (1996): "نموذج سانت لويس للدول النامية، حالة الأردن"

استهدفت هذه الدراسة استقصاء دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعبر عنه بنمو الناتج القومي. وقد استخدم الباحثان نموذج سانت لويس الصادر عن البنك الفدرالي الأمريكي في سانت لويس وذلك لدراسة التأثير النسبي لكل من السياستين المالية والنقدية وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta N_W = a N_{MN}^N m_N \Delta N_{MN} + \sum_{MN}^N e_N \Delta E_{MN}$$

حيث:

$\Delta Y$ : التغير في إجمالي الناتج القومي الاسمي.

$\Delta M$ : التغير في الرصيد النقدي بالمفهوم الضيق.

$\Delta E$ : التغير في النفقات الحكومية.

كما كانت فترة هذه الدراسة هي (1953-1969) باستخدام فترات تباطؤ وفقاً لأسلوب تباطؤ ألمان (Almon Lag). وتم التوصل إلى أن السياسة المالية تنطوي على أهمية أكبر من السياسة النقدية في الدول النامية وبالتحديد في الأردن وذلك في إدارة الطلب الفعال.

## 3. دراسة أنصاري (Ansari, 1996): "Monetary vs. Fiscal Policy: Some Evidence From Vector Autoregressive For India"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية في الهند. وقد تم استخدام السلاسل الزمنية لقياس أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لبيانات سنوية خلال الفترة (1963-1993). تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد، الإنفاق الحكومي، ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً من السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الهند ضمن فترة الدراسة.

## 4. دراسة Folorunso & Ajisaf (2002): "The Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policy in Macroeconomic Management in Nigeria"

تناولت هذه الدراسة الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في نيجيريا وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لبيانات سنوية خلال الفترة (1970-1998)، وكان نموذج الدراسة كالتالي:

$$\ln N_N = N_N + N_N \ln N_N + N_N \ln N_N + N_N$$

حيث:

$N_N$ : الناتج المحلي الاجمالي.

MP: السياسة النقدية متمثلة في عرض النقود بالمفهومين الواسع والضيق.

FP: السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي، عجز الموازنة، والإيرادات الحكومية المحصلة. وكانت النتائج المتحصل عليها هي أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا وفعالية من السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة التجميع والتنسيق بين كل من السياستين المالية والنقدية.

##### 5. دراسة البشير عبد الكريم (2004): "الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1985-2000)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة من خلال تقدير مدى حساسية دالة كل من الاستثمار والطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة، أن الفعالية ضعيفة سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو السياسة النقدية حيث أن سياسة إدارة الطلب الكلي لا أثر لها على الإنتاج، وقد أوصت هذه الدراسة بالتركيز على جانب العرض لدفع عجلة النمو.

##### 6. دراسة عوض والسويدي (2005): "Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Qatar"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في قطر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1970-1998)، وتم بناء النموذج من خلال بناء معادلة بالشكل المختزل "Reduced Form Equation". وأشارت النتائج المتحصل عليها إلى أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية في دولة قطر.

##### 7. دراسة Aschar & Soumia & Shahid (2008): "Whether Fiscal Stance or Monetary Policy is Effective for Economic Growth Case of South Asian Countries?"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في دول جنوب آسيا: باكستان، الهند، سيريلانكا، بنغلاديش خلال الفترة (1990-2007) باستخدام نموذج الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL "Autoregressive Distributed Lag model"). وقد أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية على النشاط الاقتصادي، وأن فعالية كل من السياستين تعتمد على الظروف الداخلية والخارجية للاقتصاد، كما أن مزيج السياستين يوفر أفضل النتائج إذا ما نفذت بشكل صحيح لأجل زيادة النمو الاقتصادي.

**8. دراسة ملاوي (Malawi, 2009): "The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM)"**

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الأهمية النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي مقارنة بين تونس والأردن، حيث تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على معادلة سانت لويس بالشكل المختزل وذلك خلال الفترة (1972-2004)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للسياسة المالية تأثير أكبر من السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يمكن لكل من الحكومة الأردنية والحكومة التونسية الاستفادة من السياسة المالية كسياسة اقتصادية فعالة للمحافظة على استقرار اقتصاد كل من البلدين.

**9. دراسة Mobolaji & Adefesco (2010): "The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: Further Empirical Evidence"**

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام بيانات سنوية من البنك المركزي النيجيري خلال الفترة (1970-2007). وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من النمو الاقتصادي ومتغيرات كل من السياستين المالية والنقدية، كما وجد بأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي. وأوصت هذه الدراسة بالاعتماد على السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**10. دراسة Umer, Sulaiman, Asif, & others (2010): "The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon: Econometric Evidence from Pakistan"**

تحلل هذه الورقة ميزان المدفوعات لباكستان من خلال المقاربة النقدية للفترة (1980-2008)، حيث استخدمت معادلة التدفق الاحتياطي (The reserve flow equation)، اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ثلاث علاقات هامة أولها ما بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي الموجودات الأجنبية تعتبر علاقة ايجابية، بينما توجد علاقة سلبية بين الائتمان المحلي وصافي الموجودات الأجنبية، بينما العلاقة سلبية بين سعر الفائدة وصافي الموجودات الأجنبية كما ذكر في المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، كما توصلت إلى أن الإجراءات النقدية ليست الخيارات الوحيدة للسلطات الحكومية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

**11. دراسة Oladipupo (2011): "Impact of Exchange Rate on Balance of Payments in Nigeria"**

تبحث هذه الدراسة تجريبيا تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير نموذج الدراسة على بيانات سنوية غطت الفترة (1970-2008). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف لديه تأثير كبير على ميزان المدفوعات كذلك أن انخفاض قيمة سعر الصرف يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات إذا فرض الانضباط المالي، كما أن من ضمن أسباب استمرار العجز في ميزان المدفوعات النيجيري هو التخصيص الغير لائق وإساءة استخدام الائتمان المحلي، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات ملائمة للرقابة على النفقات الحكومية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة التنسيق بين سياسة سعر الصرف والسياستين المالية والنقدية للوصول إلى النتائج المرجوة، كما توصي بضرورة تعيين أجهزة مناسبة لضمان الاستخدام الحكيم لكل من الائتمان والعملات الأجنبية المتاحة.

### 9.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وخصوصا تلك المتعلقة بالجزائر هو المدة الزمنية وطريقة معالجة الموضوع والمتمثلة في استقصاء الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج قياس آخر وهو نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه " SVAR Structural " Vector Autoregressive"، حيث تم تغطية فترة الدراسة إلى 2014.

# الفصل الأول

## السياسة المالية والسياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثالث: النموذج الكينزي أو نموذج  $IS-LM$

المبحث الرابع: الجدل الفكري حول السياسة المالية والسياسة النقدية

## مقدمة الفصل:

تشتمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تؤثر كل منها على متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالسياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف. وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور الاقتصادي لمفهوم الدولة، حيث انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929، التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية. وكان الاقتصادي كينز (Keynes) (1883-1946) أول من نادى بضرورة تدخل الدولة في نشاط جهاز السوق. بالمقابل يرى النقديون (Monetarists) أن السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية وكفاءة في توجيه الاقتصاد مقارنة مع السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل.

ومهما يكن من اختلاف في وجهات نظر الاقتصاديين، فإن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يعتبر أمراً ضرورياً. وأن قدرة الحكومة على مواجهة المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم يعتمد بشكل رئيسي على فعالية كل من السياستين النقدية والمالية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك لأن لكليهما تأثيرات مشتركة على المستوى الكلي، كما تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتائج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

ولتوضيح أكثر في هذا المجال يتناول الإطار النظري في هذه الدراسة العناصر التالية:

- السياسة المالية، مفهومها وأهدافها وأدواتها.
- السياسة النقدية، مفهومها وأهدافها وأدواتها.
- السياسة المالية و السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.
- آلية عمل كل من السياستين المالية والنقدية.

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

ظل ومازال تطور السياسة المالية مرادفا لتطور المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق لتمكين من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها وتسيير المصالح العامة، وخلال المدد السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي)، أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مفهوم حديث للمالية العامة) أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني وزيادة الثروة الوطنية ونشر العلم وحفظ الصحة العامة وتأمين مياه الري والشرب ومعالجة الأزمات الاقتصادية وهكذا فإن الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد الوظائف<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

لدراسة السياسة المالية لا بد من تعريفها والتعرف على أهدافها

## أولاً. مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>2</sup>. هي تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظراً لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي<sup>3</sup>.

أو هي "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكييف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا التكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها

<sup>1</sup> \_ عواضة حسن، قطيش عبد الرؤوف، المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995، ص 09.

<sup>2</sup> \_ الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 1990، ص 201.

<sup>3</sup> \_ البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العملي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، نوفمبر 2004، ص 01.

النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين<sup>1</sup>.

كما يقصد بالسياسة المالية "أنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة"<sup>2</sup>.

كما يقصد بالسياسة المالية "استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع التي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم"<sup>3</sup>.

وبالتالي نصل من خلال هذه التعاريف إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، من أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد تطور مفهوم السياسة المالية حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية والعدالة في توزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي، وعلاج مشكلتي التضخم والكساد.

### ثانياً. أهداف السياسة المالية:

بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبح من الضروري أن تعمل الحكومة على أن يتفق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، ومن ثم إيجاد الأهداف وتنسيق الجهود بحيث لا تتعارض مع بعضها البعض. لذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد المختلفة كما يلي:

**(1) الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي:** يكون الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل الذي ينصرف إلى استعمال كل عوامل الإنتاج، والتي من بينها طبعا العمل (المفهوم الواسع

<sup>1</sup> \_ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 12.

<sup>2</sup> \_ عريقات حربي، موسى محمد، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص 25.

<sup>3</sup> \_ سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت 1994، ص 505.

للتشغيل الكامل) مع التحكم في معدل التضخم، ذلك أن التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية. تسعى الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أحد الظروف الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية، وتلعب في ذلك السياسة المالية دورا لا يقل أهمية عن باقي السياسات الاقتصادية في تحقيق الهدف. ولنا أخذنا بتحليل كينز فإن عدم استقرار الاقتصاد متعلق بشكل كبير بالطلب الكلي الذي يكون إما في حالة عجز أو في حالة زيادة. يمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ. **حالة عجز الطلب:** والتي يكون فيها الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك بأن يتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وهي الحالة التي يطلق عليها بالكساد الاقتصادي. ويرجع كينز العجز في الطلب الكلي إلى الانخفاض في كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، حيث أن الطلب الاستهلاكي وخاصة طلب العائلات يعتبر عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، فالإتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ 1997 حيث أن استهلاك العائلات تطور في سنة 1998 بـ 2.8%. كذلك الطلب الاستثماري يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط والعمالة، ويظهر أن هناك تفاعل بين كل من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري إذ أن ارتفاع الأول يحفر الثاني<sup>1</sup>.

عند انخفاض حجم الطلب الكلي يصبح من الضروري على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي وذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والضريبي (إما كل حدة أو مزج الاثنين معا) التي من شأنها رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، حيث من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) بإقامة مشاريع استثمارية عامة كبناء مدارس ومستشفيات وشق الطرق.... الخ وأيضا توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، التي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الشخصية وبالتالي الإنفاق الشخصي، تستطيع الدولة أن ترفع من حجم الطلب الكلي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار<sup>2</sup>.

كما أن للضريبة أثر لا يقل أهمية عن الإنفاق الحكومي في رفع حجم الطلب الكلي، ذلك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص211.

<sup>2</sup> وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص224.

<sup>3</sup> محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص335.

ويلاحظ أيضا أن الزيادة في النفقات الحكومية مع زيادة مساوية في حصيلة الضرائب يمكن أن تزيد من الدخل والإنتاج بكمية متساوية، ومع افتراض ثبات الأسعار يمكن إيضاح أنه عندما تحصل زيادة في النفقات العامة مع بقاء حصيلة الضرائب ثابتة، يزداد الدخل بكمية أكبر. وهذه النتيجة تبقى نفسها سواء تم مواجهة تمويل العجز بنقود جديدة أو من خلال بيع الدين العام<sup>1</sup>.

**ب. حالة ارتفاع الطلب الكلي:** تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في هذه الحالة في أن الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب، ومع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يقود إلى ارتفاع الأسعار، ويكون الاستثمار في هذه الحالة أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة. تقوم السياسة المالية بتخفيض أو إعادة مستوى الطلب الكلي إلى المستوى التوازني من خلال سحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة المتسببة في ارتفاع الطلب الكلي، عن طريق إحداث فائض في الميزانية وذلك بـ:

- **رفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب:** يجب التفريق هنا ما بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث يترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل، أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة، ومنه تخفيض الطلب الكلي، أما الضرائب غير المباشرة فتساهم في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها الضرائب، أي السلع التي يكون الطلب عليها مرنا<sup>2</sup>.

- **تخفيض حجم الإنفاق العام:** تستطيع الدولة من خلال أداة الإنفاق العام التأثير على الأسعار، ذلك أن الأسعار تستخدم لتخصيص الموارد الاقتصادية. فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، كما أن دعم أسعار بعض المنتجات يؤدي إلى خفضها. إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، وبالتالي زيادة الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعا للوضع الاقتصادي القائم. فزيادة الإنفاق العام في فترة

<sup>1</sup> \_ النقاش غازي عبد الرزاق، المالية العامة" تحليل أسس واقتصاديات المالية، الأردن، ص 321.

<sup>2</sup> \_ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1994-2004)، الجزائر، 2005، ص 81.

سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل. ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج<sup>1</sup>.

ينبغي التنويه إلى أن تخفيض الدولة للإنفاق العام لمحاربة التضخم بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي هو أمر صعب للغاية، وخاصة إذا مس هذا التخفيض جوانب مهمة وضرورية في حياة الفرد، كالأجور مثلا أو خدمات الصحة والتعليم وغيرها، لأنها ستلاقي ضغوطا من قبل نقابات العمال. وبذلك فإن التركيز على تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم عن طريق زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة يكون أحسن بكثير من الاعتماد على تقليص الإنفاق العام<sup>2</sup>.

**(2) إعادة توزيع الدخل الوطني:** يتحدد توزيع الدخل الوطني في أبسط صورة (أي التوزيع الأولي) عن طريق بيع عناصر الإنتاج في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية (أو ما يطلق عليه بمكافئة عوامل الإنتاج). فعندما يقوم رجال الأعمال بالإنتاج فإنهم يستخدمون في ذلك عناصر الإنتاج المختلفة. ولما كانت هذه العناصر الإنتاجية يمتلكها أفراد المجتمع فإن على المنتجين أن يعبروا عن حاجاتهم لاستخدام هذه العناصر في صورة الطلب عليها، كما لا بد للأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم ورغباتهم أن يحصلوا على دخول نقدية ولا سبيل إلى ذلك إلا بعرض هذه العناصر. وهكذا يلتقي العرض والطلب على هذه العناصر الإنتاجية بمختلف أنواعها.

وفقا لاختلاف درجات المرونة لكل منحني من منحنيات الطلب والعرض وذلك لكل عنصر من عناصر الإنتاج ودرجات المنافسة.... الخ يتحدد سعر كل وحدة من هذه العناصر. وعليه فدخل الفرد يتوقف على عاملين: سعر وحدة عوامل الإنتاج الذي يتم تحديده في السوق، وما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من هذه العوامل.

كما يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل من أهمها، توزيع المواهب والملكيات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها، توافر الفرص، توزيع الثروة في المجتمع، قوانين الميراث، أنماط الزواج، العادات الطبقية، العادات الادخارية، مرونة منحنيات العرض والطلب ودرجات المنافسة ومدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

<sup>2</sup> محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 345.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية المصرية، 2004، ص 313.

وبذلك يجب أن نفرق بين توزيع الدخل وإعادة توزيعه، حيث أن توزيع الدخل هو مكافئة عوامل الإنتاج أو ما يطلق عليه بالتوزيع الأولي كما بينا سابقا، أما إعادة توزيع الدخل فهي تلك التعديلات التي تجرى على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن السوق كثيرا ما تخفق في الوصول إلى ذلك التوزيع الأمثل، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي الياباني (Kuznets) حيث بين أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

لذلك تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيعه من جديد أو تصحيح خطأ السوق في توزيعه. فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود<sup>2</sup>.

وبذلك فإن السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل، حيث أنها تقلل من احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها. فمن خلال طبيعة التصميم الذي ترسمه الدولة لتوزيع الميزانيات ونسب صرفها على بنود الإنفاق المختلفة، نستطيع التعرف فيما إذا كانت الدولة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل أم لا، فإذا تمخض عن السياسة المالية لهذه الدولة تخصيص حصة كبيرة من الموارد العامة لإنفاقها على مشروعات استعراضية أو خدمات كمالية تتمتع بها الفئات غير الفقيرة من المجتمع فإن العدل الاجتماعي سيتعرض للإساءة. والأمر ذاته بالنسبة للأعباء الضريبية حيث إذا وقعت غالبية التبعات والأعباء الضريبية على الفقراء (نظام ضريبي عادل) دون موازنتها بتغييرات ضريبية أخرى فإن ذلك أيضا سيضعف من العدل الاجتماعي ويزيد من اتساع الهوة بين الطبقتين، الغنية والفقيرة.

<sup>1</sup> \_بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة"، جامعة باجي مختار، 2006، ص 07.

<sup>2</sup> \_ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

**3) تخصيص الموارد الاقتصادية:** إن المقصود من تخصيص الموارد الاقتصادية هو تلك العملية التي يتمخض عنها توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

1. تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2. تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاك.
3. تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
4. تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الاقتصادي<sup>1</sup>. ويمكن القول أن الموارد الاقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من استخداماتها الحالية أكبر نفع اجتماعي ممكن. بحيث لو تم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين إلى استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي وإبطاء معدلات النمو<sup>2</sup>.

إن المتتبع لنظام السوق يجد أن كميات وأنواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع تتحدد انطلاقاً من حرية الفرد كمستهلك، أي أن توجيه موارد المجتمع الإنتاجية يتبع تفضيلات أفرادها كما يعبر عنها الطلب الفعال للمستهلكين، لكن أي مستهلك يقوم بهذا الدور؟ إنه ذلك المستهلك الذي يمتلك القوة الشرائية اللازمة. وهذا يعني أن حق المواطن في التعبير عن مصالح المجتمع متوقف على قدراته الاقتصادية. ومن هنا يتضح أن أصحاب الدخل الكبيرة يمتلكون من القوة الشرائية ما يمكنهم من توجيه موارد المجتمع الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات الكمالية التي يفضلونها هم مهما كانت درجة تفاهتها على سلم التفضيل الجماعي، بينما تبقى طبقة كبيرة من المجتمع لا تستطيع الحصول على ما يكفيها من السلع الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمعيشة وذلك نظراً لعدم قدرتها على دفع أثمانها.

كما أن معظم أسعار السلع والخدمات تتحدد نتيجة لقوى المنتجين الاحتكاريين، ومن ناحية أخرى فإن المستهلك العادي في الوقت الحاضر يفتقر كثيراً إلى مميزات الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يفترضه نظام السوق وكثيراً ما يعجز تحت تأثير الإعلانات ووسائل الدعاية المختلفة عن إنفاق دخله بحيث يحصل على أكبر إشباع ممكن. وبالتالي فإن توجيه الموارد الاقتصادية في هذه الحالات لا يعكس حتى

<sup>1</sup> \_ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، مصر، ص 45.

<sup>2</sup> \_ حامد عبد المجيد، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية، 2002، ص 28.

تفضيلات أفراد المجتمع. ومن هنا يتطلب الأمر تدخل الدولة لتوجيه الموارد الاقتصادية بحيث تعكس التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع.

أضف إلى ذلك أن عدم توافر شروط المنافسة الكاملة واتجاه أصحاب الأعمال إلى تمييز منتجاتهم عن طريق العلامات التجارية كثيرا ما يؤدي إلى التبذير في استخدام موارد المجتمع المحدودة وإلى طاقات إنتاجية عاطلة لا تعود على المجتمع بأي نفع حقيقي. يكفي أن ننظر لما يجري في اقتصاديات السوق لنبين ذلك بوضوح فنجد أن شركات البترول مثلا كثيرا ما تسارع إلى الحصول على أي رقعة أرض قريبة من محطة الخدمة التابعة لها لتقييم عليها محطة أخرى تابعة لنفس الشركة خوفا من أن تصل عليها شركة بترول أخرى منافسة كما تلجأ شركات الفنادق لنفس السياسة وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية الموجودة<sup>1</sup>.

وبهذا فإن تدخل الدولة لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخداماتها المثلى أصبح أمرا ضروريا ويتمثل في دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية. وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

1. حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.
2. حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية مناسبة كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائل لهذه السلعة.

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر ما يلي<sup>2</sup>:

1. الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
2. الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
3. إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.

<sup>1</sup> \_ المرجع السابق، ص 28.

<sup>2</sup> \_ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 86.

4. تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
5. الإنفاق الحكومي مثل برامج والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

### المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

فيما يلي سيتم عرض تطور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية

#### أولاً. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: The Fiscal Policy of Classic Analysis

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر إنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العام تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارس<sup>1</sup>.

ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارس والتي عرفت، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار

<sup>1</sup> \_ علقم باهر محمد، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، 1998، ص 10.

السابقة نفسها، ولذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة<sup>1</sup>.

### ثانيا. السياسة المالية في التحليل الكينزي The Fiscal Policy of Keynesian Analysis:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبزرت مدى الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل الوطني بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) وأفسحت المجال لوجهت نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي<sup>2</sup>.

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد<sup>3</sup>، إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من (الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام) رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، وفيها الإيمان باتجاه النظام الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن للاقتصاديات الرأسمالية تميل أحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة<sup>4</sup>.

ومضى كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج أنه يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال (Effective Aggregate Demand) للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الرأسمالية)، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط

<sup>1</sup> خليل علي، اللوزي سلمان، المالية العامة، عمان، الأردن، 2000، ص 254.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، كداوي طلال محمد، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، 1989، ص 09.

<sup>3</sup> سامي خليل، النظريات النقدية والمالية، الكويت، 1982، ص 197-202 (بتصرف).

<sup>4</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية أداء سوق الأوراق المالية، عمان، 2010، ص 53.

الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف (Multiplier) فعله، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا وأتباعه مفهوما جديدا لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة Functional Finance) بدلا من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي<sup>2</sup>:

1. حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.

2. ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3. الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن (Alvin Hansen) وبالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استنادا إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية<sup>3</sup>:

1. إذا سادت البطالة الإيجابية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.

2. إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم.

3. إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

<sup>1</sup> روبرت كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ما بعدها، ترجمة دانيال رزق، القاهرة، 1994، ص92.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص51.

<sup>3</sup> باهر محمد عظم، مرجع سبق ذكره، ص211.

## ثالثا. السياسة المالية في التحليل النقدي " The Fiscal Policy Of Monetary Analysis ":

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا في أواخر الستينات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي (Stagflation) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتون فريدمان وكارل برونز وملتزر وليرلد وفليب كادجان وغيرهم) بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة (يقصد بالسياسة المالية البحتة التغيير في الضرائب والإنفاق الحكومي دون أن يصاحبه تغيير في عرض النقود) من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة (Crowding Out) وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي<sup>1</sup>.

ولكل سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية، لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> \_ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود، 1987، ص 478 .

<sup>2</sup> \_ الداعي عباس كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

## رابعاً. السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية "The Fiscal Policy Of Rotational Expectations Analysis"

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية<sup>1</sup>، التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى تيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، ويقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم<sup>2</sup>.

ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام<sup>3</sup>.

ولتوضيح ذلك نفترض مثلاً وجود حالة من الركود الاقتصادي وأن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى - "النقد والمصارف والأسواق المالية" - دار الحامد للنشر - عمان - الطبعة الأولى 2003، ص 444.

<sup>2</sup> جوارتي، جيمس، استروب، ديجار، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد مصطفى، الرياض، 1988، ص 463.

<sup>3</sup> جيمس جوارتي وآخرون، الاقتصاد الكلي القائم على الفطرة السليمة، ترجمة عباس أبو التمن، الطبعة الأولى، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي، 2006، ص 128.

السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء أو لتنشيط الطلب الاستهلاكي، فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية)، وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى<sup>1</sup>.

### خامساً. السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض - "The Fiscal Policy of Supply-Side Economists Analysis"

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلثة وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال، وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

ورداً على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقديين لثورة الثمانينات المالية، وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى أنصار جانب العرض قد اخفت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد أن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد

<sup>1</sup> \_ Albert S. Dexter, Manrice D.Levi & Barrie R.Nauh, "Stock Prices, the Impact of Regulation", Journal Monetary Economics, Washington, 2002, p 1-5.

<sup>2</sup> \_ بول. آسامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عيد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية، عمان، 2001، ص 647.

استند إلى منحى لافر "Laffer Cure" (يوضح منحى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة وإيرادات الضريبة، وفكرته الأساسية هي أن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي، ذلك لأن معدل الضريبة المرتفع يدفع إلى التهرب الضريبي، فضلاً عن أنه يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انحدار النشاط الاقتصادي، ومن ثم حصيلته الضرائب وينتهي تحليل هذا المنحنى إلى تخفيض معدل الضرائب يقود إلى زيادة العائد الكلي)، ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلته أكبر غزارة.

ومن الواضح أيضاً أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساسية وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضاً من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت هذه المدرسة هي<sup>1</sup>:

1. إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.
2. أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
3. أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.
4. أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، معتمدة في ذلك على أدوات معينة يمكن إجمالها في كل من الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا تتضح الحقيقتان التاليتان:

<sup>1</sup> \_ المرجع السابق ، ص649.

- 1- هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:
- أ- زيادة أو إنقاص الضرائب.
- ب- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.
- ج- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.
- 2- إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم و الانكماش.

ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة فسوف نتناول في هذا المطلب النفقات العامة، والإيرادات العامة، بالإضافة إلى الموازنة العامة.

#### أولاً. الإنفاق العام:

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية. ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

1. **تعريف الإنفاق العام:** يعرف الإنفاق العام على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة" هذا مع التنويه إلى أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى، ويقوم

بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع<sup>1</sup>.

ويعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. كما تشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية<sup>2</sup>.

مما سبق، يتضح أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

**2. تقسيمات الإنفاق العام:** من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العمومية بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، فكل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار يمكن إعطاء تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم، مع التأكيد على أننا سنأخذ أهم التقسيمات وليس كلها على النحو التالي:

أ. **الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي:** يأتي هذا التقسيم من ناحية التأثير على الدخل القومي، ويستند إلى ثلاثة معايير للترقية بين هذين النوعين من الإنفاق:

- **معيار المقابل:** معيار التفرقة هنا يرجع بمقابل من عدمه، فالنفقات الحقيقية تتم بمقابل تقديم خدمة معينة مثل الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات مثلا.
- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، وتعتبر تحويلية إذا لم تؤد مباشرة إلى زيادة الناتج القومي.
- **معيار طبيعة القائم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** فتعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتكون نفقة تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد. مع التنويه إلى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق التحويلي: اقتصادية واجتماعية ومالية.

<sup>1</sup> \_ موسى رحمانى، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، جامعة تلمسان، 2004، ص 03.

<sup>2</sup> \_ قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص 179.

ب. **التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:** يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وقد درج الاقتصاديون على التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة: هي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من الإنفاق هي:

- **النفقات الإدارية للدولة:** والخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم أجور العاملين بالدولة وما في حكمها، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي. (يتم تقسيم هذه النفقات تبعاً للوزارات والوحدات الإدارية التي تباشر النشاط العام، كما يتم توزيع هذه النفقات على مراحل متعددة).
- **النفقات الاجتماعية للدولة:** وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية. وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، ولهذا فهي تأخذ حصة الأسد من إجمالي هذه النفقات.

- **النفقات الاقتصادية للدولة:** وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل الري والصرف والنقل والمواصلات، والمياه، والكهرباء، والطرق وغيرها (الإنفاق على البنية التحتية)<sup>1</sup>. ويعتبر هذا النوع من الإنفاق من أقدم أنواع الإنفاق العام، حيث كان يستخدم لتقوية البنيان الاقتصادي ومحاربة البطالة، كما يؤدي إلى توليد دخول جديدة.

3. **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** يؤثر الإنفاق العام على الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ككل، وينعكس ذلك التأثير على أهم المؤشرات والمجمعات الاقتصادية سنقوم بعرضها فيما يلي:

#### أ. الأثر على الناتج القومي<sup>2</sup>:

- وهذا ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام" ودرجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية:
- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي.
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

<sup>1</sup> \_ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup> \_ المرجع السابق، ص 60.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فالتأثير يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً فإن الأثر سيكون إيجابياً، أما إذا حدث العكس فسيكون له الأثر السلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرناً أو ضعيف المرونة).

**ب. الأثر على الاستهلاك القومي:** يؤثر الإنفاق على الاستهلاك القومي من عدة جوانب أهمها:

- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد من الاستهلاك القومي.
- عندما تقدم دخولا في شكل أجور ومرتببات وفوائد مدفوعة لمقرضيه، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عينية فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي.

**ت. الأثر على الادخار القومي:** عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسلب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسلب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سلباً على الادخار القومي والعكس صحيح.

### ثانياً. الإيرادات العامة:

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة. حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصاً أصيلاً لها.

### 1. تعريف الإيرادات العامة:

يمكن تعريف الإيرادات العامة بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء كانت قروضاً داخلية أو خارجية،

أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية<sup>1</sup>.

مما سبق، يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية<sup>2</sup>.

**2. تقسيمات الإيرادات العامة:** كما وضعنا سابقا من خلال التعريف السابق أن الإيرادات العامة يمكن أن تأخذ كل من الشكل السيادي والاقتصادي وكذا الائتماني:

أ. **الإيرادات السيادية:** تمثل الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، وذلك لما تمتلكه من سيادة في ذلك وتتمثل في كل من الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وغيرها من الإيرادات التي تذهب إلى خزانة الدولة.

ب. **الإيرادات الاقتصادية:** تتمثل الإيرادات الاقتصادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها أو ما يطلق عليها بالدومين سواء كان عاما أو خاصا، أضف إلى ذلك ما تحصل عليه من الثمن العام (وهو إيراد عام تأخذه الإدارة نظير خدماتها ويتحدد عادة طبقا للعرض والطلب انطلاقا من مبدأ المنافسة).

ت. **الإيرادات الائتمانية:** تتمثل الإيرادات الائتمانية في كل ما تحصل عليه الدولة من قروض بمختلف أشكالها، سواء كانت محلية أو أجنبية، إضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم. تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات لتمويل عجزها الموازي وذلك في حالة قصور أو عدم كفاية مصادرها الإيرادية الأخرى.

**3. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:** اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

<sup>1</sup> \_ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> - إبراهيم علي عبد الله، أنور العجاردة، مبادئ المالية العامة، عمان، 2000، ص 120-124 (بتصرف).

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي هذا الإطار يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها<sup>1</sup>.

أ. **الأثر على الاستهلاك والإنتاج:** إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج). إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

ب. **الأثر على الادخار والاستثمار:** إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحاليتين. إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

<sup>1</sup> - عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973، ص 173 - 187 (بتصرف).

ث. الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعديّة مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

ت. أثر الضرائب على كسب العمل: لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين: الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة. أما الثانية، حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا. وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

ثالثا. الموازنة العامة: لقد تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة العامة، واختلفت فيما بينهن في عدة جوانب، كالأثار التي تحدثها الموازنة العامة أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، والإطار القانوني الذي يميزها، يمكن ذكر بعض هذه التعاريف<sup>1</sup>: تعرف الموازنة على أنها "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة سنة"، الواضح من هذا التعريف أنه يركز على الوظيفة المحاسبية للموازنة.

يرى آخرون على أن الموازنة العامة هي "تقدير مفصل ومتعمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية". يبدو من هذا التعريف أنه يركز على الأثار التي تحدثها الموازنة.

وبذلك فالموازنة العامة تمثل " ذلك التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع<sup>2</sup>. والذي يبين بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على

<sup>1</sup> \_ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> \_ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 53.

مختلف الخدمات التي تقدمت للمواطنين، إضافة إلى كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذه النفقات<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة ولهذا ارتأينا في هذا الحديث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها والمور بمختلف المدارس التي تناولتها وساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهميتها

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة انطلاقاً من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك في هذا المطلب سنتعرض إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها.

### أولاً. مفهوم السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وذلك وفقاً للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية.<sup>2</sup>

ويعرف George Pariente السياسة النقدية على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> \_ مجدي، محمد شهاب، الاقتصاد المالي، الإسكندرية، 1999، ص 261.

<sup>2</sup> \_ معتوق محمود، النظريات والسياسة النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1989، ص 144-149 (بتصرف).

<sup>3</sup> \_ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 2010، ص 59

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.<sup>1</sup>

كما تعني السياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.<sup>2</sup>

ويعرفها بول سامويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الصرف.<sup>3</sup>

وبهذا يمكن القول أن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.

## ثانياً. أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف وسيطة وأهداف نهائية، سيتم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى الأهداف الأولية والوسيلة ونهائية:

### 1. الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل فيما يلي:

#### أ. مجمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات<sup>4</sup> وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري. ولكل من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة

<sup>1</sup> \_ راضي أحمد عبد المنعم، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، 1998، ص 290-291.

<sup>2</sup> Michael Burda and others, Macroecon (Aeurpan Tesxt), Oxford University, New York 1997, p190-191

<sup>3</sup> \_ سامويلسون بول، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2006، ص 803.

<sup>4</sup> \_ فيليب كرم، التحليل النقدي والتنبؤ، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 07.

النقدية، دافعت فروع أخرى واقتصادي مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.

### ب. ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصد البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك.

هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد<sup>1</sup>.

كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن أهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطات الحرة وهي تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أدونات الخزنة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك.

### 2. الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل  $M_N$  و  $M_N$  وسعر الفائدة وأسعار الصرف.

#### أ. الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطة:

- هناك عدة شروط يجب توفرها في الأهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:
- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو

<sup>1</sup> \_ أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

بتأخير لمدة أسبوعين مثلا وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، والقاعدة النقدية هي أهداف وسيطية بدلا من التركيز على أهداف أخرى مثل الناتج الوطني، ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات البنك المركزي<sup>1</sup>.

• **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:**

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، وذلك لإعادة ذلك المتغير للمسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط عن الاتجاه الصحيح فقط، وإنما يجب أن تكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من المعروض النقدي، ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم، ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط<sup>2</sup>.

• **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:**

يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية، على أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

**ب. سعر الفائدة كهدف وسيط:**

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى القرون السابقة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى

<sup>1</sup> معهد صندوق النقد الدولي، إطار السياسة النقدية، الدورة الدراسية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، واشنطن، 2005، ص02.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص123.

<sup>3</sup> أكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق، ص1-2.

أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة والأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئياً من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمارات طبقاً لإنتاجيتها<sup>1</sup>.

### ث. سعر الصرف:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية<sup>2</sup>.

### ج. العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائلون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود<sup>3</sup>. كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءاً من الثمانينات ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة دوران النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، ولهذا يبقى الإشكال مطروحاً وهو أي عرض نقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة؟، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق  $N_N$  أو العرض النقدي بالمعنى الواسع  $M_N$  أو العرض النقدي  $N_N$  في ظل وجود المشتقات المالية؟.

<sup>1</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص195-197.

<sup>2</sup> لجلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص65.

<sup>3</sup> \_Gerard duthul, Wiliam Marios, politique economique, paris, 2000, p121.

ويلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.

### 3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمرجع السحري، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات عليا من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

#### أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضا كأن يتراوح بين 01% و 04% سنويا وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من كينز والنقدويين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي ومع معرفة أسباب هذا التوسع النقدي والوضع الاقتصادي، فقد بين فريدمان أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي<sup>1</sup>.

#### ب. العمالة الكاملة:

تعتبر العمالة المرتفعة هذا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان

<sup>1</sup> \_ جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 288.

الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تتخفف أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفف البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

### ح. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج<sup>1</sup>، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسة واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

### خ. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة<sup>2</sup>.

هناك اختلافات في السياسات الاقتصادية فيما يخص استخدام السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، فسعر الصرف في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن إدراك هذا الارتباط، فانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي انخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى<sup>3</sup>.

إذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلاً لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، وبالمقابل إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري فلا يمكن استخدامه لتخفيض التضخم، وإذا كان سعر الصرف ثابت فإن السياسة النقدية

<sup>1</sup> ماجدة قنديل، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص 2-6.

<sup>2</sup> ماجدة قنديل، حسابات ميزان المدفوعات، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص 2-6.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 59.

لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي وإدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية وهي نوعين وسائل كمية (غير مباشرة)، ووسائل نوعية (مباشرة)، وفيما يلي يتم عرض أدوات السياسة النقدية:

#### أولاً. أدوات السياسة النقدية الكمية:

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية المستخدمة هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

#### 1. سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة<sup>1</sup>، ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة، لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم (البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية

<sup>1</sup> - حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 49-50.

للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم.

أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك).

فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم احتياطات المصارف، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد.

عند انخفاض سعر إعادة الخصم تقترض البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطاتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لإتباع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع، فتقل احتياطاتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى توقعات الأفراد فقد تكون داعمة لسياسة البنك المركزي أو معاكسة لها.

فلو رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فيتوقع الأفراد بداية سياسة انكماشية وارتفاعاً مقابلاً في أسعار الفائدة وانخفاضاً مقابلاً في أسعار الأوراق المالية، فيقوم الأفراد ببيع الأوراق المالية التي بحوزتهم لتخفيض الخسارة المحتملة ويجمعون عن الاقتراض متوقعين ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيتم تسريع أحداث السياسة الانكماشية مما يدعم سياسة البنك المركزي، أما لو عاكست توقعات الأفراد ما قام به البنك المركزي من رفع سعر إعادة الخصم، كأن يكون توقعهم عدم

استمرار ذلك فيقومون على عكس ما أشرنا إليه سابقا وذلك بشراء الأوراق المالية بأسعار يتوقعون ارتفاعه، فترتفع أسعار الأوراق المالية وتنخفض أسعار الفائدة مما يعكس سياسة البنك المركزي.

وأخيرا يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

## 2. السوق المفتوحة:

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية<sup>1</sup> وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضا وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

كذلك حينما يقوم البنك المركزي ببيع أوراق الحكومة (السندات) إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى (مثل شركات التأمين، والشركات الصناعية... الخ) في السوق المفتوح تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في النقصان، كما تأخذ أسعار هذه الأوراق المالية في الهبوط أيضا، وهكذا يؤدي النقص في العرض النقدي والنقص في مقدرة البنوك على الإقراض من ناحية والهبوط في أسعار الأوراق المالية من ناحية أخرى إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق.

<sup>1</sup> \_ جامع أحمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 266-267.

بمعنى أنه في حالة توسع الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي، فيقوم هذا الأخير ببيع الأوراق المالية الحكومية (السندات) فيقيم الأفراد بشرائها بنقود وشيكات فينخفض الاحتياطي النقدي المصرفي وبالتالي ينخفض حجم القروض وتقل الودائع حتى تعود نسبة الاحتياطات إلى الحد الأدنى المطلوب.

إن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية دفعة واحدة يخفض قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية عليها، نتيجة العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها، فترتفع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى التقليل من الاقتراض.

أما في حالة انكماش الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي فيقوم هذا الأخير بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة، ويدفع قيمتها بنقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في المصارف التجارية، فتزداد إيداعاتها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد سيولة الجهاز المصرفي وتتوسع البنوك التجارية في الائتمان ومنح القروض.

إن قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية مرة واحدة يرفع قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فتتخف أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية، فتتخف تكلفة الاقتراض ومن ثم التوسع فيه تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل عن طريقتين: أولهما التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر، وثانيهما التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر.

### 3. نسبة الاحتياطي الإجباري:

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطاتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة<sup>1</sup>.

وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك

<sup>1</sup> - محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 192.

التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933<sup>1</sup>، ومن ثم استعمل في باقي دول العالم، أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكناً إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 " يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطياً بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي. لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً..."

في بداية الأمر كانت سياسة الاحتياطي ترمي إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تتجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبحت عبارة عن أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي.

فعندما يريد البنك المركزي أن يحد من قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فإنه يلجأ إلى مطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. فعلى سبيل المثال يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني من 5% إلى 10% بهدف الحد من التوسع في الائتمان، ويحدث العكس تماماً إذا ما أرادت السلطة النقدية زيادة قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان.

إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالات التضخم، لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض وبالتالي تقليل خلق الودائع والائتمان (لأن البنوك التجارية متوسعة فعلا في منح القروض).

<sup>1</sup> \_ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 84-86 (بتصرف).

أما في أوقات الانكماش أين يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضاً، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الاقتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة تغذية لدى البنوك التجارية وبالتالي فلن يتغير شيء. ولذلك فإن أداة نسبة الاحتياطي القانوني بحاجة إلى أداة أخرى تعمل معها عندما يكون الأمر متعلق بالانكماش وقد تكون سياسة السوق المفتوحة<sup>1</sup>.

إن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني يتوقف على:

- كيفية توزيع أرباح زيادة عرض النقود بين البنوك ووزارة المالية حيث تتوقف نسبة توزيع الأرباح على السياسة النقدية، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فهناك حالتان أمامه:
  - أ. أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فعندما يذهب ربح زيادة عرض النقود إلى البنوك التجارية، لأن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على الإقراض وشراء الأوراق المالية وبالتالي يتيح الحصول على عوائد أكبر.
  - ب. أن يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فعندما تزداد عوائد البنك المركزي بازدياد عوائد الأوراق المالية المشتراة، وبما أن جزءاً من أرباح البنك المركزي تذهب إلى وزارة المالية، فهذا يعني أن إتباع سياسة السوق المفتوحة يؤدي إلى ذهاب الزيادة في الأرباح إلى الحكومة (وزارة المالية).
- ويتعين على البنك المركزي الاختيار بين سياسة الاحتياطي القانوني وبين سياسة السوق المفتوحة.

- ضمان البنك المركزي للبنوك التجارية: يراعي البنك المركزي عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عندما يلجأ عملاؤها لسحب ودائعهم عند الحاجة.

ففي الدول المتقدمة: حيث يوجد نظام التأمين على الودائع، وكذلك وجود سوق مالية متقدمة تستطيع البنوك التجارية بيع بعض الأوراق المالية لتحصل على السيولة المطلوبة مما يجعل سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لتوجيه السياسة النقدية.

<sup>1</sup> \_ جامع أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

أما في الدول النامية: حيث لا وجود لنظام التأمين على الودائع وكذلك لا توجد أسواق مالية متقدمة، تصبح سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية.

### ثانياً. أدوات السياسة النقدية النوعية:

تستخدم وسائل السياسة النوعية (غير المباشرة) للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه، وتميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد الوطني وفقاً لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية تمثل مجموعة الأدوات والأساليب تهدف إلى تشجيع منح الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة وأهم الأساليب النوعية هي:

#### 1. تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

السلع إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرع المبلغ الذي يجب دفعه (المقدمة) يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، وطبقته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة مشكلة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية، أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق الأقساط هي<sup>1</sup>:

- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.
- تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

<sup>1</sup> عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة الموصل، الموصل، 1992، ص 613.

## 2. الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان:

يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام بهامش الضمان، الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية والتي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 100 دينار وكان هامش الضمان هو 60%، فإن المقترض يستطيع أن يقرض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80%، والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40% مثلاً.

## 3. تحديد حجم الائتمان الممنوح لغرض البناء:

حيث يتم وضع حد أقصى للائتمان الممنوح لغرض بناء مساكن وتحديد فترة استرجاع تلك القروض، وقد طبقت بعض البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية للحد من التضخم.

## 4. الإقناع الأدبي:

تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلباً على المصلحة العامة، يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظراً للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للاقتراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي

وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة<sup>1</sup>.

كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلا تنفيذ سياسة نقدية توسعية للقطاع الأول لتحفيزه للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكماشية عامة لفرض الإقناع المعني (الأدبي) على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته. وغالبا ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية.

### 5. الإجراءات المباشرة:

وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه لسياسة اقرضية معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة وأهم هذه الإجراءات هي<sup>2</sup>:

- رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك، باعتباره الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الائتمانية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في الأوراق المالية.
- رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها واحتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.
- إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول سائلة وخالية من المخاطر كالاستثمار في سندات وحوالات الخزينة بهدف تدعيم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين وإلزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية لمدتها بالموارد المالية.
- التمييز بين أسعار الفائدة وفقا للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية.
- تحديد نوع الأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي والأوراق التجارية التي تعتبر جزءا من الاحتياطي القانوني.

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993، ص 39.

<sup>2</sup> عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين بسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 272.

- تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل البنك المركزي إقراضها للبنوك التجارية، وقد يفرض البنك المركزي سعر فائدة إضافي عند تجاوز البنك التجاري هذا الحد.
- تحديد كفاية رأس المال التي يجب على البنوك التجارية أن تفي بها، وهو يعني أن البنك المركزي يطلب من البنوك التجارية أن تحتفظ برأس مال لا يقل عن حد معين من الأصول المرجحة لغرض حماية أموال المودعين من مخاطر الائتمان والمخاطر الرأسمالية.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، وبهنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

#### أولا. المدرسة الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية

<sup>1</sup> - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 526-530 (بتصرف).

للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

### ثانياً. المدرسة الكينزية:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير (1929-1932) وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل تلك المشكلة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال التعادل بين عرض النقود والطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام<sup>1</sup>.

ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة "أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار" والتمويل عن طريق التضخم. ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية<sup>2</sup>.

وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في

<sup>1</sup> \_ جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 88-89.

<sup>2</sup> \_ محمود معنوق، مرجع سبق ذكره، ص 162-181 (بتصرف).

علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف السائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

### ثالثا. المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقدويين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في علم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعلا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة

الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

**الحالة الأولى:** إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة.

أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

**أما في الحالة الثانية:** عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته.

### المبحث الثالث: النموذج الكينزي أو نموذج *IS-LM*

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق أساسية وهي سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن

<sup>1</sup> \_ محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 163-165.

في جميع الأسواق وفي آن واحد<sup>1</sup>، ومنه أنّ تحقيق التوازن في آن واحد فقط يعدّ شرطا ضروريا لتحقيق التوازن العام ولكنه غير كاف.

ونظرا للارتباط الوثيق بين كل من الإنتاج وسوق النقد فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معا وفي نفس الوقت.

فيما يلي سوف ندرس السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنى  $LM$  ثم دراسة سوق الإنتاج (السلع والخدمات)، وكيفية اشتقاق منحنى  $IS$ .

لتبسيط التحليل، فإننا سنفرض أن هذا النموذج مكون من ثلاث قطاعات: العائلات، المؤسسات والحكومة أين يتم تبادل كل من السلع الاستهلاكية، نقود، عمل وأوراق مالية. حيث أن العائلات تعرض عملها وتطلب العناصر الثلاث الأخرى، كما تعرض المؤسسات السلع الاستهلاكية والأوراق المالية (من أجل تمويل نشاطها) وتطلب العمل والنقود. أخيرا تعرض الحكومة النقود من أجل تمويل عجز ميزانيتها.

من المتفق عليه أن سعر الفائدة ومستوى الدخل مرتبطان ببعضهما وأن التوازن في سوق السلع والخدمات يقتضي التوصل إلى معرفة سعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يتحقق عندهما التوازن في هذه السوق، وكذلك الوضع في سوق النقد. وبما أن التوازن الداخلي يتطلب التوازن في السوقين، فإنه من الواجب البحث عن سعر الفائدة ومستوى الناتج الذين يحققان التوازن الآني وهذا ما سيوصلنا إليه نموذج  $IS-LM$ .

### المطلب الأول: التوازن في السوق النقدي $LM$

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود ( $MD$ ) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود ( $MS$ ) ثابتا تحده السلطات النقدية (البنك المركزي).

### أولاً. السوق النقدي:

<sup>1</sup>- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 231.

فيما يلي سيتم عرض مفهوم سوق النقد وخصائصه.

### 1. تعريف سوق النقود وأهميته:

يعرف السوق النقدي بأنه المجال الذي يتم من خلاله وفي إطاره تفاعل قوى العرض والطلب على النقود ويتحدد بذلك السعر التوازني والكمية التوازنية لها، ويتصف سوق النقد بعدم وجود موقع معين يحدد نشاطه، وإنما يتم الاتصال بينهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة والمتعددة<sup>1</sup>. يكتسي سوق النقد أهمية اقتصادية ومالية بالغة، كونه يتضمن تحليل حركات الأصول النقدية قصيرة الأجل من أجل مجموعة من المؤسسات النقدية والمالية التي تتعامل بالنقود، وتتمثل أهمية سوق النقد في تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للجهاز المصرفي، حتى يتمكن هذا الجهاز من أداء دوره المناط به والمتمثل في تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه.

### 2. خصائص سوق النقد:

يتصف سوق النقد بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأسواق وأهم هذه الخصائص هي<sup>2</sup>:

أ. يتم التعامل في هذه السوق بأصول تتمتع بسيولة نسبية، أي يمكن تحويل هذه الأصول إلى نقود خلال مدة قصيرة جداً ودون خسارة تقريباً.

ب. يشكل البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين أهم المتعاملين في هذه السوق، حيث يلعبون دور الوسيط المالي.

ت. توفر الأدوات المالية المناسبة والتي بواسطتها تتحقق الاستثمارات المؤقتة في الأصول قصيرة وتعتبر الكمبيالات وسندات القبول المصرفية والسندات قصيرة الأجل وغيرها من الأدوات التي يطلق عليها شبه النقود من أبرز الأدوات المالية المستخدمة في هذه السوق.

ث. توافر هيكل متكامل للسوق وذلك لأن الأسواق الفرعية تعتمد على هذا الهيكل لأنها تتأثر بالأجزاء الأخرى من السوق، حيث أنه في ظل التنافس بين الأسواق يتوفر التكامل بينهما، وهذا ما يجعل كل واحدة منها متخصص في نوع معين من الأصول قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> \_ عبد النعيم محمد مبارك، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دار السؤال للنشر، دمشق، 2000، ص 245.

<sup>2</sup> \_ جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 57-59.

ج. يعتبر سعر الفائدة هو سعر التوازن في السوق النقدي لأنه يمثل المستوى الذي يتعادل عنده العرض والطلب على النقود.

### ثانياً. الطلب على النقود:

يخضع الطلب على النقود أو بتعبير آخر الطلب على الأرصدة الحقيقية إلى ثلاث دوافع هي<sup>1</sup>:

1. **دافع المعاملات:** الأعوان بحاجة إلى النقود من أجل المبادلات الشخصية أو المهنية، في هذه الحالة تلعب النقود دور الوسيط من أجل قبض أو إنفاق الدخل.
2. **دافع الحذر:** لمواجهة النفقات غير المتوقعة أو الظروف الاستثنائية، لذا يمكننا الاعتبار أن قيمة النقود المخصصة لهذه الحالات أو تلك الموجهة للمعاملات مرتبطة أساساً بالدخل.
3. **دافع المضاربة:** يجب الاختيار في هذه الحالة بين حالتين: إما الاحتفاظ بالسيولة من أجل المعاملات أو تحويلها عن طريق شراء أسهم وسندات. هذا الاختيار مرتبط بالدرجة الأولى بسعر الفائدة المتوقع، فإذا توقع الأفراد ارتفاع في سعر الفائدة في فترة مستقبلية فسوف يفضلون الاحتفاظ بالسيولة وإذا توقعوا العكس فسوف يفضلون شراء السندات.

يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والحذر دالة متزايدة للدخل التي تمثل الشرط الأول

لدالة السيولة نرمز لها ب  $L_1$  :

$$L_1 = kY \quad , \quad k > 0 \dots\dots\dots(1)$$

حيث  $k$  هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقية للدخل.

بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة متناقصة لسعر الفائدة وتمثل الشرط الثاني من

دافع السيولة نرمز لها ب  $L_2$  :

$$L_2 = -hr \dots\dots\dots(2)$$

حيث  $h$  هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقية لمعدل الفائدة.

<sup>1</sup> \_ مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 231.

يقيس  $L2$  الطلب على الاكتناز، لما يرتفع معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سينخفض، بالتالي يتم شراؤها ومنه إطلاق أكبر كمية ممكنة من الأموال المكتنزة في التداول. العكس إذا انخفض معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سيرتفع مما يستوجب بيعها وبالتالي استرجاع النقود.

يعبر عن الطلب على النقود بالمعادلة التالية:

$$\frac{N^N}{N} = N_N + N_N \Rightarrow \frac{N^N}{N} = NN - hN \dots \dots \dots (3)$$

يمثل  $N^N$  الطلب الاسمي على النقود و  $\frac{N^N}{N}$  الطلب على الأرصد الحقيقية.

### ثالثا. عرض النقود:

فيما يلي سيتم عرض مفهوم العرض النقدي ومحدداته.

#### 1. مفهوم العرض النقدي:

مع أداء النقد لمختلف وظائفه ومع القبول العام للنقود كوسيط للتبادل أصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام مختلفة من النقد يعبر عن الحجم أو الكمية المتداولة من النقود المعروضة حسب النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق فقد ظهرت عدة مفاهيم للعرض النقدي عادة ما يتم استخدامها لقياس عرض النقد وتتمثل في المفاهيم التالية:

#### أ. المفهوم الأول (المفهوم الضيق $N_N$ ):

ويشمل هذا المجمع وسائل الدفع المطلقة السيولة كالأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المعدنية الصادرة عن الخزينة العمومية والموضوعة قيد التداول من قبل البنك المركزي<sup>1</sup>. ويعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المقياس لقياس عرض النقود، وهذا لسهولة مقارنته، ويعتمد الاقتصاديين على عدد من المعايير التي تحدد إحدى الأدوات المالية كنقود، وبمعنى أدق تعتبر الأداة المالية نقودا إذا كان من الممكن استخدامها كأداة لتسوية المدفوعات، أو أداة لتخزين القيم أو وحدة حساب، وإذا كانت قيمتها الاسمية ثابتة.

<sup>1</sup> \_وسام ملاك، مرجع سابق، ص 40.

النقود بالمفهوم الضيق  $N_N =$  العملة في التداول + الودائع تحت الطلب

ب. المفهوم الثاني (المفهوم الموسع  $N_N$ ):

ويتضمن التعريف الضيق للنقود  $N_N$  إلى جانب شبه النقود التي تتكون من الودائع لأجل والودائع الادخارية لدى الجهاز المصرفي، ويشمل خصوم الجهاز المصرفي خاصة ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع واتفاقات شراء الأوراق المالية.

النقود بالمفهوم الموسع  $N_N =$  النقود بالمعنى الضيق  $N_N +$  شبه النقد

ت. المفهوم الثالث  $N_N$ :

يشمل مفهوماً النقود المشار إليهما أعلاه ( $N_N$ ،  $N_N$ ) أكثر مفاهيم النقود استخداماً، ولكنه من التعريفات الأوسع للكتلة النقدية  $N_N$  و  $N_N$  فقد اتضحت فوائدهما في كثير من البلدان بسبب تقدم حركة التحرير المالي.

ورغم اختلاف إيجاد تعريف دقيق ل  $N_N$  من دولة لأخرى وذلك لاختلاف المؤسسات المالية والأدوات النقدية الموجودة في تلك الدول، إلا أنها تعرف هذا المجمع على أنه يشمل  $N_N$  بالإضافة إلى نطاق أوسع من الأدوات والمؤسسات المصدرة إذ تشمل الشيكات السياحية والأوراق التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار مقياس معين للنقود لغرض تصميم السياسة النقدية ومراقبة التطورات النقدية يتأثر بدرجة استقرار العلاقة بين المتغير النقدي وبين الطلب الاسمي في الاقتصاد وبمدى التنبؤ بهذه العلاقة، بالإضافة إلى درجة تحكم السلطات النقدية في المتغير النقدي.

## 2. محددات العرض النقدي:

تشير مجموعة آراء الباحثين والاقتصاديين إلى محددات عرض النقود في ما يلي:

أ. البنك المركزي: يعمل كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال، أما

الجانب الآخر فيتمثل في تأثير النقد المصدر على القاعدة النقدية وبالتالي على حجم النقد في الاقتصاد<sup>1</sup>.

ب. مدى تقدم الوعي الادخاري: وتزايد الوعي المصرفي وشيوع العادة المصرفية بين الأفراد، وتزايد الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات العرض النقدي بزيادة شيوع الوعي المصرفي وتقدم عادات الأفراد المصرفية، فكلما كان الوعي الادخاري متقدما لدى الأفراد زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من إجمالي مكونات العرض النقدي، وهذا ما يزيد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في نطاق الائتمان لتوفر الأرصدة القابلة للاقتراض، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الائتمان وبالتالي زيادة العرض النقدي.

ت. البنوك التجارية: يمكن أن تؤثر البنوك التجارية في العرض النقدي من خلال سياستها الائتمانية التي تتأثر بمجموعة من العوامل كحجم الاحتياطيات النقدية والتوقعات المستقبلية.

ويتحقق التوازن في السوق النقدية لما يتساوى عرض النقود بالطلب عليها.

$$\frac{N^N}{N} = \frac{N^N}{N} \dots\dots\dots(4)$$

بما أن عرض النقود يحدده البنك المركزي فإنه يعتبر كمتغيرة خارجية:

$$\frac{N^N}{N} = \frac{N^N}{N} \dots\dots\dots(5)$$

$$\Rightarrow NN - hN = \frac{N^N}{N} \dots\dots\dots(6)$$

$$\Rightarrow N_{NN} = \frac{N}{N} NN - \frac{N^N}{N} \dots\dots\dots(7)$$

$$\Rightarrow N_{NN} = \frac{N}{N} N \frac{N^N}{N} + hNN \dots\dots\dots(8)$$

<sup>1</sup> \_ جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

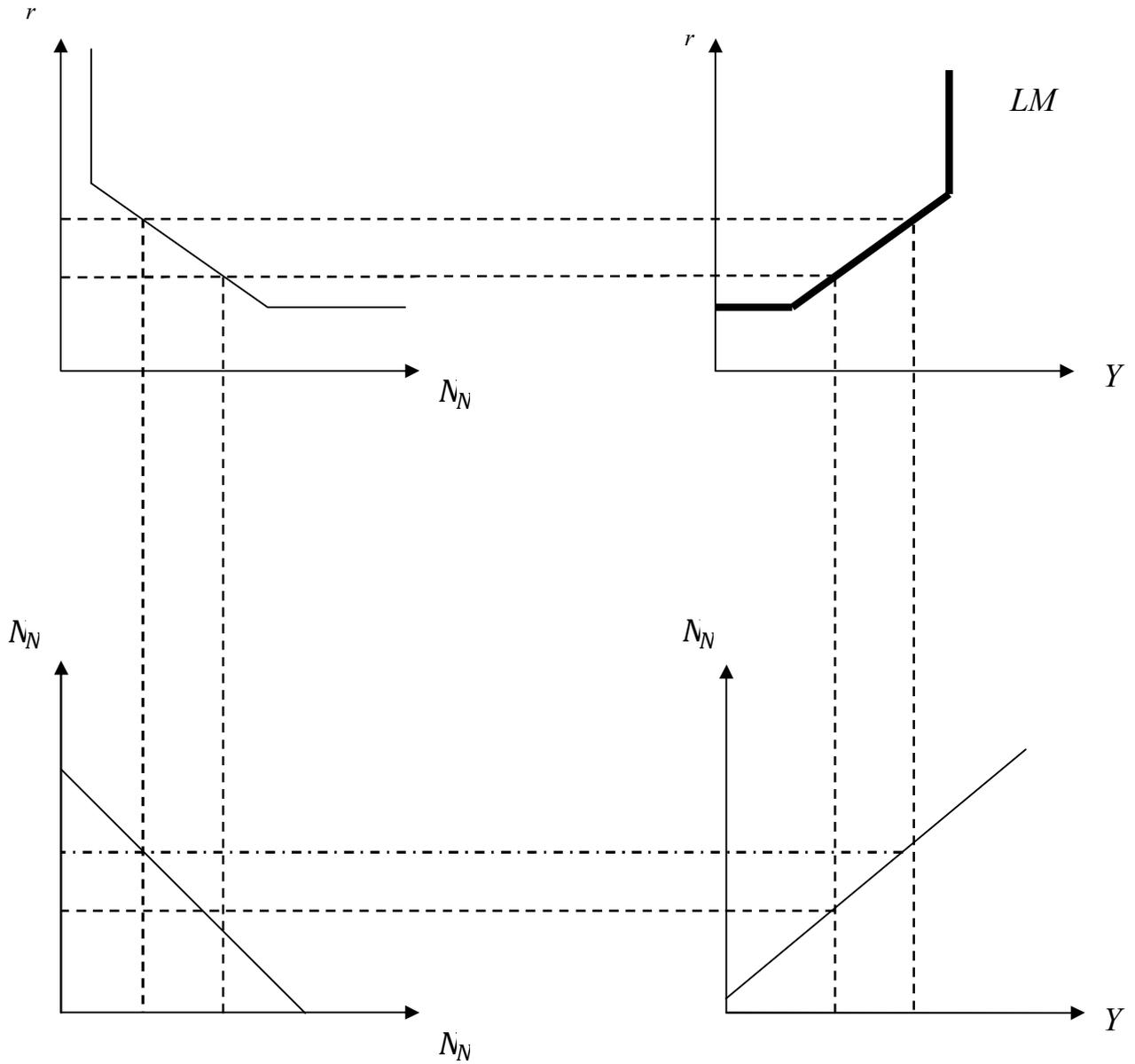
حيث أن  $N_{NN}$  هو سعر الفائدة التوازني في السوق النقدية و  $N_{NN}$  هو الدخل التوازني في السوق النقدية.

نسمي منحنى  $LM$  النقاط الممثلة للثنائيات  $(r, Y)$  والتي يتساوى فيها عرض وطلب النقود<sup>1</sup>.

يكون ميل منحنى  $LM$  موجب وفي غالب الأحيان نتجاهل الحالتين المتطرفتين المتمثلتين في: مصيدة السيولة أين يكون المنحنى أفقياً ويعبر على الوضعية التي يستعد فيها الأفراد - عند مستوى سعر فائدة معين - لحمل كمية من النقود المعروضة. نشير إلى أنه في هذه الحالة تكون السياسة النقدية ليس لها أثر على مستوى الدخل وسعر الفائدة. أما الوضعية الثانية التي يكون فيها المنحنى عمودياً، فإن ارتفاع الدخل  $Y$  سيحدث ضغط متزايد على عرض النقود ينتج عنه ارتفاع معدلات الفائدة. إذا كان الارتفاع في الدخل ناتجاً عن السياسة المالية، فإن الارتفاع المسجل في معدلات الفائدة سيؤدي إلى عودة التوازن في نفس المستوى ومنه فالسياسة المالية غير فعالة. في هذه الحالة يكون الأفراد غير مستعدين لحمل السندات مادامت النقود ليس لها خاصية الاستعمال في المعاملات.

<sup>1</sup> \_وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 324.

الشكل (1): منحنى التوازن في السوق النقدية



Source: Michel Bialès, , Rémi Leurion, Jean-Louis Rivaud, Op Cit, p312

يتغير مستوى التوازن في السوق النقدية والمعبر عنه بانتقال منحنى  $LM$  نتيجة عدة عوامل نذكر

منها:

- تغيير عرض النقود
- تغيير المستوى العام للأسعار
- تغيير التوقعات الخاصة بمعدلات الفائدة أو التضخم.

المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات  $IS^I$

يعتبر الادخار عند الكينزيين دالة متزايدة للدخل فهو نسبة من هذا الأخير الذي لم يستهلك في الفترة المعتمدة:

$$S = Y - C \quad \dots\dots\dots (9)$$

وتأخذ دالة الاستهلاك الكينزية الشكل التالي:

$$C = cY + N_N \quad \dots\dots\dots (10)$$

أين  $c$  هو الميل الحدي للاستهلاك ( $0 \leq c \leq 1$ ) و  $N_N$  الاستهلاك المستقل عن الدخل.  
من المعادلتين يصبح لدينا:

$$S = Y - (cY + N_N) \quad \dots\dots\dots (11)$$

$$S = (1 - c)Y - N_N \quad \dots\dots\dots (12)$$

$$S = sY - N_N \quad \dots\dots\dots (13)$$

مع  $s$  الميل الحدي للادخار ( $0 \leq s \leq 1$ ).

في حالة ما إذا كان الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات: العائلات، المؤسسات، والحكومة فإن الاستهلاك والادخار لن يكونا بدلالة الدخل الوطني وإنما بدلالة الدخل المتاح  $N^N$  مع:

$$N^N = Y - TA + TR \quad \dots\dots\dots (14)$$

تعبّر  $TA$  على الضرائب و  $TR$  على التحويلات الاجتماعية. وفي غالب الأحيان تعتبر كدالتين للدخل:

$$TA = taY + NN_N \quad \dots\dots\dots (15)$$

<sup>1</sup> \_ Cuthbertson .K & Tayalor .M.P (1987) : “ **Macroeconomic System** “, Basil Black Well, p 3.

$$TR = -trY + NN_N \dots\dots\dots(16)$$

علما أن  $ta$  يمثل معدل الضريبة،  $NN_N$  الضريبة الجزافية،  $tr$  معدل التحويلات و  $NN_N$  القيمة الجزافية للتحويلات.

وبالتالي نتحصل على:

$$C = cN^N + N_N \dots\dots\dots(17)$$

$$C = c (Y - TA + TR) + N_N \dots\dots\dots(17)'$$

$$C = c [ Y - (taY + NN_N) + (-trY + NN_N) ] + N_N \dots\dots\dots(17)''$$

$$C = (c - cta - ctr)Y + (-cNN_N + cNN_N + N_N) \dots\dots\dots(17)'''$$

ومنه تكون دالة الادخار:

$$S = [ 1 - (c - cta - ctr) ] Y - (-cNN_N + cNN_N + N_N) \dots\dots\dots(18)$$

تمثل دالة الاستثمار كل إنفاق ينتج عنه دخولا مستقبلية. حيث تأخذ المؤسسات قرار الاستثمار بإجراء مقارنة بين معدل الفائدة السائد في السوق ومعدل المردودية المتوقع للاستثمارات (الذي يمثل عند كينز الفعالية الحدية لرأس المال EMC وعند الكلاسيك الإنتاجية الحدية لرأس المال). حسب كينز، ترتب المؤسسات مشاريعها الاستثمارية ترتيبا تنازليا ل EMC بالتالي يمكن تحديد منحنى الفعالية الحدية لرأس المال الذي يعبر على منحنى طلب الاستثمار.

عندما يكون معدل المردودية المتوقع أكبر من معدل الفائدة، فإنه يجب الاستثمار عند كل من الكينزيين والكلاسيكيين. بالتالي تكون تدفقات الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة. غير أنه

تكون مرونة الاستثمار بالنسبة لهذا الأخير ضعيفة أي أن الاستثمار يتجاوب قليلا مع تغيرات سعر الفائدة ذلك لأنه من بين مختلف العوامل التي تحدد الاستثمار، المتغيرات المالية ليس لها الدور الأهم وإنما المتغيرات الحقيقية هي التي لها المكانة الرئيسية. بتعبير آخر، فإنه إذا توقعت المؤسسات عدم ارتفاع الطلب على السلع فإنها لن تستثمر حتى وإن كان معدل الفائدة منخفضا ومنه يمكن تحديد دالة الاستثمار  $I$  على النحو التالي :

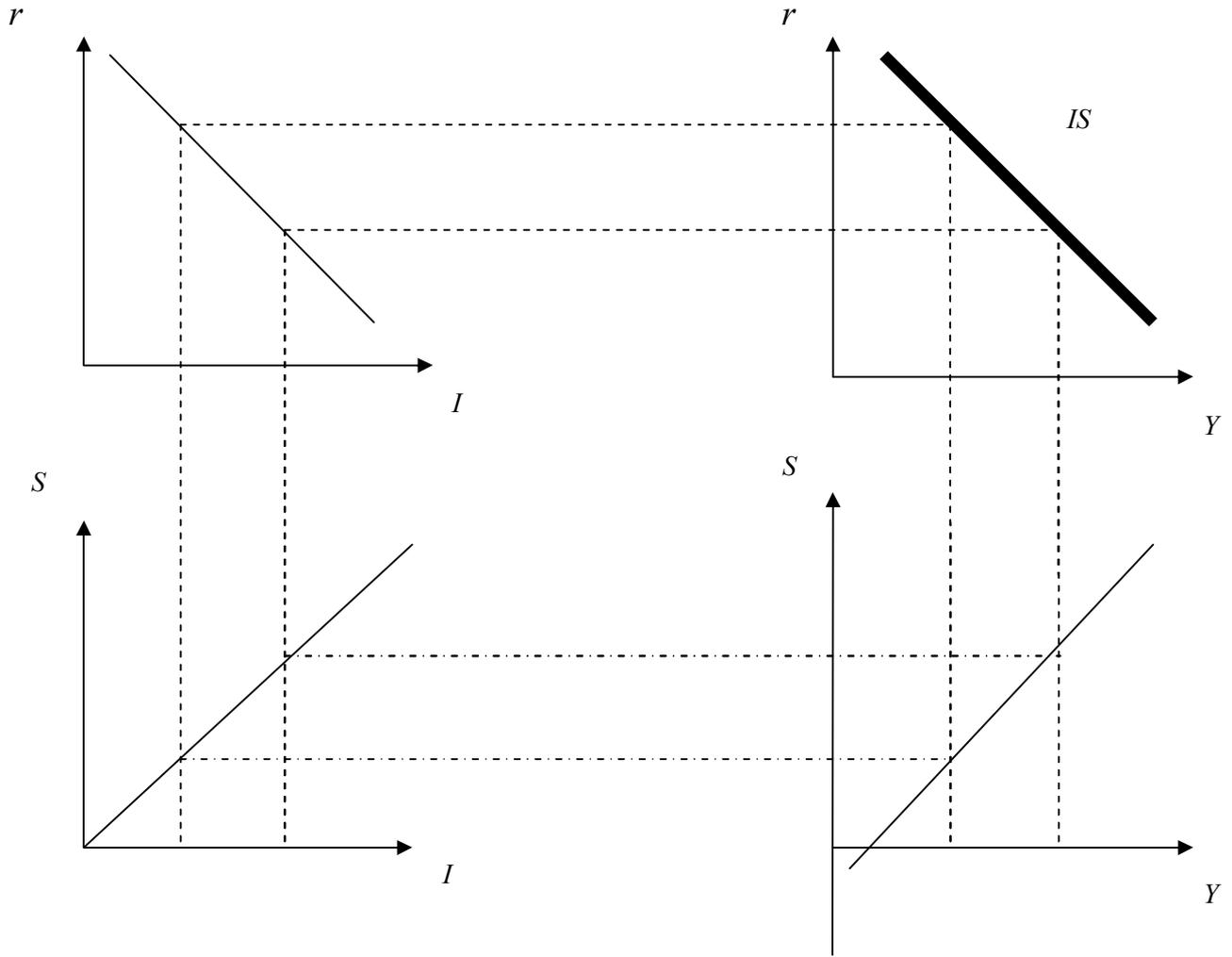
$$I = -br + aY + N_W \dots\dots\dots(19)$$

حيث  $N_W$  الاستثمار المستقل،  $b$  درجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة و  $a$  درجة حساسية الاستثمار للدخل.

نسمي منحنى  $IS$  النقاط الممثلة للثنائيات  $(r, Y)$  التي يتساوى فيها الادخار والاستثمار<sup>1</sup> كما هو مبين في الشكل (2):

<sup>1</sup> \_ يسري عبد الرحمان، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 252.

الشكل (2): منحنى توازن سوق السلع والخدمات



Source : Michel Bialès, , Rémi Leurion, Jean-Louis Rivaud, Op Cit, p311

$$\left. \begin{aligned}
 Y &= C+I+G \\
 C &= (c - cta - ctr)Y + (-cNN_N + cNN_N + N_N) \\
 I &= -br + aY + N_N \\
 G &= N_N
 \end{aligned} \right\} \dots\dots\dots(20)$$

حيث أن الإنفاق الحكومي هو متغيرة خارجية تحدد من طرف السلطات.

يصبح لدينا:

$$\left. \begin{aligned} Y &= (c - cta - ctr + a)Y + [-cNN_N + cNN_N - br + N_N + N_N + N_N] \\ Y(1 - c(1 - ta - tr) - a) &= + [-cNN_N + cNN_N - br + N_N + N_N + N_N] \end{aligned} \right\} \dots(21)$$

ومنه:

$$N_W = \frac{[-NNN_N N NNN_N N NNN_N N NNN_N]}{(NNN(NNNNNN)NN)} \dots\dots\dots (22)$$

يكون انتقال منحنى IS ناجم عن عدة عوامل نذكر منها:

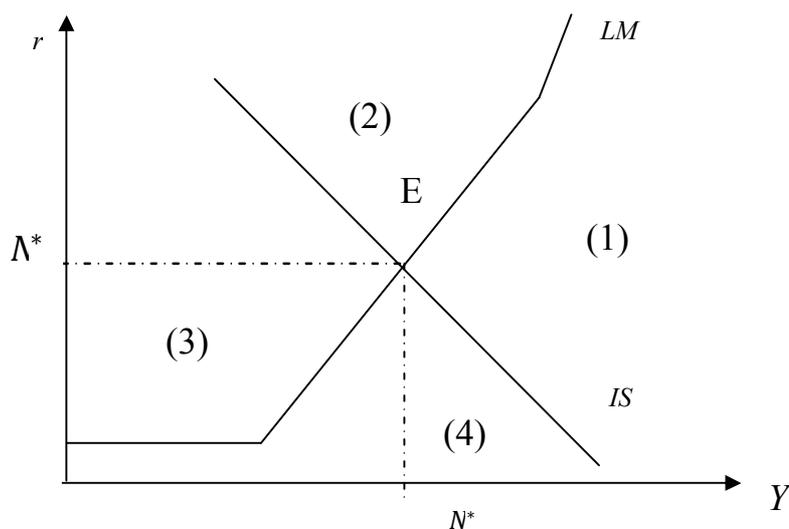
- تغيير دالتي الادخار والاستثمار.
- تغيير في السياسة الحكومية في مجال الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات، فأي ارتفاع في الإنفاق الحكومي (أو انخفاض في الضرائب) ينقل منحنى IS نحو اليمين والعكس.

### المطلب الثالث: التوازن الكلي لسوق السلع والخدمات والسوق النقدية

ينجم التوازن الكلي عن توافق كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدية والمعبر عنه بتقاطع

منحنى IS ومنحنى LM<sup>1</sup> كما هو موضح بالشكل (3) :

الشكل (3): التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدية



Source: Michel Bialès, Rémi Leurion, Jean-Louis Rivaud, Op Cit, p313

<sup>1</sup> \_ Mankiw. G. N (2003) : “Macroéconomie” , DE, Boeck Université, p 345.

يعبر  $N^*$  على معدل الفائدة التوازني الذي يحقق التوازن في السوقين. من المنحنى يمكن أن نميز أربعة مناطق للإختلال:

(1)  $I < S, M < L$  : تمثل فائض في العرض الخاص بسوق السلع والخدمات وفائض في الطلب في سوق النقود.

(2)  $L < M, I < S$  : تمثل فائض في العرض في سوق السلع والخدمات وفائض في عرض النقود في السوق النقدي.

(3)  $L < M, S < I$  : تمثل فائض في الطلب في سوق السلع والخدمات وفائض في عرض النقود في السوق النقدي.

(4)  $M < L, S < I$  : تمثل فائض في الطلب في سوق السلع والخدمات وفائض في الطلب على النقود في السوق النقدي.

ويمكن تحديد جبريا التوازن الكلي بتساوي الدخل في السوقين والمعبر عنه بالمعادلتين: (8) و (22)

$$M_W = M_{WN} \Rightarrow \frac{[-MNN_N N MNN_N N NNN_N N N_N N_N]}{(NNN(NNNNNM)NN)} = \frac{N}{N} N \frac{W}{N} + hNN$$

نضع:

$$\bar{N}_N = (-cNN_N + cNN_N + N_N + N_N + N_N)$$

$$N = (1-c(1-ta-tr)-a)$$

$$\alpha = \frac{N}{N}$$

$$\Rightarrow \left[ \alpha b + \frac{N}{N} \right] r = \alpha \bar{N}_N - \frac{N W}{N N} \dots \dots \dots (23)$$

$$\Rightarrow r = \frac{N}{NNN \frac{N}{N}} \left[ \alpha \bar{N}_N - \frac{N W}{N N} \right] \dots \dots \dots (24)$$

## المبحث الرابع: الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية

هناك تكاملاً هاماً وقوياً ما بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه خاص، فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والتأثير المتبادل بينهما.

يرتبط التفاعل بين السياسات النقدية والمالية بتبادل تأثير كل منهما على أهداف الآخر فنرى للسياسة النقدية تأثير على السياسة المالية في مسألة تمويل عجز الموازنة حيث يؤثر موقف السياسة النقدية في قدرة الحكومة على تمويل عجز الموازنة لأن تكلفة خدمة الدين تتغير تبعاً لضيق أو اتساع المصادر المتاحة للتمويل كما نجد أن اعتماد الحكومة على البنك المركزي وإستراتيجيتها في هذا المجال تمثل قيوداً على استقلالية السلطة النقدية. ولذلك نحاول أن نتعرض إلى التأثيرات المختلفة والمتداخلة لكل من السياسة النقدية والمالية.

## المطلب الأول: حجج دعاة السياستين المالية والنقدية ونقاط الاختلاف بينها

تكاد تجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن بداية الجدل النقدي والمالي يرجع إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، وقد انظم إليه مجموعة من الاقتصاديين الذين أعلنوا إيمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما عكفوا على دراسة وبحث مختلف السبل التي حاولوا بها تجريد السياسة المالية الكلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام<sup>1</sup>.

وقد اضطرّ المليون بطبيعة الحال إلى التصدي لما يدعيه أنصار السياسة النقدية، فاتجهوا إلى دراسة وبحث الجوانب الفكرية المالية التي أثارها أنصار السياسة النقدية في هجومهم على السياسة المالية، وقد دافعوا على الفكر المالي وقدرة السياسة المالية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات. ولم يحاول المليون في ظل هذا السياق هدم السياسة النقدية وتجريدها من أية

<sup>1</sup> \_ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية المصرية، الطبعة الأولى، 1986، ص 266.

فعالية كما فعل النقديون، بل نادوا بضرورة مساندة السياسة المالية ولكنها تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية في حالة مقارنتها بالسياسة المالية<sup>1</sup>.

لقد كان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة Walter Heller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Fridman حول أي سياسة يجب اعتمادها لتوجيه الاقتصاد الأمريكي و هذا ما جاء في كتاب Monetary and Fiscal Policy ولقد ساق كل منهما جملة من الحجج أهمها<sup>2</sup>.

### أولاً: حجج دعاة السياسة المالية

حسب Walter إن النقديين (أنصار السياسة النقدية) لم يوقفوا في تحديد المتغير النقدي الملائم الذي يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، هل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق ( $M_1$ )، أم بمفهومها الواسع والذي ينص على أنها تشمل إضافة على  $M_1$  ودائع الادخار ومعظم الودائع لأجل عند البنوك أي ( $M_2$ ) أو متغير آخر مثل القاعدة النقدية؟.

ويعمل Walter بما وقع في جويلية 1968، حيث لاحظ انخفاض التوسع النقدي إذا قدر بالمخزون النقدي، وارتفع إذا قدرناه بالنقود مضافا إليها الودائع لأجل، وبقي ثابتا إذا تم تقديره بالقاعدة النقدية.

وقد لاحظ غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، أحيانا يعتبرون أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية والدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، والهدف من هو إبراز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير.

- حسب النقديون أن أسعار الفائدة تتحد على مستوى السوق وبالتالي لا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار.

<sup>1</sup> - Haward R. Vane, John L. Thomson, "An Introduction To Macroeconomics Policy", (harvester Weresheaf, Great Britain , 1993), p324

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة (1988-1995)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص50.

- رغم أهمية السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة وخير دليل النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية 1964 نتيجة التخفيضات الضريبية.

### ثانياً: حجج دعاة السياسة النقدية

رد فريدمان على Walter وأصحابه بجملة من الحجج هي:

- لم يتجاهل النقديون دور القدرات الإنتاجية وإرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر والأهم باعتبارها هي التي تقيم هذه العوامل.

- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، حسب فريدمان أن معدل التغيير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة في حالة تغطية عجز الموازنة تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة.

- زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات، فتكون هذه الأخيرة إيجابية خلال السداسي الذي يتم فيه الإنفاق، وتكون سلبية في السداسي الموالي له، بينما الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة.

مما سبق يتضح أن جوهر الخلاف ينصب حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن المليون ينادون بتدخل الدولة أما النقديون يركزون على آليات السوق ويعتبرونها كفيلاً لوحدها بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة غير أن المليون (الكنزيون) قد عدلوا من موقفهم اتجاه السياسة النقدية، وذلك بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في الوقت الذي اعترف فيه النقديون بأن سرعة التداول، وإن كانت مستقرة بشكل عام في المدى الطويل فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما اعترفوا أيضاً بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود<sup>1</sup>.

وليست ثمة ريب أن كل من وجهتي النظر لأنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، قد أثرت في الأخرى بشكل ما، فأغلب الاقتصاديين يعتقدون أن كل من السياستين (المالية-النقدية) لهما

<sup>1</sup> - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق والقاهرة، مصر، 1995، ص 159.

آثار على الطلب الكلي والإنتاج لكن مدى فاعلية هذا التأثير وآلية الانتقال ومدى ايجابية وسلبية تأثير السياسات، وكذلك مدى تدخل الدولة بالسياسات النشطة من عدمه وما سيتبعه من نوعية السياسة المطبقة، وأسس ذلك التدخل، ومدى اعتماده على أحداث الماضي وموقف التوقعات وأثر المصادقية كلها أمور دار حولها الصراع الفكري بين أنصار هاتين السياستين.

### ثالثا. نقاط الاختلاف بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية:

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائما ولم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدها ونفي الآخر بشكل قاطع، ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فاعلية سياستها من خلال مدة زمنية مختلفة.

فأظهرت المدرسة الكينزية فاعلية السياسة المالية في فترات معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فاعلية السياسة النقدية في مدد أخرى، ويمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاث الماضية، والاختلافات بينهما قائمة في تأكيد أي السياستين أكثر فاعلية عمليا في التأثير على الطلب والعرض الإجماليين، في الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية وعدم استخدامها السياسة المالية انطلاقا من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا من السياستين تؤثران في الطلب الكلي.

إلا أن فاعلية السياسة المالية تفوق كثيرا فاعلية السياسة النقدية وخاصة في فترات الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، ويبرز من ذلك أن هناك اختلافات رئيسية ما بين المدرستين أهمها:

- لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الإجمالي يتأثر فقط وبشكل رئيسي بالعرض من النقود وأن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه في الوقت الذي يؤكد فيه النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يؤثر سلبا في الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي في الطلب الكلي، وهذا يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله.

وبعكس ذلك، فإن وجهة النظر الكينزية تتصف بالقبول وعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه يصر الكينزيين على أن السياسة النقدية أقل فاعلية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن تأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتمثل بزيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة والذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة نظر النقديون).

في حين يعتقد الكينزيين بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقديون وإنما على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل أيضاً، فإذا كانت توقعاتهم متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيراً والعكس.

– ثمة اختلافات بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفاعلية السياسة النقدية على افتراض ثبات سرعة دوران النقود خلال الأجل القصير واستقرار الطلب على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي والدخل القومي، إلا أن الكينزيين المحدثين يعتقدون ومن خلال التجارب العديدة من بلدان العالم إحصائياً وتطبيقياً بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة ومستقرة، وهذا ما يضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الإجمالي، وخاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما يزيد ارتفاعها في أزمة الانتعاش من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، ويقلل تأثير السياسة النقدية الانكماشية.

– الاختلاف الجوهرى الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقديون والكينزيون يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيين عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديين بأن الكينزيين قد بالغوا في تقديم عدم مرونة الأسعار في الاقتصاد، ولذلك فإن منحنى العرض الكلي قصير الأجل أشد انحداراً ليس عمودياً، بينما يرى الكينزيين أن منحنى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار<sup>1</sup>.

– هناك اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيين محددة بالقبول السياسي وبرامج اقتصادية لا يمكن التراجع عنها،

<sup>1</sup> \_ بول. أ. سامويلسون، نرد هوس، مرجع سبق ذكره، ص 639-640.

فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، وفي حالة الانكماش محددة ومقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيين أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع دور أكبر للسياسة الحكومية المالية.

### المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحيات الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات والواردات، والصرف الأجنبي والأجور<sup>1</sup>، وعليه فإن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وبالطبع السياسة التجارية تدرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي... إلخ<sup>2</sup>، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية التنسيق وشروطه مع الأخذ في الاعتبار إجراءات التنسيق.

### أولاً. أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية<sup>3</sup>:

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، من مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل احد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

<sup>1</sup> - احمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>2</sup> - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص 149 .

<sup>3</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص 321-325 (بتصرف).

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظر الوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

– يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصاريف (البنوك) التجارية إلى الأفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

– كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين لافتراض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات والتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي:

- تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلا).

- في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الراج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق وفي الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

### ثانيا. شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

- أهداف السياسة النقدية والتي تتضمن:

1- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

2- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتته؛

- أهداف السياسة المالية، وهي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط

توفر:

**1. وضوح السياستين النقدية والمالية:**

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفاء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

**2. المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات:**

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها. إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي. ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

**ثالثا. إجراءات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:**

إن التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، ولهذا سنحاول عرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطة النقدية والمالية في سبيل التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

**ترتيبات تنفيذ التنسيق**

تمثل ترتيبات تنفيذ التنسيق شرط من الشروط الرئيسية المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطة النقدية والمالية وتشمل هذه الترتيبات ما يلي:

- استقلالية البنك المركزي؛

- منع التعارضات بين السياسة المالية والنقدية ومعالجتها عن طريق الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي؛

- توازن الميزانية أو التعهد بالحد من العجز؛

**1. استقلال البنك المركزي** غالبا ما يحث على انفصال البنك واستقلاله عن السلطة السياسية (الحكومة) وذلك بهدف ممارسة عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق أهداف هذه السياسة.

وأول ما يهتم به البنك المركزي هو هدف تخفيض التضخم، ولا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جد هام لنجاح السياسة النقدية والتي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والسلطة المالية<sup>1</sup>.

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداما أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، والأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفردا حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تتلخص في استقرار الأسعار. وإذا كان هناك إطار عمل لا يشتمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق (أي تعارض) بين السياسة النقدية والمالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل ويكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

ومما سبق يتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياسة النقدية والمالية والتي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي والحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة).

**2. الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي:**

<sup>1</sup> - Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice, International Monetary Fund, Occasional paper 10, 1993.

يعد الاقتراض من البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، وقد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي وهناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي. حيث يتهدد هدف تخفيض التضخم، ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي والحكومة. وعند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يتمتع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي). وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

### 3. الحد من العجز (توازن الميزانية):

في ظل استقلالية البنك المركزي وخاصة في الدول النامية، فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعاً من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي. كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن تضخيم الربح ليس من أهدافه، ولذلك قد لا يحقق أرباحاً مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر وفي هذه الحالة فإن الحكومة ملتزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالباً بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

### 4. لجان التنسيق:

يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، وتتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية. ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية إنجاز الدين العام، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، وتقويم عمليات التنسيق المكثفة التي تجري من خلالها، وتوفر الفرصة ليعلم كل عضو في هذه اللجنة أهداف العضو الآخر، وتساعد على إتباع الترتيبات والإجراءات والمساعدة في إدارة الدين والإدارة النقدية.

مما تم سرده من إجراءات لإحداث التنسيق بين السياسة المالية والنقدية نخلص إلى: وجود بنك مركزي مستقل لا يعد كافياً، خاصة في ظل وجود كثير من المعلومات المتناقضة والتوقعات غير الأكيدة والتفصيلات المتغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من السلطة المالية والسلطة النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) سوياً في مراحل التصميم والتنفيذ والمراقبة للسياسات النقدية والمالية، وعند الضرورة يشتركان في تعديل وتقيح السياسة الاقتصادية الكلية. ولكن يشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية والتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية<sup>1</sup>. كما يتضح أن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على المستوى العملي يعد أمراً حتمياً، ويمكن برمجة الأطر النقدية أو من خلال إتباع مزيج السياسات النقدية والمالية من خلال لجان التنسيق.

### المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج *IS-LM*

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة هذه السياسة في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة. إلا أنه تختلف أهمية السياسة النقدية ودورها في النشاط الاقتصادي بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع. وتختلف أيضاً بحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي، بحيث تختلف هذه الفعالية والأهمية في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية.

إن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموماً في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، كما ترتبط كذلك بمدى التنسيق والملائمة فيما بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة، واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة<sup>2</sup>.

كما يقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة هذه السياسة في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وذلك باستخدامها لوسائلها المذكورة.

إن السياسة النقدية التي يحدد وسائلها البنك المركزي قد تكون أقل فاعلية وتأثيراً على الاقتصاد وتطوره في الدول النامية بسبب ضعف درجة تطور الأسواق المالية والنقدية، وكذا صغر حجم تعاملاتها،

<sup>1</sup> - De List Worrel, Monetary and Fiscal Coordinations in small open economies. International Monetary Fund, working paper n° 56,2000, p 01.

<sup>2</sup> \_ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 330.

سواء تعلق الأمر بالجهات التي توفر العرض من الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها، أو الجهات التي توفر الطلب على هذه الأوراق المالية والممثلة بالعدد المحدود من المدخرين والمستثمرين، وانخفاض تعاملاتهم نتيجة انخفاض الادخارات الناجمة عن انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الاستثمارات في سوق الأوراق المالية. وبذلك فإن البنك المركزي عندما يدخل كبائع للأوراق المالية مثلاً قد لا يجد مشتريين لهذه الأوراق بأعداد كافية، وبقدرة شرائية تتيح له البيع بكميات مقبولة ومناسبة، كما أنه عندما يدخل كمشتري للأوراق المالية قد لا يجد بائعين لهذه الأوراق بالأعداد الكافية والمناسبة، وليست لديهم الكمية المطلوبة من الأوراق المالية التي يرغبون بيعها، وبهذا لا تتاح الإمكانية للبنك المركزي في الدول النامية في التأثير على عمل الاقتصاد، وعلى تطور نشاطه بصورة فعالة من خلال عمليات السوق المفتوحة، وينطبق الأمر ذاته على وسائل السياسة النقدية الأخرى والتي تقل فاعلية استخدامها بدرجة كبيرة في الدول النامية نتيجة حالة عدم التطور في اقتصاديات هذه الدول.

وكنتيجة لما سبق يلاحظ أن فاعلية السياسة النقدية ربما تكون أقل في الدول النامية، ولذلك يزداد الاعتماد في هذه الدول على السياسة المالية لمعالجة حالة الاقتصاد وتلبية احتياجاته التي تضمن تدخلها مباشرة من قبل الدولة لتحقيق ذلك<sup>1</sup>.

على ذلك، فإنه يمكن القول أن الأهمية النسبية للسياسة المالية في الدول النامية تفوق الأهمية النسبية للسياسات الأخرى البديلة. إلا أنه، وبوجه عام تتوقف هذه الأهمية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل من طرف الحكومة للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية<sup>2</sup>.

فمثلاً قد يتم معالجة حالة الركود والانكماش الاقتصادي بتوسيع نفقات الدول وزيادة عرض النقد نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، وتوفير التمويل من خلال ذلك التوسع في النشاطات الاقتصادية، كما تتم معالجة التضخم في الاقتصاد بتقليص إنفاق الدولة وفرض ضرائب من أجل سحب النقود من المجتمع في الحالتين أي من خلال خفض نفقات الحكومة ومن خلال زيادة الضرائب، ومن ثم معالجة التضخم بتقليص عرض النقد في الاقتصاد.

### أولاً. السياسة المالية والسياسة النقدية في نموذج IS-LM.

<sup>1</sup> خلف حسين فليح، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 34-36.

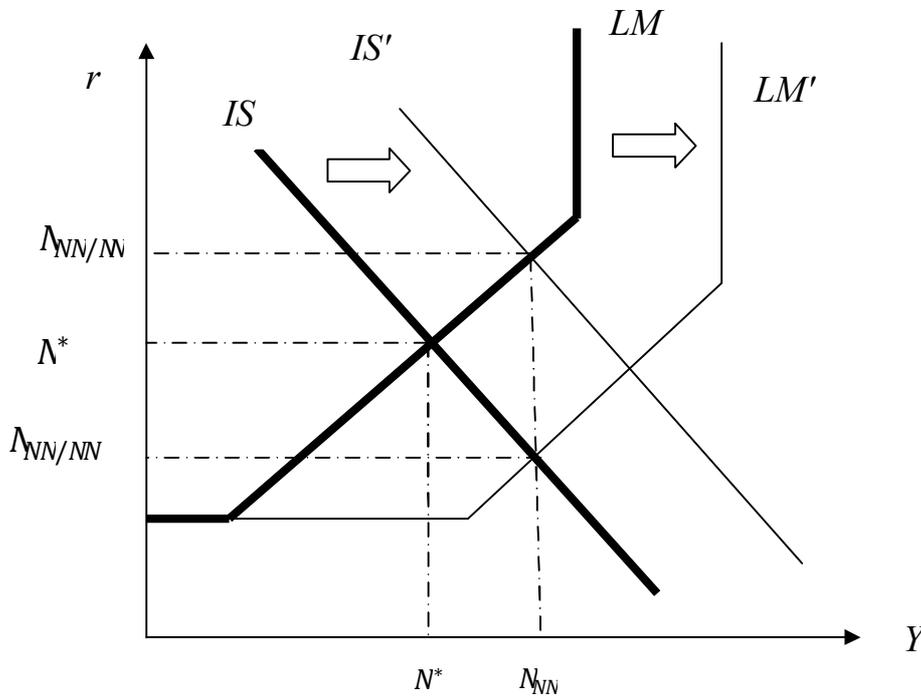
<sup>2</sup> عريقات حربي، موسى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

في النموذج الكينزي يمكن أن يكون التوازن الاقتصادي في ظل حالة عدم التشغيل الكامل:  $N^* < N_{NN}$  وللوصول إلى التشغيل الكامل يجب الرفع من الناتج الوطني ب  $\Delta N$  مساوية للفرق بين  $N^*$  و  $N_{NN}$ :

$$\Delta N = N_{NN} - N^*$$

من أجل ذلك إما أن ينتقل منحنى  $IS$  إلى اليمين ونطبق في هذه الحالة سياسة مالية توسعية أو ينتقل منحنى  $LM$  نحو اليمين ونطبق سياسة نقدية توسعية (الشكل (4)):

الشكل (4): السياسات المساعدة على الوصول إلى التشغيل الكامل



Source: Christian Bialès, Op Cit, p45

فيما يخص السياسة المالية فإن السياسة المالية التوسعية هي السياسة التي تسمح بانتقال منحنى  $IS$  نحو اليمين وتدعى "سياسة انتعاشية"<sup>1</sup>. حيث أنها تعبر على حق إضافي في سوق السلع والخدمات عن طريق ارتفاع النفقات الحكومية. وتؤدي هذه الأخيرة إلى انتعاش مستوى النشاط الخاص بالمؤسسات إما بطلب مقدم مباشرة من طرف الحكومة أو بطريقة غير مباشرة بارتفاع دخل العائلات (كتوظيف موظفين جدد، دفع تحويلات إضافية.....).

<sup>1</sup> - Cuthbertson .K & Tayalor .M.P (1987) : “ Macroeconomic System “, Basil Black Well, p10.

عند دراسة المنحنى (4)، نلاحظ أن السياسة المالية لها أثرتين: أثر موجب ومرغوب وهو ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وأثر سالب متمثل في ارتفاع معدل الفائدة إلى  $N_{NN}/N$ . حيث أن هذا الأخير ينتج عنه أثر المزامحة أو الطرد المعبر عنه بكبح مالي، أين تطرد الاستثمارات الخاصة بسبب النفقات العمومية ولا تكون السياسة المالية فعالة إلا إذا كانت الاستثمارات قليلة الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة. وتطرح السياسة المالية إشكالية تمويلها بحيث هناك ثلاثة طرق للتمويل: ارتفاع الإيرادات العمومية عن طريق الضغط الضريبي، القرض والإصدار النقدي.

إن ارتفاع الضريبة هو الوسيلة الوحيدة التي لا تحول الزيادة في النفقات إلى عجز في الميزانية، لكنها تؤدي إلى عكس الغرض المراد من السياسة المالية المطبقة كونها تعمل على انخفاض دخل الأفراد بالتالي ينخفض الاستهلاك الفردي.

في حين، التمويل عن طريق القرض يشكل خطر عدم تحمل الدين العمومي وذلك حسب العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي فلن يكون الدين العمومي محتملا إلا إذا كان الأول أقل من الثاني.

بينما لا يقتصر التمويل عن طريق الإصدار النقدي على انتقال منحنى  $IS$  فحسب، وإنما انتقال منحنى  $LM$  أيضا، فسوف ينتقل هذا الأخير نحو اليمين ونكون بذلك في حالة سياسة اقتصادية مختلطة تتميز بكونها تزيل خطر المزامحة بما أنها تمنع ارتفاع معدلات الفائدة.

فيما يخص السياسة النقدية فإن السياسة النقدية التوسعية هي السياسة التي تعمل على انتقال منحنى  $LM$  نحو اليمين. بما أن  $LM$  تمثل التوازن في السوق النقدية فإن انتقالها يعبر عن حقن إضافي في هذه السوق. بتعبير آخر، ارتفاع في الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة فينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري ومنه ارتفاع الطلب الكلي.

وترتبط فعالية السياسة النقدية مباشرة بمرونة الاستثمار والطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة، فكلما كانت مرونة الاستثمار مرتفعة كلما كانت مرونة الطلب على النقود منخفضة ومنه تكون السياسة النقدية فعالة.

## ثانياً. فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية:

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية والنقدية أساساً حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي.

حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج  $(IS-LM)$ <sup>1</sup>، التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك إعطاء النقود دوراً ثانوياً في النشاط الاقتصادي في حين يرى دعاة السياسة النقدية أن التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية، وكذلك الخدمات وهو ما لا يستوعبه جوهر إظهار نموذج  $(IS-LM)$  هذا فضلاً عن افتقاده للديناميكية وعدم ملاءمته للاقتصاديات المفتوحة<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية والمالية والخدمات و تتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار والاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضاً حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، ويرون أنها ليست بصورة مباشرة، كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود<sup>3</sup>.

وقد أنتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية وأهميتها، التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد<sup>4</sup>.

كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوه بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.

<sup>1</sup> مايكل أبديمان، مرجع سبق ذكره، ص 332-333.

<sup>2</sup> K. Alec. Chrystal, Simon Price, (1994), "Controversies in Macroeconomics", harvester wheatsheaf, Great Britain, p42.

<sup>3</sup> جوارتي جيمس، ديجار استروب، مرجع سبق ذكره، ص 432.

<sup>4</sup> مايكل أبديمان، مرجع سبق ذكره، ص 237.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية وخاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، وبهذا الشكل تقاربت وجهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة وانحصرت الخلافات في أضيق الحدود<sup>1</sup>.

لقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث رافض التحيز لأي من السياستين على حدا بل يؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة وحسب اعتقادهم يعد تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة<sup>2</sup> ولهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات مساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف<sup>3</sup>.

وقد قام الاقتصادي الكندي<sup>4</sup> ROBERTA- MUNDELL بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس وقواعد السياسات المختلطة موضحاً أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً على التوازن الداخلي وتأثيراً غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياستين (النقدية- المالية) في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع.

كما لم يرو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجود ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعاً للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم

<sup>1</sup> \_ محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

<sup>2</sup> \_ S. Mitra,(1970), “ Money Banking Theory: Analysis and Policy”, a text book for readings, Random house p 515-516

<sup>3</sup> \_ S. Mitra,(1970), Op Cit, p 606-607.

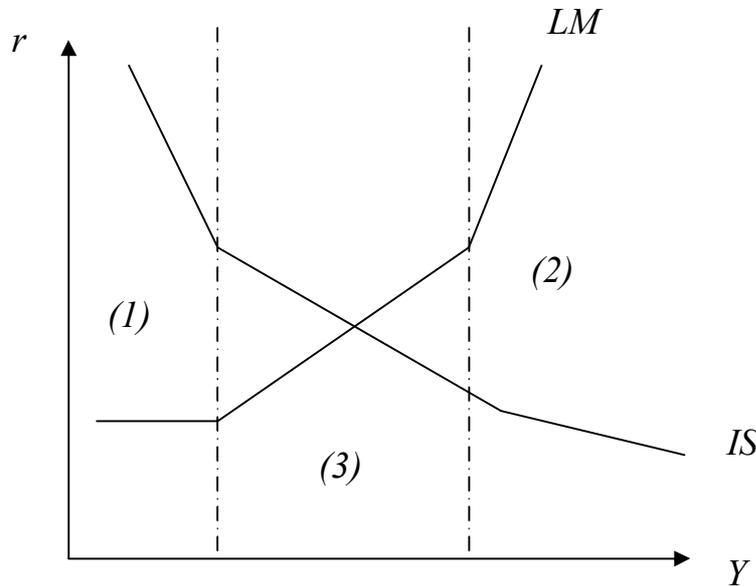
<sup>4</sup> \_ S. Mitra,(1970), Op Cit, p 606-607.

الاقتصادي ونوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، وكذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف السائد<sup>1</sup>.

حتى يتحقق الغرض المراد من تطبيق سياسة ما يجب أن تكون هذه الأخيرة فعالة. ولكي تكون كذلك يجب توفر بعض الشروط.

فيمكن تقسيم منحنى  $IS-LM$  إلى ثلاثة أقسام، كل قسم تؤكد فيه فعالية السياسة المطبقة كما هو مبين في الشكل (5):

الشكل (5): فعالية السياسة الاقتصادية حسب المناطق



Source: Christian Bialès, Op Cit, p55

تمثل المنطقة (1) المنطقة الكينزية أين يكون منحنى  $IS$  تقريبا عموديا ومنحنى  $LM$  تقريبا أفقيا، لأنه بالنسبة للكنزيين الاستثمار قليل الحساسية بالنسبة إلى معدل الفائدة كونه مرتبط أكثر بمخزون رأس المال، الدخل وتوقعات أصحاب المؤسسات. بينما يكون الطلب على النقود مرنا تماما بالنسبة لمعدل الفائدة. في هذه المنطقة السياسة الوحيدة الفعالة هي السياسة المالية حيث أنه لما يكون معدل الفائدة ضعيف يكون سعر الأوراق المالية عالي فيحول الأعوان كل أصولهم إلى سيولة.

<sup>1</sup> \_ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 328.

بالنسبة للمنطقة (2) فهي المنطقة الكلاسيكية. يكون منحنى  $IS$  تقريبا أفقيا و  $LM$  تقريبا عموديا. بما أن الادخار والاستثمار عند الكلاسيك هما دالة لسعر الفائدة، فإن الدخل مرن تماما بالنسبة لهذا الأخير بينما الطلب على النقود لا يعتبر كمتغير مرتبط به، بالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في هذه المنطقة.

المنطقة (3) وهي المنطقة الوسيطة، تجمع كل الحالات التي لا تدخل في الحالتين المتطرفتين السابقتين وفيها يمكن تطبيق سياسة مختلطة أي سياسة مالية ونقدية في آن واحد.

## خلاصة الفصل:

حديثاً أصبح هدف السياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية، النقدية، الائتمانية، التجارية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالطبع فهذا لن يتحقق دون اللجوء إلى سياسات منشطة وهذه السياسة قد تكون السياسة المالية كما قد تكون السياسة النقدية أو خليط منهما معا. لا شك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة.

تشمل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانبي كل من السلطات المالية والسلطات النقدية.

إن التنسيق والتكامل بين السياستين يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

لكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية متلازمتين توسعاً وانكماشاً، إنما هو تركيب ما للسياسة العامة، يتضمن سياسة مالية انكماشية مثلاً وسياسة نقدية توسعية أو العكس.

من خلال تعرضنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أتضح أنه توجد علاقة وآثار متبادلة بين السياسات المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي بينما السياسة النقدية لها تأثير غير مباشر على الطلب الكلي كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها فعالية أكثر في مواجهة الضغوط التضخمية. غير أن التنسيق والتكامل بين السياستين يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

لكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية متلازمتين توسعا وانكماشاً، إنما هو تركيب ما للسياسة العامة، يتضمن سياسة مالية انكماشية مثلاً وسياسة نقدية توسعية أو العكس. وفي حالة انفصال كل من السلطات النقدية والمالية عن بعضهما وقت وضع السياسات تبعاً لأهداف كل منهما، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعارض عند تنفيذ هذه السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف في النهاية.

## الفصل الثاني

### ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: سياسات ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات وطرق

تصحيح الاختلال

المبحث الرابع: التوازن الداخلي والخارجي

## مقدمة الفصل

يتم تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق النقود كوسيط في المبادلات، ولهذا يقابل التيار المادي من السلع والخدمات تيار آخر عكسي من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى، وهذا التيار الذي يتم ما بين الدول يعرف بتيار من المدفوعات الدولية.

وعلى هذا يقابل التيار المادي من التبادل الدولي تيار نقدي أو مالي من المدفوعات الدولية وهناك فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم في داخل الدولة الواحدة، أي المدفوعات الداخلية والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة، أي المدفوعات الدولية، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدد ما بين الدول المختلفة، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها داخل الدولة بعملة هذه الدولة، أي بوحدة نقدها الرسمية مهما بعدت المسافة بين مختلف أقاليمها.

فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دولياً، ذلك أن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها، ولهذا يتحتم أن يوجد نظام يمكن بواسطته إجراء المدفوعات، بمعنى وجود نظام يمكن للمقيم في إنجلترا على سبيل المثال من أن يدفع قيمة ما عليه للشخص المقيم في فرنسا مثلاً، حتى يمكن للتبادل المادي الحقيقي أن يتم فعلاً بين مختلف الدول. وهذا النظام موجود وتطور تاريخياً شأنه في ذلك كشأن كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، ثم يتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها في وثيقة واضحة تحضر بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه لتلك الدولة وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل لاحقاً.

وعلى ذلك فإنه من المهم جداً التعرف على ميزان المدفوعات وهو الكشف الذي يسجل فيه كافة المعاملات النقدية التي تتم بين أحد الدول و باقي دول العالم. ولذا ينظر إليه كمؤشر اقتصادي هام يقود صانعي السياسة إلى تغيير محتوى سياساتهم الاقتصادية، لأن العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يدفع بالحكومة إلى القيام برفع أسعار الفائدة أو بتخفيض الإنفاق العام لتقليل الإنفاق على الواردات. وبالتالي، قد يؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى مطالب بالحماية ضد الواردات الأجنبية أو إلى فرض قيود على رأس المال المدفوع عن سعر الصرف.

**المبحث الأول : مفاهيم حول ميزان المدفوعات Balance of Payments**

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من اقتصادية، إنما تعكس من حيث المحتوى، هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً<sup>1</sup>.

**المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وتركيبه**

بما أن العلاقات الاقتصادية للدولة هي علاقات تبادل بين دول العالم، وعلاقات التبادل هذه يترتب عليها حقوق والتزامات للدولة وعليها مقابل السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم، هذا يتطلب أن تقوم كل دولة بتخصيص سجل يوضح دائنية ومديونية الدولة وذلك من خلال ميزان المدفوعات، فيما يلي سنسلط الضوء على ميزان المدفوعات وتركيبه.

**أولاً. تعريف ميزان المدفوعات:**

يعرف على أنه السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، ولعل الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فهو يبين كم من السلع والخدمات يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وما إذا كان البلد يقترض من أو يقترض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن إحصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية (عادة البنك المركزي) قد أضافت إلى أو خفضت من احتياطياتها من العملة الأجنبية.

ويتم تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هي تدفق السلع والخدمات بين الدول، بالنسبة للسلع فهي تمثل المعاملات المنظورة Visible Transactions، حيث ينقسم إلى السلع الاستهلاكية

<sup>1</sup> \_ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 196.

(المعمرة مثل السيارات والثلاجات وغيرها، وغير المعمرة مثل الغذاء والدواء والملابس وغيرها) والسلع الإنتاجية (الآلات والمعدات وغيرها) والمواد الأولية (المعادن، المواد الخام الزراعية وغيرها). أما الخدمات فيقصد بها المعاملات غير المنظورة Invisible Transactions مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها. وأخيرا الأصول المالية مثل الأسهم والسندات التي يتم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية).

والأساس النظري الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظم القيد المزدوج في إمساك الدفاتر Double-Entry Bookkeeping، فالمفروض أن لكل عملية تتم مع العالم الخارجي قيدين متساويين في القيمة: أحدهما دائن والآخر مدين، فعملية تصدير سلعة مثلا هي قيد دائن في ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين في الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلا بنفس القيمة (في حالة المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن تكون متوازنة. ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة، بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة.

### ثانيا. تركيب ميزان المدفوعات

- إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات وترتيب مكوناته يعتمدان على محددات عديدة، نذكر منها<sup>1</sup>:
- مدى توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة مثل السلطات الجمركية والأجهزة المصرفية وخاصة البنوك المركزية والدوائر ذات العلاقة بالتحويلات الخارجية.
  - حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها.
  - النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم واندماجه (كمركز) أو (كهامش) في الأسواق ودور مؤسساته في عمليات الإنتاج والتبادل والائتمان الدولية.
  - أهداف السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدولة وخاصة تجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية وحرية أو تقييد التحويلات الخارجية ونمط التنمية فيما بين تعويض الاستيرادات وتعزيز الصادرات.
  - واقع الاقتصاد بين التخصص والتركيز الإنتاجي في مواد أولية بغرض التصدير أو التنويع الإنتاجي والتوازن الهيكلي.

<sup>1</sup> \_ هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 239.

وعليه يظهر تباين واضح في حجم ومحتوى وتصنيف العناصر الأساسية لميزان المدفوعات بين بلد وآخر، وهو ما يعني بالضرورة عدم وجود قاعدة عامة وثابتة تتخذ كأساس لوضع هذا الميزان في كافة الدول وعلى مر السنوات.

توجد عدة طرق لعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات، وتختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض، وإن كان صندوق النقد الدولي حاول العمل في السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات في مختلف الدول<sup>1</sup>. ونحن نختار عرضاً لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق، وفيه ينقسم الميزان أفقياً إلى حسابين كبيرين، حساب العمليات الجارية وحساب العمليات الرأسمالية، وينقسم الحساب الجاري إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات وينقسم الحساب الفرعي الأول (الحساب التجاري) إلى حسابين فرعيين هما حساب الميزان التجاري وحساب الخدمات، أما الحساب الخاص بالعمليات الرأسمالية، فإنه ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل، وعلى هذا تأخذ الصورة المختصرة لميزان المدفوعات في الجدول رقم (1).

وفي ما يلي نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات بشيء من التفصيل

### 1. الحساب الجاري Current Account :

يتكون هذا الحساب من أربع أجزاء، الأول هو رصيد الميزان التجاري والثاني هو رصيد المعاملات غير المنظورة والتي تتضمن الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمة النقل والاتصالات والتأمين والسياحة والتعليم والخدمات المالية غيرها، الثالث هو رصيد المعاملات من طرف واحد والتي تمثل الهبات والمنح والإعانات سواء التي تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الخارج. أما الجزء الرابع هو عوائد الاستثمارات سواء كانت محولة من الخارج أو إلى الخارج<sup>2</sup>.

ويعتبر الحساب الجاري من أكثر الحسابات الفرعية أهمية في ميزان المدفوعات لعدة أسباب منها: حجمه النسبي مقارنة بالحسابات الأخرى، ولأنه يضم كافة المعاملات التي تنتج أو تستهلك الدخل الوطني، كما أن حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل يمكن أن تتم فقط عن طريق حركات السلع

<sup>1</sup> IMF, Balance of Payments Manual, (July 1961), 3rd Edition, Washington, D.C, USA, p 175.

<sup>2</sup> \_عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 288-290.

والخدمات الحقيقية. ويدل رصيد هذا الحساب على نتيجة المعاملات الجارية في السلع والخدمات خلال فترة ما بين البلد وبقية العالم، فهو يتمخض عن فائض أو رصيد موجب إذا فاقت متحصلات البلد من صادراته من السلع والخدمات في تلك الفترة مدفوعاته إلى العالم الخارجي عن الواردات من السلع والخدمات. كما يتمخض عن عجز أو رصيد سالب إذا رجحت كفة المدفوعات الجارية إلى العالم الخارجي على كفة المتحصلات الخارجية الجارية<sup>1</sup>.

الجدول (1): الصورة المختصرة لميزان المدفوعات

صافي الدائن (+) أو المدين (-)	مدين (-)	دائن (+)	نوع الحساب
			<b>أولاً: حساب العمليات الجارية</b>
			1. الحساب الجاري
			(أ) حساب التجارة المنظورة
			- للسلع
			(ب) حساب التجارة غير المنظورة
			- النقل
			- التأمين
			- السياحة
			- دخل الاستثمارات
			- خدمات حكومية ومتنوعة
			2. حساب التحويلات
			- هبات وتعويضات
			<b>ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية</b>
			1. حساب رأس المال طويل الأجل
			- استثمار مباشر
			- أوراق مالية
			- قروض طويلة الأجل
			- رؤوس أموال أخرى
			2. حساب رأس المال قصير الأجل
			- ذهب
			- حسابات مصرفية
			- أدوات الخزائنة
			- القروض قصيرة الأجل
			- السهو والخطأ

المصدر: فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص 119.

<sup>1</sup> - Charles P. Kindlebergr (1963) : “ International Economic Relations “ , 3rd Edition, Homewood, IL, p 22-25.

## 2. حساب المعاملات الرأسمالية Capital Account :

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك خصوم الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية، مع مراعاة أن أرقام البنود التي تظهر في هذا الميزان (ميزان الدائنية والمديونية) إنما تمثل ما للدولة من أصول وقيمة ما عليها من خصوم في لحظة معينة، هي اللحظة التي يوضع فيها الميزان نتيجة لعمليات متراكمة تمت كلها في الماضي. وهكذا يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج وذلك بغرض الاستثمار وينقسم هذا الحساب إلى قسمين:

## أ. حساب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:

والتي يقصد بها انتقال رأس المال من بلد إلى آخر لفترات طويلة من الزمن تزيد عادة عن سنة. وتتضمن هذه التدفقات الاستثمارات المباشرة Direct Investment التي تمثل قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات طويلة الأجل وإدارتها بأنفسهم، حيث شهد العالم العديد من أشكال الاستثمارات المباشرة التي قامت بها بالدول الاستعمارية مثل إنجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مستعمراتها في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. كذلك أخذت هذه الاستثمارات أشكالاً مختلفة الآن في صورة تدفق رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الصناعية في إطار الشركات متعددة الجنسيات التي تتولى إقامة المشروعات في مختلف دول العالم مع الاحتفاظ بمراكز إدارتها في الدولة الأم بغرض محاولة الدول التغلب على القيود التي تفرضها الدول الأخرى على إقامة فروع لها في تلك الدول، ويتوقع البعض أنه في ظل اتفاقية تحرير التجارة ورفع القيود الكمية والجمركية، فإن هذا الدافع سوف يقل أهمية مما ينبئ بتناقص دور الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمارات المباشرة خاصة إلى الدول النامية. أما الشكل الثاني من أشكال التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل هو القروض طويلة الأجل سواء كانت من مصادر خاصة أو مصادر حكومية أو دولية.

ولابد أن نشير إلى الطريقة التي تقيد بها هذه القروض الرأسمالية طويلة الأجل، فالقروض الرأسمالية الأجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات التي يأتي الأجانب لإقامتها برؤوس أموالهم ومباشرة أعمالهم تسجل في الجانب الدائن في حساب رأس المال، لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلد، والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية

إلى الأجنب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجنب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين، وكذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من الأفراد أو الشركات في دول أجنبية. فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد تقيد في الجانب المدين في ميزان حساب رأس المال. وهكذا فإن أي معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تقيد في الجانب الدائن. بينما أي معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات إلى الخارج تقيد في الجانب المدين.

### ب. حساب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:

إن تدفقات الاستثمارات قصيرة الأجل تتضمن شراء الأسهم والسندات أو أدون الخزينة أو الإيداع في البنوك للاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة، وقد يكون الدافع من وراء هذه التدفقات ليس الاستثمار فيها وإنما المضاربة على العملات الدولية المختلفة، حيث تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول التي يتوقع المضاربين ارتفاع قيمة عملتها Appreciation وذلك في المستقبل القريب، وفي نفس الوقت تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الدول التي يتوقع المضاربين تدهور قيمة عملتها Depreciation في المستقبل القريب. هذا النوع من التدفقات قصيرة الأجل بغرض المضاربة يعرف بالأموال الساخنة Hot Money.

تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد في الجانب الدائن أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في الجانب المدين. وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها:

- التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة في بلد ما مثل التضخم الشديد، أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب.....
- الرغبة في تحقيق أكبر دخل ممكن، مثلاً شراء أصول أجنبية قصيرة الأجل كأذونات الخزنة والأوراق التجارية، أو إيداع رأس المال لفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبياً وذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد.
- لغرض المضاربة، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة في القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان لأسباب عديدة قد تكون اقتصادية، ومن ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعني

لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة. ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس في القيمة الخارجية لعملته الوطنية.

### 3. صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في الميزان. والمقصود بذلك على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا، فيتحقق عجز عن ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية. وفي حالة عجز ميزان المدفوعات يحتاج إلى تسوية، ويتم ذلك من خلال السحب من الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي بما يكفي لسد هذا العجز، والعكس قد تتزايد الاحتياطات الدولية إذا كانت كافة بنود الجانب الدائن تفوق كافة بنود الجانب المدين. أما إذا كان الجانبين متساويين فإن الاحتياطات الدولية تظل كما هي دون تغيير.

خلاصة القول أن التحركات في الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أي تستخدم بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية تتكون من العناصر الآتية:

- الذهب النقدي Monetary Gold لدى السلطات النقدية (البنك المركزي)، ويجب التمييز بين الذهب النقدي عن الذهب الذي يملكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل به بغرض البيع والشراء، أما الذهب غير النقدي فإنه يعامل على أنه سلعة عادية وتفيد صادراته و وارداته في الميزان التجاري مثل أي صادرات و واردات سلعية.
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها لدى البنوك الأجنبية.

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية)، وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة. وتزداد أهمية هذا العنصر والسابق له كلما أمكن الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل عن طريقها.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية،
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.
- موارد صندوق النقد الدولي IMF المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقية.
- أية قروض تنظم خصيصاً بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

#### 4. السهو والخطأ:

يشيد ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر، الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان: أحدهما دائن والآخر مدين، فعملية استيراد سلعة مثلاً تقود إلى إجراء قيدين في ميزان المدفوعات قيد مدين في الحساب الجاري يسجل استيراد السلعة ذاتها، وقيد دائن بنفس القيمة في حساب رأس المال يسجل حركة رأس المال القصيرة الأجل أو الذهب النقدي.

وحقيقة أن ميزان المدفوعات يبني نظرياً على أساس نظام القيد المزدوج تعني أنه يجب أن يتوازن دائماً، أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد وأن يساوي بالضبط المجموع الكلي للبنود الدائنة. ومع ذلك، ففي الحياة العملية يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج على حدا لقيدها في ميزان المدفوعات مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات المنظورة، تقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين، ولذلك نجد أن المتبع فعلاً في الحياة العملية هو تقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، الأمر الذي يدع مجالاً لعدم التوازن.

وإذا حدث في عملية تقدير البنود الفردية على أساس القيد المفرد، أن حصل المقدرين على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة والدائنة، فإنه يجب أن يدخلوا بنداً موازناً يسمى سهو وخطأ يعوض

بقيد مدين أو دائن ما قد يظهر من اختلاف في هذا الصدد. فبند السهو والخطأ هو قيد متبقي Residul Entry أي عبارة عن الفرق بين المجاميع المقدرة على حدا لكل من البنود المدينة والبنود الدائنة ويتم إدخاله لتحقيق التوازن الحسابي للميزان.

### المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

لاحظنا أن الحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون في حالة تعادل في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي متأتية من إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث أن كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لا بد أن تظهر في قيمتها الجانب المدين في الميزان. لكن هناك حقيقة اقتصادية تفيد أنه من النادر أن يتوازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، أي أنه في الحالة الغالبة يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وليس توازن وهذا الاختلال إما على شكل فائض أو عجز وفيما يلي يتم شرح التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

### أولاً. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات<sup>1</sup>:

يعتبر ميزان المدفوعات متوازنا حتما من الناحية الحسابية، أي إجمالي الجانب الدائن يعادل إجمالي الجانب المدين للميزان، وهذا التعادل بين جانبي الميزان يتم بواسطة طريقة القيد المزدوج، وهي طريقة محاسبية مؤداها أن كل عملية تتم في ميزان مدفوعات دولة ما لها جانبان دائن ومدين، أي أن كل عملية تظهر في جانبي ميزان المدفوعات بنفس الوقت، فطبقاً لمبدأ القيد المزدوج يعتبر الشخص مديناً بقيمة ما يستلمه ودائناً بقيمة ما يعطيه، وهكذا هي معاملات الدول، فكل سلعة أو خدمة قدمتها الدولة للخارج تسجل دائن، ويقابلها في الجانب المدين المدفوعات التي تلقتها الدولة وفاء لقيمتها في الخارج. في الواقع إن التوازن الحسابي لميزان المدفوعات أمر حتمي كما أسلفنا ولا بد منه بسبب طريقة التسجيل، ولكنه لا يملك أية دلالة، ولا يحمل أية أهمية تحليلية اقتصادية، وليس له أي معنى. وعندما نقول اختلال أو توازن في ميزان المدفوعات، نقصد التوازن الاقتصادي لميزان وليس المحاسبي.

### ثانياً. العجز والفائض في ميزان المدفوعات:

<sup>1</sup> \_ عفيف حيدر، صابر بلول، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 142.

إن كل ما تصدره الدولة للخارج من سلع وخدمات يسجل في الجانب الدائن (المتحصلات) وكل ما تستورده الدولة من الخارج يسجل في الجانب المدين (المدفوعات) والفرق بين الجانب الدائن والمدين يسمى بالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، حسب طبيعة هذا الفرق، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين، يقال أن ميزان المدفوعات حقق فائضا، أما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يقال أن الميزان حقق عجزا.

وفي بعض الأحيان تتم التسوية الحسابية لميزان المدفوعات في حال العجز أو الفائض عن طريق تحريك عناصر الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة من وإلى الدولة. ففي حالة العجز تتم التسوية الحسابية للميزان عن طريق تحريك بعض عناصر الاحتياطات الدولية التي من شأنها زيادة ما لدى الدولة من صرف أجنبي، والتي تقيد عادة في الجانب الدائن، ومن هذه الإجراءات:

- تحريك الذهب النقدي إلى خارج البلاد (تصدير).
- تخفيض الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تمتلكها السلطات النقدية.
- الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.
- زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للدولة تجاه البلدان الأخرى.
- تحريك العناصر الأخرى للاحتياطات الدولية التي تقيد في الجانب الدائن.
- أما في حالة الفائض، تتم التسوية الحسابية عن طريق تحريك عناصر الاحتياطات الدولية التي من شأنها تخفيض ما لدى الدولة من صرف أجنبي، والتي تدون عادة في الجانب المدين للميزان، ومن هذه الإجراءات:

- تحريك الذهب النقدي إلى داخل البلاد (استيراد).
- زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل للدولة تجاه البلدان الأخرى.
- تخفيض الالتزامات قصيرة الأجل للدولة تجاه البلدان الأخرى.
- تحريك العناصر الأخرى للاحتياطات الدولية التي تقيد في الجانب المدين والتي تسهم في تدفق الأموال قصيرة الأجل إلى خارج البلاد.

بعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازنا حتما من الناحية الحسابية، ولكن مثل هذا التوازن ليس له أي دلالة من الناحية الاقتصادية، إن ما يهم الاقتصاديون وما

يقصدونه على وجه التحديد، النتيجة النهائية، أو الرصيد الصافي لمجموع العناصر الدائنة والمدينة لميزاني الحساب الجاري وحساب رأس المال.

ولكن في الواقع إذا أردنا معرفة ما هو المقصود، باختلال ميزان المدفوعات، لا بد من أن نميز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها. فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة أو التلقائية وهي تلك العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات، وهي مصدر الخلل في الميزان، سلبي أو إيجابا، وبعضهم يطلق عليها العمليات فوق الخط.

أما النوع الثاني، فيعرف: بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية، وهي تترتب على العمليات الأولى، ومتأثرة بها، وهي لا تجري لذاتها، وإنما تتم بالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات، ويطلق عليها بعضهم، العمليات تحت الخط.

إذا التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي الذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة دون غيرها. ولكن بما أنه لا يوجد معيار واحد متفق عليه بين دول العالم يمكن اعتماده في تحديد المعاملات الاقتصادية المستقلة أو التعويضية (فوق وتحت الخط)، نجد أن طرق الحكم وطرق قراءة المدفوعات تختلف أحيانا بين بلد وآخر<sup>1</sup>.

### 1. العجز في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>:

العجز في ميزان المدفوعات على أنواع:

- أ. العجز المؤقت: هو العجز الذي يقع به الميزان خلال سنة، وقد لا يتكرر في السنوات اللاحقة وهناك أسباب عديدة تكمن وراء حصول مثل هذا العجز وهي:
  - الاضطرابات العمالية: إذا كانت عنيفة قد تشل بعض الأنشطة الاقتصادية، كالصناعات التصديرية، فتحد بذلك من التصدير، وتضطر الدولة إلى الاستيراد.
  - الظروف المناخية غير الملائمة: التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي في البلدان الزراعية (فيضانات\_ سيول\_ أوبئة) والتي قد تحول الدولة من مصدرة إلى مستوردة لبعض المحاصيل الزراعية.

<sup>1</sup> خالد رعد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، 1995، ص 141.

<sup>2</sup> عفيف حيدر، صابر بلول، مرجع سبق ذكره، ص 150-153.

- التغيرات المفاجئة في ذوق المستهلك: فالمستهلك الأجنبي قد يتغير ذوقه تجاه صادرات البلد من سلع معينة نتيجة ظهور بدائل صناعية أفضل منها. والمستهلك المحلي قد يتغير ذوقه فيعزف عن استهلاك السلع التقليدية المنتجة ضمن البلد ويتحول طلبه إلى السلع المستوردة.
- التقدم التكنولوجي: الذي يؤدي إلى إنتاج بعض السلع البديلة للصادرات التقليدية التي يشتهر البلد في إنتاجها (الألمنيوم محل النحاس\_ الحرير الصناعي محل الطبيعي.....).
- الاضطرابات السياسية: انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في الحياة الاقتصادية.
- الحروب والحصار الاقتصادي والتمييز التجاري: مثال العراق وليبيا في أثناء أزمة لوكربي إذ تتراجع معدلات التصدير بشكل واضح. إن استمرار هذه الأسباب أو بعضها سيحول العجز المؤقت إلى عجز حاد.

#### ب. العجز المؤقت الحاد: وينجم عن :

- التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية.
  - التغيرات الحادة في أسعار صرف بعض العملات الدولية.
  - الظروف السياسية المفاجئة (ثورات، انقلابات عسكرية).
  - حصول عجز مؤقت في حساب رأس المال بسبب ما.
- هذه الأسباب وغيرها تدفع برؤوس الأموال قصيرة الأجل للتدفق إلى خارج حدود البلاد، دون أن يقابلها أي تدفقات مماثلة إلى داخله، فإذا استمر العجز المؤقت الحاد قد يتحول إلى عجز مزمن في ميزان المدفوعات.

#### ث. العجز المزمن "الدائم":

- يحصل هذا العجز إذا استمر لعدد من السنوات بسبب ظروف اقتصادية وسياسية غير ملائمة. ويحصل في الدولة المتقدمة نتيجة:
- التضخم الجامح وفشل الحكومة في معالجته.
  - الشلل الذي يتعرض له النشاط الاقتصادي الرئيسي للدولة والذي يستمر لعدة سنوات.
  - الأزمات الاقتصادية الدورية (الكساد) الذي يتعرض له بعض البلدان المتطورة، والتي يستمر لفترة طويلة.

وقد تواجه بعض الدول النامية عجزا مزمنًا في موازينها لأسباب تتعلق بـ:

- زيادة الاستيراد من الآلات والمعدات والتجهيزات وبطء استثمارها.

- قصور الإنتاج عن الاستهلاك، وقصور الصادرات عن الواردات.
- تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول جراء تجارتها غير المتكافئة مع الدول الصناعية المتطورة.
- عموماً إن اللجوء إلى الاحتياطات الدولية لتسوية العجز، يؤدي إلى أن الذهب النقدي والأصول السائلة لدى الدولة تتدهور. إذ إن البلد يصل إلى مرحلة لا يستطيع بعدها أن ينقص ما لديه من احتياطات حتى لا يتعرض للإفلاس. وإذا هبطت الاحتياطات إلى الحد الأقصى الذي لا يمكن التماهي فيه، عندها يفترض بالدولة أن تتخذ إجراءات صارمة تستهدف القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية جذرية، إذ يجب عليها أن تقدم على ما يلي:
- تقييد الواردات بشكل صارم، وتطبيق حماية تجارية قاسية.
- فرض رقابة مشددة على الصرف الأجنبي، بما فيه تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- تطبيق سياسة النقشف "شد الأحزمة على البطون".

## 2. الفائض في ميزان المدفوعات:

- إن وجود الفائض يعكس صورة من صور الاختلال في ميزان المدفوعات، مع أنه يعني تحسناً مؤقتاً في مركز الاحتياطات الدولية. ولكن مع ذلك إن وجوده لا يثير مشاكل مثل العجز المؤقت أو الدائم، ويمكن للفائض في ميزان المدفوعات أن يكون على نوعين:
- أ. **الفائض المؤقت:** يعني ذلك تحسناً مؤقتاً في الاحتياطات من الذهب النقدي والأصول السائلة، نتيجة توفر عوامل ايجابية مثل:

- ظروف اقتصادية ملائمة (مناخية، سياسية، تغيرات مفاجئة في الأذواق).
- تبني سياسة اقتصادية ناجحة تحفز الإنتاج وتوافر متطلبات التنمية.
- تطبيق سياسة الحماية التجارية (كدفع الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد).
- تقييد الواردات من السلع الكمالية والاكتفاء بالضرورة منها.
- تشجيع الصادرات (عن طريق تقديم الإعانات الحكومية المؤقتة للمصدرين).
- فرض الرقابة الحكومية على الصرف الأجنبي.
- تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

وقد يتحقق الفائض المؤقت نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية غي نابعة عن ظروف اقتصادية

ملائمة مثل:

- تطرف الدولة في تقييد الواردات إلى درجة تؤثر مستقبلا على معدلات التنمية وخاصة بالنسبة لاستيراد السلع الأساسية.

- حماية ودعم الإنتاج المحلي البديل بغض النظر عن الكفاءة النسبية التي يتمتع بها.

- تشجيع الصادرات عن طريق تقديم المساعدات لمصدري السلع التي لا تقوى على منافسة السلع الأجنبية لا حاضرا ولا مستقبلا.

**ب. الفائض المستمر:** إذا تكرر الفائض المؤقت فإنه قد يتحول إلى فائض مستمر في ميزان المدفوعات

ينجم عن:

- قوة ومثانة الاقتصاد، نتيجة لازدهار النشاط الاقتصادي الداخلي.

- تحسن شروط التبادل التجاري الخارجي.

إن استمرار الفائض لعدة سنوات متتالية يعتبر ظاهرة غير صحية، وقد ينطوي على مخاطر كبيرة

تظهر آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني مستقبلا وتؤدي إلى:

- تجميد كمية من الذهب النقدي والأصول السائلة، دون أن تساهم في زيادة الدخل القومي، وبالتالي لا تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

- زيادة التزامات البلدان الأخرى تجاه الدولة صاحبة الفائض، فلا تستطيع هذه البلدان أن تستمر في التعامل معها، لأنه مع استمرار زيادة صادراتها أكثر من وارداتها، ستصل هذه البلدان إلى مرحلة لا تستطيع بعدها أن تستورد من دولة الفائض أكثر مما تصدر لها. ولتسديد ديونها تضطر إلى استخدام احتياطياتها من الذهب والأصول السائلة وبعد أن تسدد ما عليها من التزامات توقف تعاملها التجاري والاقتصادي معها.

- يتعرض البلد صاحب الفائض لأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلي أو الخارجي، إذ يضطر إلى تقديم قروض ومساعدات للبلدان المدينة لها حتى تستمر معها بالتعامل التجاري، أو تضطر لرفع سعر صرف عملتها الوطنية، فتتراجع أسعار صادراتها، ويقبل الطلب عليها ويزداد الميل للاستيراد.

إذا في كل الأحوال لا بد من تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات بأي صورة من الصور سواء

في حالتها العجز أم الفائض.

## المطلب الثالث: التوازن السوقي لميزان المدفوعات

يستخدم رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا والذي تعرض للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم "ماخلوب Machlup" و"شneider" على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية وأن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساويا للصفر<sup>1</sup>.

ويقترح هؤلاء الكتاب ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي<sup>2</sup>، وهكذا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب على الصرف الأجنبي، أي أن توازن ميزان المدفوعات يناظره توازنا بين العرض والطلب في سعر الصرف الأجنبي، هذا هو شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ويمكن التعبير عن هذا الشرط على الوجه التالي:

$$\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة واردات رؤوس الأموال} + \text{قيمة التحويلات من الخارج} - (\text{قيمة الواردات} + \text{قيمة صادرات رؤوس الأموال} + \text{قيمة التحويلات إلى الخارج}) = \text{صفر}$$

ولما نتحدث عن اقتصاد مفتوح سوف نتكلم بالضرورة على التوازن الداخلي والتوازن الخارجي الأول هو ذلك الذي سبق عرضه والمعبر عنه بنموذج *IS-LM* بينما الثاني فهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هذه الفقرة.

نقول أنه هناك توازن خارجي لما يكون رصيد حركة النقود معدوم بتعبير آخر لما يكون مجموع رصيد الميزان الجاري وميزان رؤوس الأموال معدوم. ونقول أنه هناك توازن كامل لما يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد.

<sup>1</sup> \_ حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 1995، ص 128-129.

<sup>2</sup> - Charles P. Kindleberger (1963), Op Cit, p 456-472.

أولاً. الميزان الجاري:

تعتبر الصادرات أساساً كدالة لتنافسية السلع الوطنية أي أنها دالة لمستوى الأسعار المحلية وسعر الصرف  $E$  كما أنها مرتبطة بالأوضاع العالمية خاصة الشركاء الاقتصاديين للبلد المعني. إذا حللنا ضمن سعر الصرف ومستوى الأسعار ثابتان فإن الصادرات تكون متغيرة خارجية ونكتب:

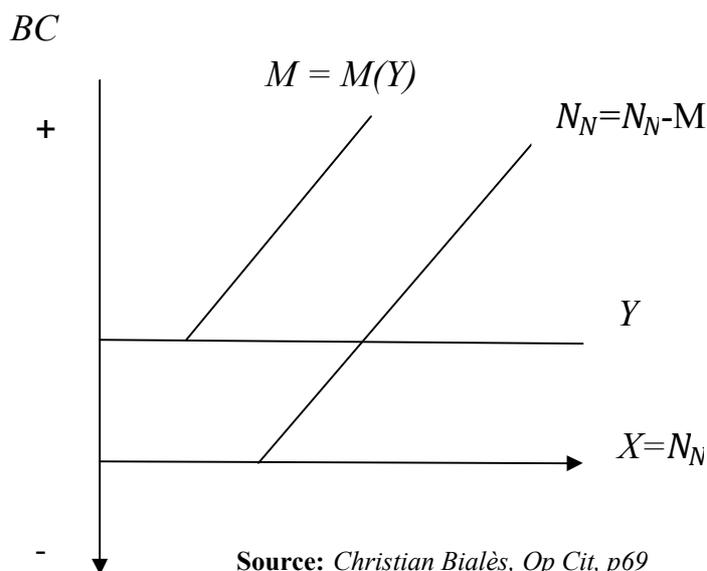
$$X = N_N \dots \dots \dots (1,25)$$

الواردات هي الأخرى دالة لمستوى الأسعار وسعر الصرف إضافة إلى كونها تتأثر أيضاً بالنتائج الوطني. إذا اعتمدنا نفس الفرضية التبسيطية السابقة الخاصة بثبات كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار فإنه يمكن كتابة دالة الواردات على النحو التالي:

$$M = M(Y) = N_N + mY, m > 0 \dots \dots \dots (1,26)$$

حيث أن  $N_N$  هو مستوى الواردات المستقل و  $m$  هو الميل الحدي للاستيراد أي مرونة الواردات بالنسبة للنتائج الوطني والتي تمثل دليل درجة تنافسية البلد لباقي العالم<sup>1</sup>. ويمكن تمثيل بيانياً رصيد الميزان الجاري:

الشكل (6): التحليل البياني لرصيد الميزان الجاري



<sup>1</sup> \_ ملاك وسام، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 148.

ثانيا. حساب رؤوس الأموال:

رصيد حساب رؤوس الأموال هو دالة متزايدة للفرق بين سعر الفائدة الوطني وسعر الفائدة

الأجنبي<sup>1</sup>:

$$K = K(r - N^N) / K'(r - N^N) > 0 \dots\dots(27)$$

فهو ناتج عن تدفقات رؤوس الأموال  $N^N$  التي هي دالة متزايدة للفرق بين معدلات الفائدة وخروج

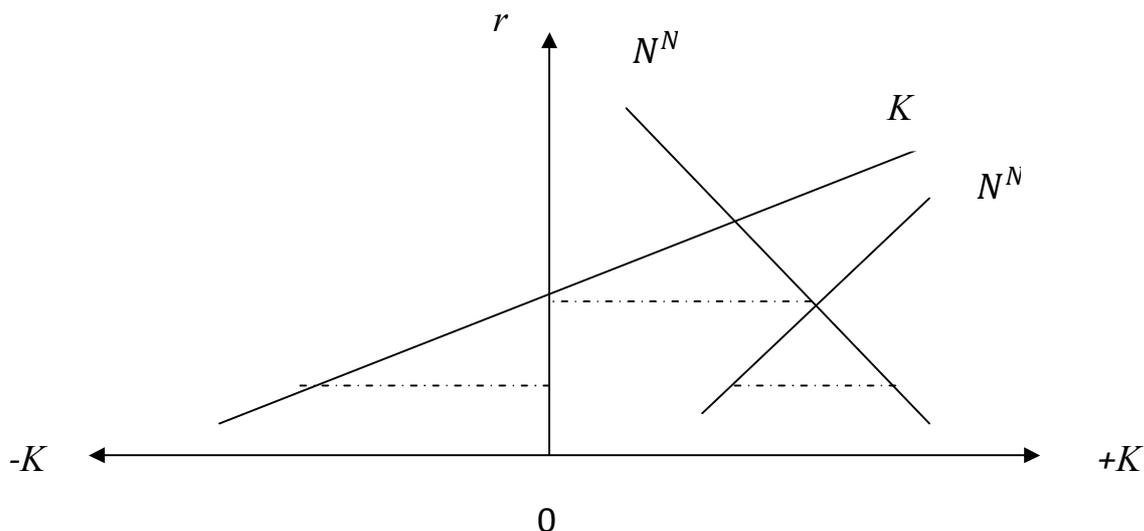
رؤوس الأموال  $N^N$  الذي هو دالة متناقصة للفرق بين معدلات الفائدة.

إذا كان معدل الفائدة الخارجي ثابتا فإن رصيد رؤوس الأموال يكون دالة تابعة لمعدل الفائدة

الداخلي فقط:

$$K = K(r) / K'(r) > 0 \dots\dots\dots(28)$$

الشكل (7): التحديد البياني لرصيد حساب رؤوس الأموال



Source: Christian Bialès, Op Cit, p70

يجب أن نميز بين حالتين خاصتين هما<sup>2</sup>:

- لما يكون يمين  $K$  عمودي فهذا يعني أنه لا يوجد حركة تامة لرؤوس الأموال أي أن تحركات رؤوس الأموال غير مرنة نسبة لتغيرات معدلات الفائدة.

<sup>1</sup> \_ Ambler. S (2004): "Notes Sur Le Modèle Keynésien", Université du Québec A Montréal, p24.

<sup>2</sup> \_ ملاك وسام، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 147.

- لما يكون يمين  $K$  أفقي أي أنه هناك حركة تامة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي ومنه فإن تحركاتها مرنة تماما نسبة لتغيرات معدلات الفائدة، هذا ما يجعل سعر الفائدة الوطني لا يبتعد كثيرا عن سعر الفائدة الأجنبي.

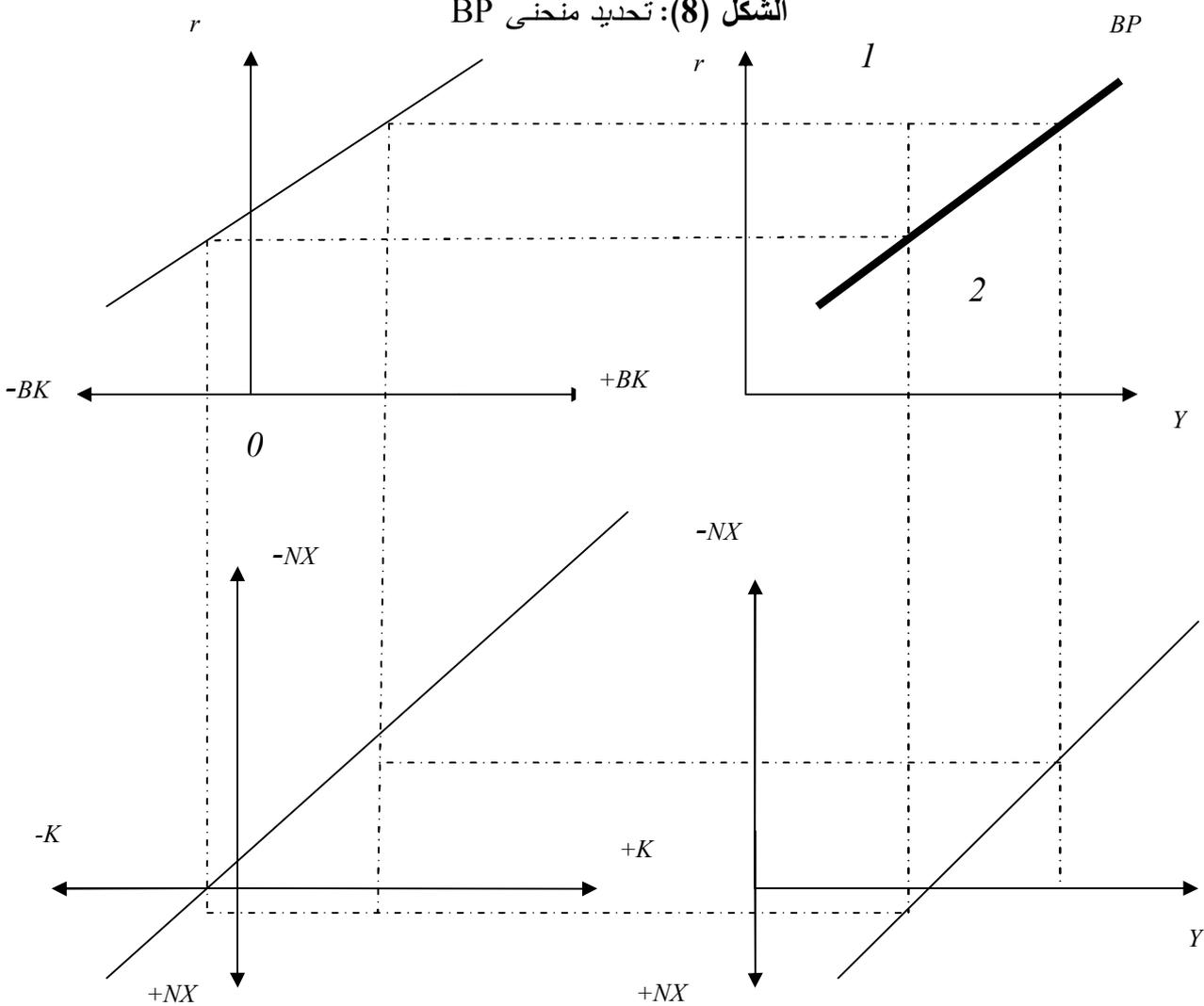
ثالثا. توازن ميزان المدفوعات:

1. التحديد البياني للتوازن:

يجمع منحنى  $BP$  كل النقاط الممثلة بالثنائيات  $(r, Y)$  التي يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة توازن أي:

$$BP = 0 \Rightarrow NX + BK = 0 \dots \dots \dots (29)$$

الشكل (8): تحديد منحنى  $BP$



Source : Christian Bialès, Op Cit, 71

توافق النقاط الواقعة في القسم (1) من الشكل (8) اختلال في الميزان الجاري أين يكون معدل الفائدة في السوق الوطنية أكبر من معدل الفائدة الذي هو من المحتمل أن يحقق تدفقات صافية لرؤوس الأموال اللازمة لتغطية عجز الميزان الجاري بالتالي يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض.

على العموم يمكن أن نميز ثلاث حالات هي:

- النقاط على  $BP$  = توازن خارجي،
- النقاط فوق  $BP$  = فائض ميزان المدفوعات،
- النقاط تحت  $BP$  (أي في المنطقة (2)) = عجز ميزان المدفوعات.

## 2. التحديد الجبري للتوازن:

نعلم أن توازن ميزان المدفوعات يتم لما يندم هذا الأخير. حسب التعريفات السابقة لمكونات ميزان المدفوعات وبالصيغة المبسطة لدينا:

$$\left. \begin{array}{l} X = N_N \\ M = N_N + m Y \\ K = ur - N_N, u \geq 0 \end{array} \right\} \dots\dots\dots(30)$$

$$\Rightarrow BP = X_N - M_N - m Y + ur - K_N \dots\dots\dots(31)$$

ومنه تكون معادلة  $BP$  على النحو التالي:

$$r = \frac{N}{N} (mY + N_N - N_N + N_N) \dots\dots\dots(32)$$

$$Y = \frac{N}{N} (ur + N_N - N_N - N_N) \dots\dots\dots(33)$$

انطلاقاً مما سبق، يمكننا رفع بعض الفرضيات التي سمحت بتبسيط النموذج بحيث أننا سوف نعتبر من حد الآن أن<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> \_ Dornbusch . R (1991) : “ Exchange Rate and Inflation “ , The Mit Press, p 108.

– الصادرات مرتبطة ايجابيا بالطلب الخارجي (بالتالي بالدخل الخارجي) وسلبا بسعر الصرف حيث أنه بارتفاع هذا الأخير (دلالة على تعزيز قيمة العملة) فإن تنافسية السلع الوطنية سوف تتدهور مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني ومنه:

$$X = N_N + x N^N - N^N E \quad , x > 0 \dots\dots\dots(34)$$

– تتأثر الواردات إيجابا بسعر الصرف عكس الصادرات فتكون:

$$M = N_N + mY + N^N E \dots\dots\dots(35)$$

– رصيد ميزان رؤوس الأموال هو دالة لفروق معدلات الفائدة بين البلد وباقي العالم:

$$K = - N_N + u (r - N^N) \dots\dots\dots (36)$$

بتعويض المعادلات (34)، (33) و (35) في المعادلة (36) نتحصل على معادلة التوازن الخارجي:

$$N_N = \frac{N}{N} (xN^N - N^N e + N_N - N^N E + u(r - N^N) - N_N) \dots\dots\dots(37)$$

### 3. خصائص منحنى BP:

- منحنى BP متزايد حيث أنه لما يرتفع Y يتدهور الحساب الجاري لذلك يجب على معدل الفائدة أن يرتفع ليحث رؤوس الأموال على الدخول بصفة تسمح لميزان المدفوعات أن يكون دوما في حالة توازن.
  - يعتمد ميل منحنى BP على كل من الميل الحدي للاستيراد ودرجة حركة رؤوس الأموال. لما تكون هذه الأخيرة معدومة ( $u=0$ ) يكون كل من منحنى K و BP عموديين أما إذا كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال فإن K و BP يكونان أفقيان.
  - يتحرك منحنى BP نتيجة:
- الأسباب الحقيقية لتغيرات رصيد الميزان الجاري كتغير خارجي للصادرات الذي ينقل منحنى BP نحو اليمين إذا ارتفعت ونحو اليسار إذا انخفضت.

- الأسباب المالية لتغيرات رصيد ميزان رؤوس الأموال كسلوك المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة للأوضاع الهيكلية الاقتصادية، السياسية والقانونية السائدة.
- الأسباب النقدية المتمثلة في تغير سعر الصرف بحيث أن ارتفاع هذا الأخير ينتج عنه انتقال منحنى BP نحو اليسار بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات والعكس إذا انخفض سعر الصرف.

### المبحث الثاني: سياسات ميزان المدفوعات

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعا إلى قوى راسخة وليس سبب عارض أو مؤقت، فإنه يتعين المبادرة بإتباع السياسات الكفيلة بإصلاحه وتصحيحه وإعادة التوازن إليه مرة أخرى، وإلا انتهى الأمر بنفاذ احتياطات الدولة الخارجية أو بلوغ مديونيتها للعالم الخارجي حدا خطيرا ولا يستطيع أحدا أن يقرضها، وتصبح الدولة في مركز حرج ولا يتوافر لها أي غطاء كافي ضد التقلبات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاتها.

وتتصدر هذه السياسات التي يمكن للحكومة إتباعها لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات عامة:

- إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية.
  - إجراء تخفيض في سعر الصرف.
  - فرض قيود مباشرة على العملات الخارجية.
- ونحاول إعطاء فكرة مختصرة عن مدى فاعلية هذه السياسات في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وما تتضمنه كل سياسة من توضيحات اقتصادية.

### المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية الانكماشية

كما نعرف إن إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، نفترض مثلا أن إحدى الدول التي تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها، فتخفض عرض النقود، وتزيد الضرائب، وتخفض الإنفاق الحكومي، وتحاول تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات. في هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة ومع الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة. والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب الداخلي على السلع القابلة

للتصدير، ومن ثم يحرز سلعا أكثر من الاستهلاك المحلي للتصدير. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق كلا من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا، ونتيجة هذه العمليات كلها يحدث تحسين في ميزان المدفوعات، على الرغم من أنه سيصطحب بانخفاض في الدخل والتوظيف، إلا أن هذه السياسة الانكماشية ستكون ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان المدفوعات.

إن تطبيق إجراءات نقدية ومالية انكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع والخدمات، وهذا الأثر في حد ذاته كفيل بأن يخفض الواردات ويشجع الصادرات.

وبالتالي فإن أفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط الطلب، فهي تعمل في التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان، ففي أثناء التضخم يستطيع البنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض وأن يخفض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان والنتيجة ستكون انخفاض في حجم الإنفاق، ودور السياسة النقدية من خلال تحديد أسعار أعلى للخصم، أو متطلبات أعلى للاحتياطي، أو عمليات السوق المفتوحة، أو القيود النوعية على الائتمان الاستهلاكي واشتراط هوامش متغيرة للضمان.

أما بالنسبة للسياسة المالية للحكومة، فيمكن أن تسهم أيضا للسيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، أو مزج كلا العنصرين. وهكذا ففي فترات التضخم، ينبغي على الحكومة أن تكبح إنفاقها هي وأن تزيد أسعار الضرائب لخفض الإنفاق الخاص، حيث إنه من المناسب أن تخطط لتحقيق فائض الميزانية أثناء فترات التضخم.

وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من خفض الإنفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس وخفض مقدار الفجوات التضخمية، تشجيع الادخار أو إدخال مشروعات للادخار الإجمالي وإدارة الدين العام بحيث ينخفض

عرض النقود. ولتفعيل هذه الإجراءات الانكماشية في تحسين الحساب الجاري بميزان المدفوعات هناك عاملين أساسيين هما:

- مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
  - مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فعلى سبيل المثال دولة مثل هولندا، حيث تعادل الواردات حوالي 40% من إجمالي الناتج القومي، وقد يكون الاعتماد مبدئياً على الإجراءات النقدية والمالية والانكماشية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ويتضمن تضحيات بسيطة نسبياً.
- ولكن في بعض البلاد الأخرى لا يساهم القطاع الخارجي إلا بنسبة صغيرة من مجموع المعاملات القومية، ففي الولايات المتحدة مثلاً لا تمثل الواردات أكثر من 5% من إجمالي الناتج القومي، فإذا كان لهذا البلد أن يعتمد فقط على الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية لتحقيق تحسن معين في ميزان المدفوعات، فإنه سيلزم إحداث خفض كبير في الطلب الكلي مما يعرض الاقتصاد القومي لانكماش حاد أو بطالة.

### المطلب الثاني: تخفيض سعر الصرف

عندما يواجه بلد ما بعجز مستمر في ميزان مدفوعاته يهدد باستنفاد الاحتياطات من الصرف الأجنبي والتسهيلات الائتمانية الخارجية المتاحة للسلطات النقدية، يصبح عندئذ البديل لاتخاذ إجراءات نقدية ومالية انكماشية، أو فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية لتصحيح هذا العجز، هو القيام بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، على أنه ينبغي التأكيد مما إذا كان التخفيض سيؤدي فعلاً إلى إزالة -تخفيض - العجز في ميزان المدفوعات أم لا.

وكما نعلم أن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات من السلع والخدمات، التحويلات من جانب واحد (تحويلات المهاجرين، الهبات والتبرعات الشخصية)، وحركات رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة). ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فبالنسبة لمعظم الدول، يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، بالإضافة إلى الوزن النسبي الكبير للحساب الجاري في تحديد مركز ميزان المدفوعات. وذلك لأن هناك من يعتقد أن تخفيض العملة قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري بدلاً من

تحسنه. ولهذا يجب دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل تقرير التخفيض كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

### المطلب الثالث: القيود المباشرة على المعاملات الخارجية

وهو أحد البدائل لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، حيث تقوم هذه السياسة على ثلاث مجموعات رئيسية من القيود على المعاملات الخارجية، قيود نقدية، وقيود مالية، وقيود تجارية، تستهدف تلك القيود التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريق مباشر، على النقيض من السياسات النقدية والمالية الانكماشية وتخفيض سعر الصرف (عن طريق التأثير على الدخل والأسعار) التي تؤثر على ميزان المدفوعات بطريق غير مباشر. وتشمل القيود النقدية: الرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها، وتشمل القيود المالية: كافة الضرائب والإعانات على بنود معينة في ميزان المدفوعات، وتشمل القيود التجارية: حصص الاستيراد واحتكار التجارة الحكومي<sup>1</sup>.

#### أولاً. القيود النقدية على المعاملات الخارجية:

إحدى الوسائل القوية التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات هي فرض الرقابة على الصرف لتنظيم مدفوعاتها الخارجية، هنا يكون الغرض هو الهبوط بالواردات مباشرة إلى مستوى الصادرات أو فرض رقابة أكثر شمولاً على الصرف إذا لزم الأمر للحد من الإنفاق على الخدمات الأجنبية وتصدي رؤوس الأموال.

وهناك نوعين من القيود على الصرف، قيود كمية Quantitative Exchange Restrictions قوامها إخضاع الحصول على الصرف الأجنبي لترخيص إداري بالمنع أو المنح، وقيود سعرية Cost Exchange Restrictions قوامها اختلاف الأسعار المقررة لبيع الصرف الأجنبي باختلاف الغرض من الاستعمال.

#### ثانياً. القيود المالية على المعاملات الخارجية:

تتحصل القيود المالية على المعاملات الخارجية في كافة الضرائب والإعانات العادية عن بنود معينة في ميزان المدفوعات والأمثلة الواضحة على هذا: الرسوم الجمركية الإضافية على الواردات بقصد تقليل كمية الواردات، بالتالي تخفيض مجموع الإنفاق عليها بالصرف الأجنبي وإعانات التصدير بقصد

<sup>1</sup> \_ بكري كامل، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 308-348.

تشيط الصادرات وزيادة مجموع المتحصلات من الصرف الأجنبي. والجدير بالذكر أن القيود النقدية والقيود المالية هما وسيلتان إداريتان مختلفتان لتحقيق نفس النتائج الاقتصادية.

### ثالثا. القيود التجارية على المعاملات الخارجية:

تتحصل القيود التجارية على المعاملات الخارجية أساسا في حصص الاستيراد والاحتكارات الحكومية، ويمكن التأثير بها عن طريق إجراءات إدارية تحدد حجم أو قيمة الواردات، وهذا الشكل من القيود المباشرة قابل للتطبيق بسهولة أكثر على الواردات المنظورة بالمقارنة مع الواردات غير المنظورة.

### المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات وطرق تصحيح الاختلال

تشارك جميع الدول المتقدمة والنامية منها بإمكانية حدوث أنواع معينة من الاختلالات في موازين مدفوعاتها، دون أن يكون هناك تأثير واضح لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي بينها في (نوع) الاختلال الحاصل مع إمكانية أن يختلف عنه في (الدرجة) وفي سلاسة عملية التصحيح، فعلى سبيل المثال يمكن للبلد المتقدم والبلد النامي على حد سواء أن يعاني من الاختلال النقدي في ميزان المدفوعات إذا ما اتبعا سياسة نقدية غير منضبطة لا تأخذ بالاعتبار شكل دقيق متطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي بحيث تفرط في عرض النقد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث العجز في ميزان المدفوعات وبالمثل يمكن لكل الدول أن تواجه عجزا موسميا أو عارضا في موازين مدفوعاتها بسبب عوامل ظرفية خاصة أو أن تواجه اختلالا بسبب سوء تقييم العملة (أقل أو أعلى من قيمتها الحقيقية) فهذه كلها أنواع من الاختلالات ممكنة الحدوث في أي اقتصاد في العالم ولا ينفرد فيها اقتصاد أو مجموعة اقتصادات بعينها، بمعنى أنها لا تربط بالخصائص البنوية للاقتصاد المعني قدر ارتباطها بإخفاقات في إتباع السياسات الاقتصادية الملائمة.

إلا أنه من الملاحظ أن هناك أنواع من الاختلال تتعلق بالخصائص البنوية للاقتصاد المعني، بمعنى أنها تمثل انعكاسا للاختلال في هيكله الإنتاجية المختلة، وهذا الاختلال يأخذ منحى اتجاهي على مدى زمني طويل يرتبط بعملية التنمية الاقتصادية ونجاحها أو إخفاقها في تحقيق التغيرات البنوية المطلوبة، ومن أمثلة هذا النوع، الاختلال طويل الأجل ذو الطابع الإتجاهي الذي يمتد على مدى عقود يتم فيها التحول بالاقتصاد من الاقتصاد يعتمد على العالم الخارجي في استيراد مستلزمات التنمية والتمويل إلى اقتصاد أكثر توازنا في هيكل التجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

وقدر تعلق الأمر بالبلدان النامية فالعجز في موازين مدفوعاتها يعكس جملة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد النامي ذاته والذي تأخذ امتداداتها في علاقاته الاقتصادية الخارجية. وتجدر الإشارة هنا إن عبارة البلدان النامية هي من السعة حيث تشمل على مجموعة كبيرة من الدول منها مالمها مشاكل في مدفوعاتها الخارجية على شكل عجز مزمن ومنها ما لا يعاني من عجز وإنما فوائض كالبلدان النفطية فمنها ما وصل إلى أعتاب الانطلاق الاقتصادي كالصين، وتتباين الاقتصادات النامية من حيث الموارد المادية والبشرية المتاحة لديها وإمكانيات استغلال هذه الموارد، كذلك من حيث الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل منها إضافة إلى تفاوت هذه البلدان من حيث مستوى التطور الذي حققته اقتصاداتها ففي حين اجتازت بعض هذه الاقتصاديات أشواطاً في مراحل التطور الاقتصادي نجد استمرار حالة التخلف تسود الكثير منها والبلدان النامية المعنية في هذا السياق هي تلك التي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها بحيث إنها تنعكس على خصائص واتجاهات علاقاتها الخارجية وعلى وضع موازين مدفوعاتها. ويتدرج ضمن هذا التصنيف البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية والمواد المعدنية وعدد من البلدان النامية المصدرة للمواد المصنعة التي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادها المحلي<sup>1</sup>.

والاقتصاد المختل هيكلياً ينطوي على مجموعة من الخصائص البنوية، أهمها الذي يتعلق بقطاع التجارة الخارجية من حيث هيكل الصادرات وهيكل الواردات، الذي يعود بدوره إلى اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يتصف بالتوسع الكبير للأهمية النسبية للقطاع الأولي من حيث مشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتوسع الكبير في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الذي يعود إلى انتقال العمالة المنخفضة الإنتاجية من النشاط الأولي إلى القطاع الخدمي دون المرور بالقطاع الصناعي. هذا فضلاً عن اختلالات هيكلية أخرى كاختلال الهيكل السكاني واختلال هيكل رأس المال البشري. إن كل أنواع الاختلالات المذكورة تنعكس في تحديد نمط خاص من العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان والتي بدورها تنعكس على ميزان مدفوعاتها وما تعانیه من عجز مزمن. وتقف وراء هذا مجموعة أسباب ظاهرة تنتسب في أصولها إلى الاختلالات المشار إليها، منها اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه المجموعة من البلدان إذ تتميز غالبيتها بظاهرة الاقتصاد الأحادي تتعلق بخط النمو المتخلف بحكم دورها في إطار تقسيم العمل الدولي، ويتجسد مظهره بهيمنة سلع أولية محدودة قابلة للتصدير نسبة إلى إجمالي الصادرات، وتؤدي شدة الاعتماد عليها إلى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم قدرة البلدان المصدرة

<sup>1</sup> \_ هجير عدنان زكي أمين، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1990، ص 158.

على التحكم بعوائدها من العملات الأجنبية فتنعكس آثار الدورات التجارية قصيرة الأجل في البلدان الرأسمالية المتقدمة على اقتصاد البلد المصدر عن طريق تقلبات الطلب الخارجي<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية تترك آثارها السلبية أو الإيجابية، حسب شدتها، وحسب زيادة أو انخفاض معدلها بالمقارنة مع بلدان العالم الأخرى. إذ تغير هذه العوامل الاقتصادية يؤثر على اختلال ميزان المدفوعات فيصبح بموجبها إما عجزاً أو فائضاً، يمكن شرح هذه العوامل بإيجاز على النحو التالي:

#### أولاً. التضخم:

إن التضخم في حال وجوده بمعدلات مرتفعة، يظهر على شكل ارتفاع في الأسعار المحلية، التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الوطنية على الخارج، وزيادة الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبنتيجة ذلك ستخرج العملات الصعبة من البلد إلى الخارج، مما يشكل عجزاً في ميزان المدفوعات، وكلما ازداد أمد هذا التضخم، وكلما استقل وأصبح جامحاً، لا بد أنه سيؤثر أكثر في ميزان المدفوعات.

#### ثانياً. معدل نمو الناتج المحلي:

من المفترض أن معدل نمو الناتج المحلي، سيؤدي إلى زيادة الدخل في الدولة المعنية صاحبة الزيادة في الناتج المحلي، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وهذا معناه خروج عملات صعبة خارج البلد، وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات. والعكس صحيح أيضاً، إذ أن انخفاض الدخل نتيجة ضعف نمو الناتج المحلي، سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، وبالتالي عدم خروج العملات الصعبة إلى خارج البلد.

<sup>1</sup> \_ هجير عدنان زكي امين، مرجع سبق ذكره، ص 222.

**ثالثا. الاختلاف في أسعار الفائدة:**

إن ارتفاع أسعار الفائدة داخل دولة ما بالمقارنة مع أسعار الفائدة خارج الدولة، سيؤدي بالطبع إلى تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، بهدف استثمارها من خلال تملك سندات ذات عائد مرتفع، وهذا معناه دخول رؤوس أموال إلى داخل البلد، وتحسن وضع ميزان مدفوعاته. وعلى العكس، إن انخفاض سعر الفائدة داخل دولة ما بالمقارنة مع أسعار الفائدة خارج الدولة، من المفترض أنه سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى خارج الدولة، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى، تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين وهذا بدوره يعني حصول عجز في ميزان المدفوعات.

**رابعا. سعر الصرف:**

إن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية، يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية، وبالتالي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية نظرا لارتفاع أسعارها، وهذا سيؤدي إلى زيادة الواردات، وقلة الصادرات، وزيادة نزوح العملات الصعبة إلى خارج الدولة، وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات. وبالعكس أيضا، إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، يعني انخفاض أسعار السلع والخدمات الوطنية، وهذا سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية، نظرا لانخفاض أسعارها وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وهذا معناه دخول العملة الصعبة إلى داخل البلد، وقلة خروج العملة الصعبة إلى خارج البلد، وبالتالي من المفترض حصول فائض في ميزان المدفوعات.

**المطلب الثاني: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية**

من الواضح أن الدول النامية عموما تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها، عدا بعض الحالات التي ترتبط اقتصادياتها بتصدير منتجات استخراجية كالدول النفطية مثلا، وإن عجز موازين مدفوعات معظم الدول النامية، إن لم يكن جميعها تقريبا، ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال، بالشكل الذي يجعلها قادرة من حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم وارداتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومن هذه الأسباب:

- ضعف قدرتها على توفير فائض يتعدى به من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي بسبب ضعف إمكانياتها الإنتاجية.

- إن معظم الخدمات في الدول النامية لا تكفي لسداد احتياجاتها.
- انخفاض دخول المواطنين بالتالي انخفاض رؤوس الأموال.
- الزيادة السكانية المرتفعة التي لا تتناسب مع معدل نمو التطور فيها.
- ضعف الخبرات والقدرات الفنية وعدم تطور وسائل الإنتاج.
- الأوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تسيطر على التجارة الدولية.

فقد أدت مقتضيات عملية التنمية وإخفاق بعض استراتيجياتها في البلدان النامية إلى ارتفاع الاستيرادات بمعدل أكبر من معدل زيادة الدخل، وبفسر ذلك بكون المرونة الداخلية للطلب على الاستيراد أكبر من الواحد الصحيح، لذا غالبا ما يكون العجز في ميزان المدفوعات في هذه الدول راجعا إلى محاولتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالنتيجة تزايد حاجتها إلى السلع الأجنبية، في الوقت الذي تقتصر فيه صادراتها التقليدية على النمو بمعدلات متناسبة حتى تتمكن من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية.

ومن جهة أخرى قد تحاول هذه البلدان في سعيها لتعجيل عملية التنمية إلى إتباع سياسات توسعية مالية ونقدية وبترتب على السياسة النقدية غير المنضبطة في كثير من الأحيان اختلال ميزان المدفوعات، فزيادة النقود بمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان مدفوعاتها.

كما تشترك البلدان النامية بمجموعة من الخصائص المهمة منها ضآلة الادخار وتدني معدل التراكم الرأسمالي، وتعتبر هذه من المشاكل الهيكلية التي توضح العلاقة القائمة بين تكوين رؤوس الأموال ومستوى الدخل، فانخفاض معدل الادخار في البلدان النامية يقود إلى زيادة اعتمادها على التمويل الخارجي. مما أوقع البعض في النهاية في ما يعرف بشرك المديونية الخارجية فأخفقت العديد من هذه الدول في تسديد ديونها الخارجية وخدمة هذه الديون.

### المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

بشكل مبدئي هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما: الأولى التصحيح عن طريق آليات السوق وعدم تدخل الدولة في ميكانيزم التصحيح ويطلق عليها آليات التكيف التلقائية لميزان المدفوعات، والثانية هي قيام الدولة بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغييرات

متعمدة في المتغيرات الاقتصادية التي يعتقد بتأثيرها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر بحالة ميزان المدفوعات، ويطلق على هذا الوضع سياسات التكيف لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

### أولاً. التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعادل تلقائياً ففي حالة العجز ينخفض سعر صرف العملة (الدينار الجزائري مثلاً)، بالتالي تقل تكلفة السلعة والخدمات، ومنه زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، وزيادة الطلب على العملة (الجزائر مثلاً)، وبالتالي زيادة عرض العملات للدول الأخرى. والعكس في حالة الفائض.

### ثانياً. التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي، فتغير أحدهما يؤدي إلى تغيير الآخر. وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين. في حالة العجز تستخدم الحكومة سياسات انكماشية لتخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية مما يحدث انكماش في الدخل وتدني في القوة الشرائية، وانخفاض مستوى الأسعار المحلية، والعكس في حالة الفائض.

### ثالثاً. السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة. في حالة وجود عجز يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، وزيادة الصادرات المحلية وكذا انخفاض المستوردات المحلية، ومنه تصحيح ميزان المدفوعات، والعكس في حالة الفائض.

أما فيما يخص تصحيح الاختلال عن طريق أسعار الفائدة فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، وهذا بدوره سيؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي نظراً لارتفاع السيولة النقدية تنخفض سعر الفائدة المحلية

<sup>1</sup> \_ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 140.

مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانياً، أما في حالة العجز وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان.

### المبحث الرابع: التوازن الداخلي والخارجي

سنحاول الآن التطرق إلى التوازن الكلي، أي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي آنياً وذلك بالاستعانة بنموذج *IS-LM-BP*.

#### المطلب الأول: نموذج مندل - فليمنج أو نموذج *IS-LM-BP*

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج *IS-LM-BP* لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيد من تحليل نموذج *IS-LM* للاقتصاد المغلق. فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنى *(IS)* و *(LM)* لتحديد مستويي الدخل وسعر الفائدة التوازنيين، كما هو معروف في الاقتصاد المغلق، لم تعد بالشروط الكافية لحدوث التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح. حيث أنه إذا كان تقاطع *(IS)* مع *(LM)* يقع فوق منحنى *BP* يكون هناك فائضاً في ميزان المدفوعات، وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود. إن الزيادة أو الارتفاع في مخزون النقود هذا يعني أن منحنى *(LM)* سوف يتحرك لليمين بحيث أن الدخل سيزداد وينخفض معه سعر الفائدة، ويتوسع الاقتصاد عبر المنحنى *(IS)*. ويستمر التحرك في *(LM)* إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات. وبالعكس إذا تقاطع منحنى *(LM)* و *(IS)* في نقطة تقع تحت منحنى *BP*، يعبر ذلك عن وجود عجز في ميزان المدفوعات فينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى *(LM)* لليسار ليتبعه تدهور في الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلي ويتراجع الاقتصاد عبر المنحنى *(IS)* إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة *BP*، *(IS)*، و *(LM)* في توازن جديدة تعبر عن اختفاء ذلك العجز. ويمكن توضيح ذلك بإحداث صدمات واضطرابات محلية وخارجية على الاقتصاد من خلال السياستين المالية والنقدية، أو التخفيض في العملة أو الصدمات الخارجية. فتوسيع نموذج *IS-LM* في

الاقتصاد المفتوح، وفي ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال الدولية له اسم خاص ويسمى " نموذج Mundell-Fleming".<sup>1</sup>

أولاً. معادلة IS في اقتصاد مفتوح

في ظل اقتصاد مفتوح فإن في نموذج IS-LM سوف تتأثر خاصة معادلة التوازن IS ليصبح النموذج على النحو التالي:

$$\left. \begin{aligned} Y &= C + I + G + X - M \\ C &= c(1-Ta-Tr)Y + (-cNN_N + cNN_N + N_N) \\ G &= N_N \\ X &= N_N + xN^N - N^N E \\ M &= N_N + mY + N^N E \end{aligned} \right\} \dots\dots\dots(38)$$

بحل هذه الجملة من المعادلات نتحصل على معادلة IS في اقتصاد مفتوح:

$$N_{NM} = \frac{N}{N_N} [N_N - br + (N^N - N^N) E] \dots\dots\dots(39)$$

حيث:

$$N_N = [1 - (c - cTa - cTr) - a + m]$$

$$\overline{N_N} = [c(-NN_N + NN_N) + xN^N + N_N + N_N + N_N + N_N - N_N]$$

نلاحظ أن قيمة  $N_N$  قد ارتفعت مما أدى إلى انخفاض قيمة  $\frac{N}{N_N}$  وذلك بسبب الميل الحدي

للاستيراد الذي يرفع من ميل منحنى IS.

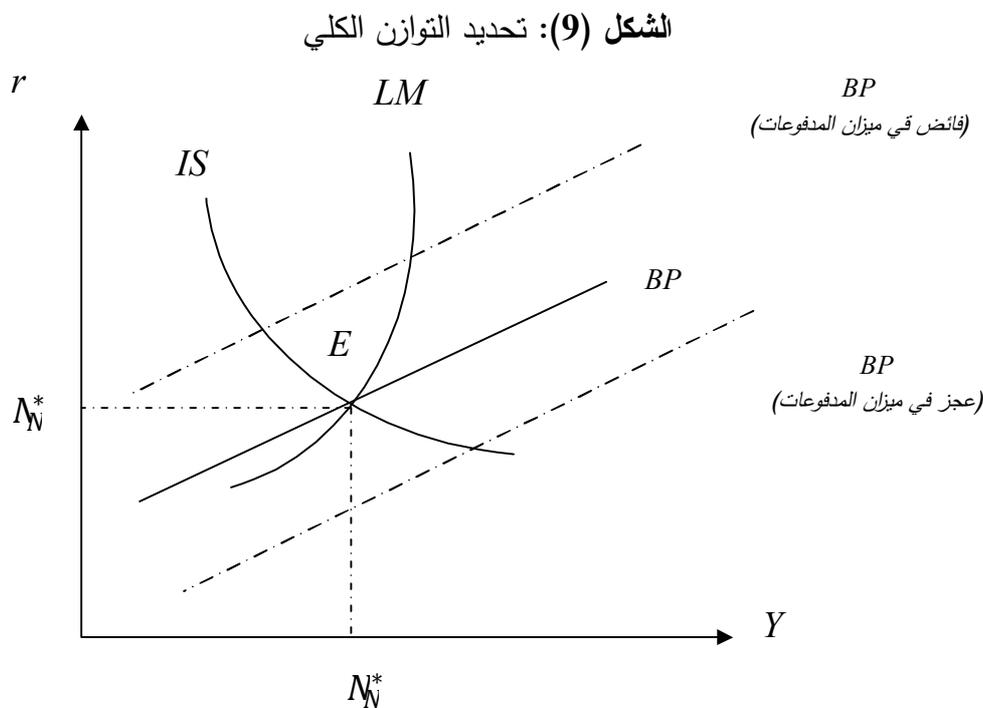
من خصائص منحنى IS في اقتصاد مفتوح نذكر:

- يبقى ميله سالبا.
- انتقاله نتيجة لنفس أسباب انتقال IS في اقتصاد مغلق إضافة إلى تغير الميل الحدي للاستيراد، تغير الصادرات وقيمة سعر الصرف.

<sup>1</sup> - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 222-223.

ثانياً. تحديد التوازن:

يحصل توازن كلي (داخلي وخارجي) لما يتقاطع كل من منحنى  $IS$ ،  $LM$ ،  $BP$  في نفس النقطة  
مثلاً نشاهده في الشكل (9):



Source :Christian Bialès, Op Cit, p78

بتعبير آخر يتحدد التوازن الكلي لما تتساوى كل من معادلة  $IS$ ،  $LM$  و  $BP$  ونتحصل على العلاقات التالية:

$$\left. \begin{aligned} N_N^* &= f(N_N, N_N^*, N^N, N_N^*, \frac{N}{N}, N_N) \\ N_N^* &= h(N_N, N_N^*, N^N, N_N^*, \frac{N}{N}, N_N) \\ N_N^* &= g(N_N, r, N^N, N_N^*, \frac{N}{N}, N_N) \end{aligned} \right\} \dots\dots\dots(40)$$

يمكن أن يوافق التوازن الداخلي اختلال في ميزان المدفوعات (سواء كان عجزاً أو فائضاً) حيث أنه وكما يبينه الشكل (9) كل النقاط الواقعة فوق نقطة التوازن  $E$  تمثل فائض خارجي بينما النقاط المتواجدة تحتها فهي عجز في ميزان المدفوعات.

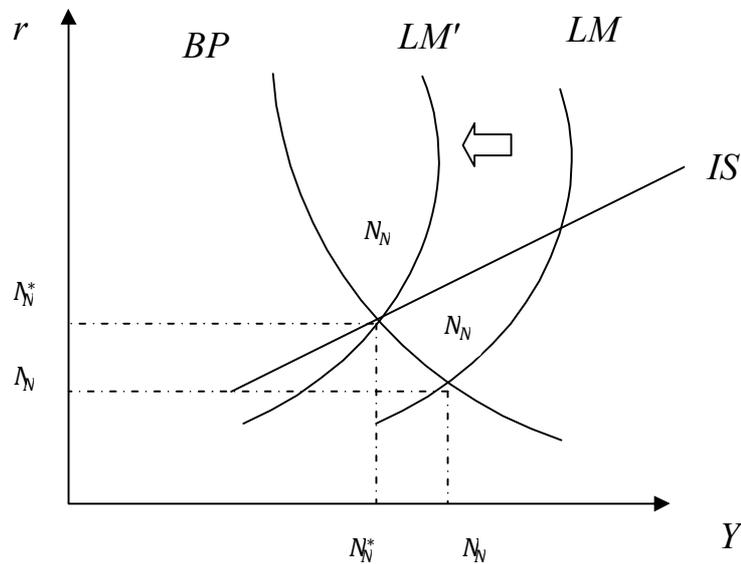
المطلب الثاني: تسوية ميزان المدفوعات

إذا كان الاقتصاد في حالة اختلال خارجي مثلما سبق ذكره فإنه من الواجب التخلص من هذا الأخير. وتتم عملية تسوية ميزان المدفوعات حسب ما إذا كان الاقتصاد ضمن نظام سعر صرف ثابت أو سعر صرف مرن.

أولاً. التسوية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

يؤدي عجز خارجي إلى فقدان العملة المحلية لقيمتها بما أن الطلب على العملة الأجنبية يفوق عرض العملة المحلية، لكن بما أننا في نظام صرف ثابت يجب أن يدافع البنك المركزي على عملته فيقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مؤدياً إلى انخفاض الأرصدة الحقيقية فينتقل منحنى  $LM$  نحو اليسار لينخفض الدخل فينتج عنه انخفاضاً في الواردات بالمقابل يرتفع معدل الفائدة مما يشجع دخول رؤوس الأموال، تتحسن تدريجياً وضعية ميزان المدفوعات إلى أن نصل إلى التوازن الكلي (الشكل (10))<sup>1</sup>.

الشكل (10): تسوية ميزان المدفوعات في حالة سعر صرف ثابت



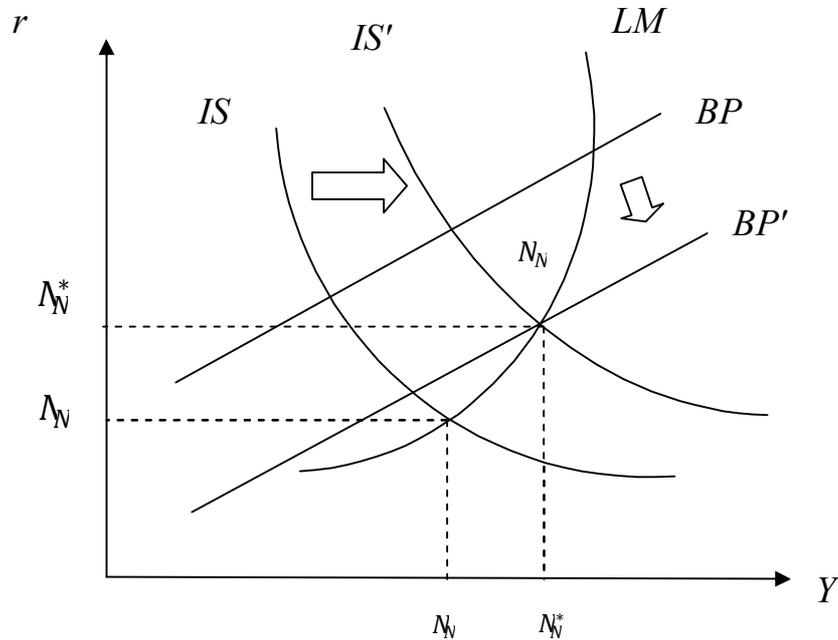
Source: Christian Bialès, *Op Cit*, p79

<sup>1</sup>- Aglietta. M (2004) : "Macroéconomie Internationale", Mont Chrétiens, p353.

ثانيا. التسوية ضمن نظام سعر صرف مرن:

لا يدخل البنك المركزي في نظام سعر الصرف المرن للقضاء على الاختلال. لذا تنخفض قيمة العملة الوطنية في حالة عجز ميزان المدفوعات مما ينتج عنه اكتساب السلع المحلية لتنافسية أكثر بسبب انخفاض سعرها فترتفع الصادرات مقابل انخفاض الواردات لينتقل منحني  $IS$  نحو اليمين في حين ينتقل منحنى  $BP$  نحو الأسفل إلى أن يتحقق التوازن الكلي في النقطة  $N_N$ .

الشكل (11): تسوية ميزان المدفوعات في حالة سعر صرف مرن



Source: Christian Bialès, Op Cit, p80

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية في نموذج مندل - فليمنج

حتى وإن كان التوازن الكلي محققاً، فإنه من الممكن أن يكون هذا التوازن ضمن مستوى تحت التشغيل الكامل. لذلك تسعى السلطات إلى رفع النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق سياسات انتعاشية آخذين بعين الاعتبار إذا ما كان نظام الصرف المعمول به ثابت أو مرناً إضافة إلى كون محاربة الاختلال الداخلي بإمكانه أن يؤدي إلى اختلال خارجي.

أولاً. السياسات الاقتصادية ضمن سعر صرف ثابت

### 1. السياسة الجبائية:

كما هو معروف فإنه هناك علاقة عكسية بين الميزان الجاري والدخل، بالتالي فإن أي تطبيق لسياسة جبائية توسعية من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الميزان الجاري (بسبب ارتفاع  $Y$ ). في حين، فإن ارتفاع معدل الفائدة سوف يعمل على تحسين ميزان رؤوس الأموال<sup>1</sup>.

إذا كان تدهور الميزان الجاري أكبر من تحسن ميزان رؤوس الأموال فإننا نقول أن السياسة الجبائية في هذه الحالة غير فعالة بما أنها تسببت في عجز ميزان المدفوعات. أما إذا كان تدهور الميزان الجاري أقل من تحسن ميزان رؤوس الأموال فإن ميزان المدفوعات سوف يتحسن بالتالي نقول أن السياسة الجبائية فعالة.

مما سبق نستنتج أن فعالية السياسة الجبائية متوقفة أساساً على درجة حساسية ميزان رؤوس الأموال إلى معدل الفائدة ومنه إلى حركة رؤوس الأموال، لذا نميز حالتين:

#### أ. حركة ضعيفة لرؤوس الأموال:

تكون في هذه الحالة مرونة  $BP$  أقل من مرونة  $LM$  بالنسبة لمعدل الفائدة ومنه ميل منحنى  $BP$  أكبر.

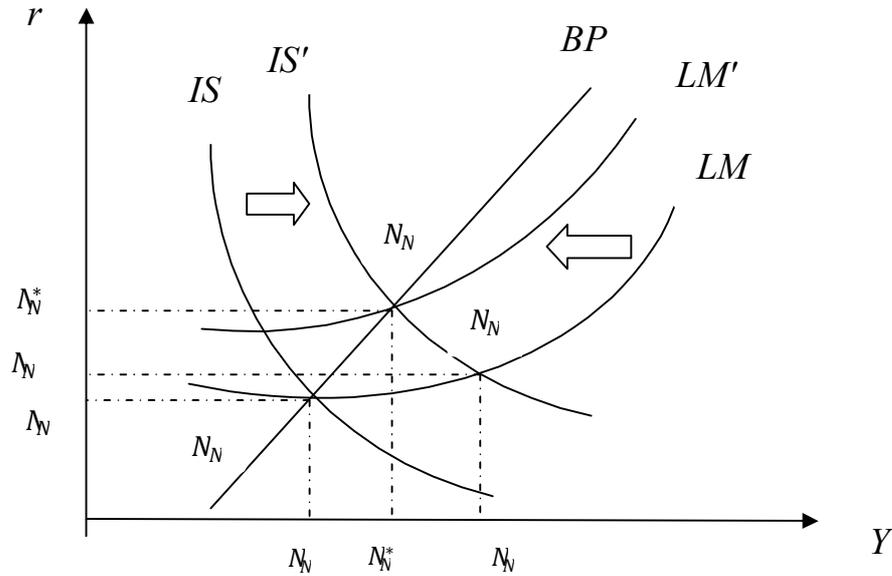
إذا كان الاقتصاد في حالة توازن كلي لكن في مستوى تحت التشغيل الكامل فإن سياسة جبائية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الناتج ومنه انتقال منحنى  $IS$  نحو اليمين (الشكل (12)).

يتحقق التوازن الداخلي عند النقطة  $N_N$  لكن ميزان المدفوعات في حالة عجز. بما أن سعر الصرف ثابت فإنه سوف ينتج عن هذا العجز خروج العملة الأجنبية ومنه تقلص الكتلة النقدية المعبر عنه بانتقال  $LM$  نحو اليسار متسبباً في ارتفاع معدل الفائدة مما ينتج عنه أثر المزامحة فيخفض الدخل من  $N_N$  إلى  $N_N^*$  حتى نصل إلى التوازن الكلي في النقطة  $N_N^*$ .

في حالة انعدام حركة رؤوس الأموال فإن منحنى  $BP$  سوف يكون عمودياً ومنه فإن أثر المزامحة يكون كلياً فنسجل نتيجة ذلك عدم تغير مستوى الناتج.

<sup>1</sup> - Aglietta. M (2004), Op Cit, p335.

الشكل (12): تطبيق سياسة جبائية توسعية ضمن نظام سعر صرف ثابت وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال

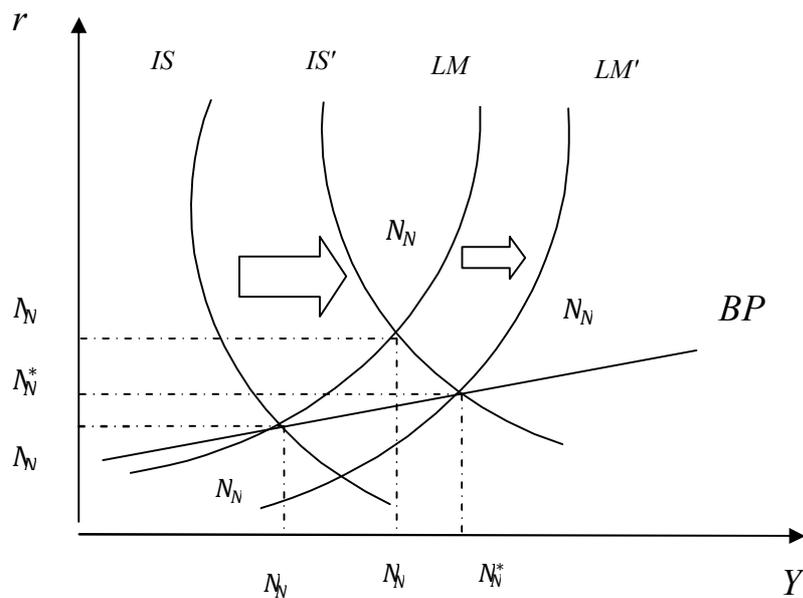


Source : Christian Bialès, Op Cit, p87

ب. حركة قوية لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة يكون  $BP$  أكثر مرونة من  $LM$  بالنسبة لمعدل الفائدة بالتالي يكون ميله أقل. تنتقل السياسة الجبائية التوسعية منحني  $IS$  نحو اليمين حيث أن التوازن الداخلي يتحقق في النقطة  $N_N$  في حين يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض كما نشاهده في الشكل (13):

الشكل (13): تطبيق سياسة جبائية توسعية ضمن سعر صرف ثابت وحركة قوية لرؤوس الأموال



Source: Christian Bialès, Op Cit, p8

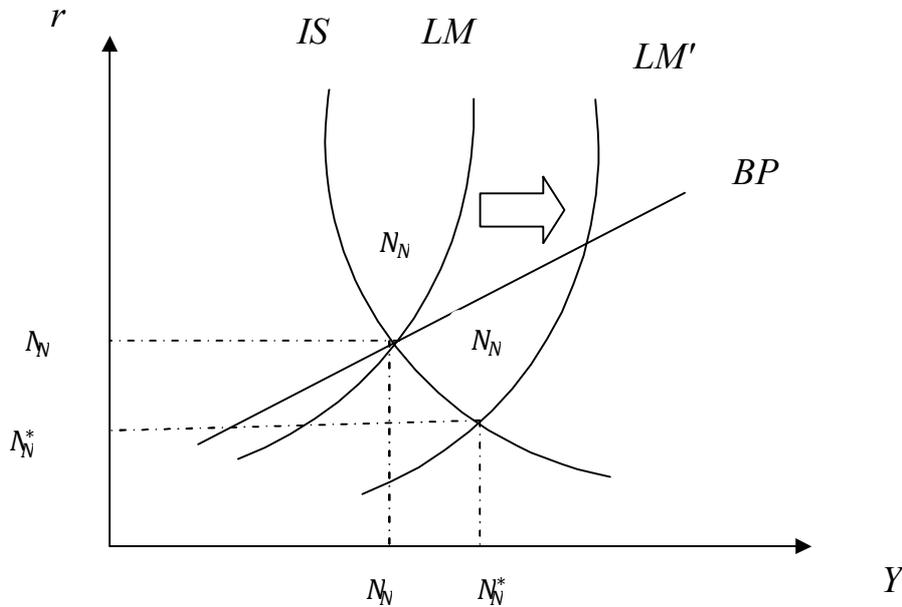
يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى دخول العملة الأجنبية فيزيد عرض النقود إلى أن ينخفض سعر الفائدة فينتقل منحنى  $LM$  نحو اليمين متسببا في ارتفاع الناتج.

لو كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال، أي أن منحنى  $BP$  أفقي، فإن ارتفاع الدخل يكون كبير جدا بسبب كون أثر المزامحة معدوما. لذا نقول أن السياسة الجبائية في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركة قوية لرؤوس الأموال فعالة.

## 2. السياسة النقدية:

ينقل التوسع النقدي منحنى  $LM$  إلى اليمين بحيث يتحقق التوازن الداخلي الجديد عند النقطة  $N_N$  غير أنه في نفس النقطة نسجل عجز خارجي فيحدث ضغط على سعر الصرف وبما أنه ثابت فإن البنك المركزي سيتدخل بشراء العملة الأجنبية فيعود منحنى  $LM'$  إلى مكانه الأول أي ينتقل إلى اليسار ليعود التوازن الكلي إلى نقطته الأصلية حيث أننا لا نسجل أي تغيير في الدخل لذا نقول أن هذه السياسة في ظل نظام سعر صرف ثابت غير فعالة مهما كانت طبيعة حركة رؤوس الأموال<sup>1</sup>.

الشكل (14): تطبيق السياسة النقدية التوسعية



Source: Christian Bialès, Op Cit, p88

<sup>1</sup>- Cuthbertson .K & Tayalor .M.P (1987) : “ Macroeconomic System “ , Basil Black Well, p187.

ثانيا. السياسات الاقتصادية ضمن نظام صرف مرن:

1. السياسة الجبائية:

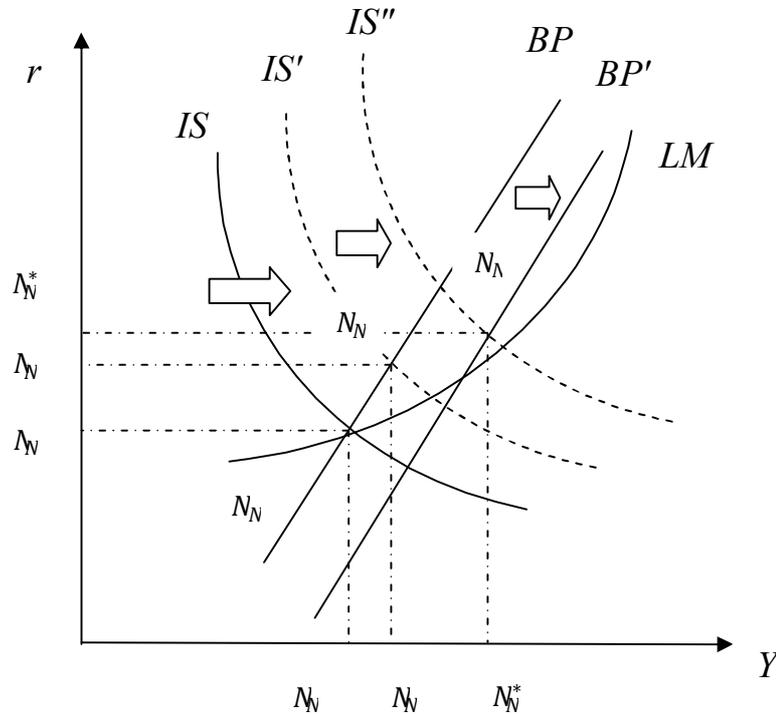
يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة حركة رؤوس الأموال من أجل تحليل أثر تطبيق سياسة جبائية

ضمن نظام سعر صرف مرن<sup>1</sup>:

أ. حركة ضعيفة لرؤوس الأموال:

تتقل سياسة جبائية توسعية منحنى  $IS$  نحو اليمين إلى  $IS'$  ويحدث توازن داخلي جديد عند النقطة  $N_N$  الموافقة للعجز الخارجي فتنخفض قيمة العملة الوطنية مشجعة بذلك الصادرات بينما تنخفض الواردات بسبب كون السلع المحلية أكثر تنافسية. ينتقل  $BP$  نحو اليمين و  $IS''$  على  $IS'$  وهكذا إلى أن يتحقق التوازن الكلي في النقطة  $N_N$  أين نسجل ارتفاعا في معدل الفائدة والدخل. وفي حالة ما إذا كانت حركة رؤوس الأموال منعومة فإن ارتفاع الدخل يكون كبيرا جدا.

الشكل (15): تطبيق سياسة جبائية توسعية في نظام سعر صرف مرن وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال



Source: Christian Bialès, Op Cit, p89

<sup>1</sup> - Mankiw. G. N (2003) : “Macroéconomie” , De Boeck Université, p376.

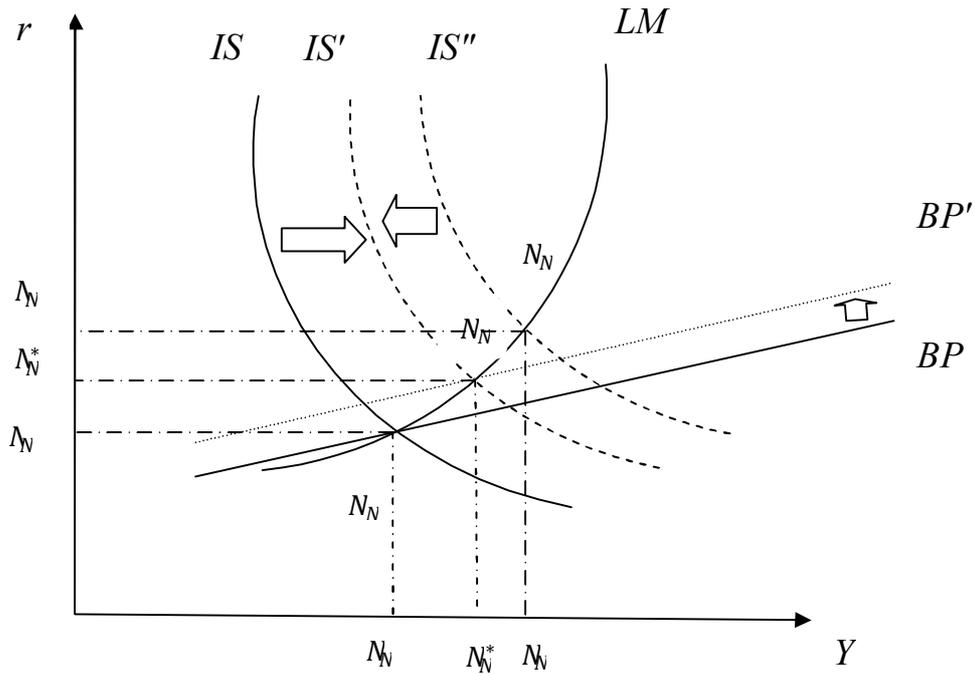
ب. حركة قوية لرؤوس الأموال:

ينتقل منحنى  $IS$  إلى  $IS'$  نتيجة سياسة جبائية توسعية فيكون هناك فائض خارجي عند نقطة التوازن  $N_N$ . ترتفع قيمة العملة المحلية مما ينقص من تنافسية السلع الوطنية لترتفع الواردات مقابل انخفاض الصادرات. ينتقل  $BP$  نحو اليسار (الأعلى) و  $IS'$  إلى  $IS''$  حتى نصل إلى نقطة التوازن  $N_N$  التي تعبر على التوازن الكلي.

إذا كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال فإن نقطة التوازن سوف تعود إلى مستواها الأول، بالتالي فإن الدخل يبقى ثابت.

الشكل (16): تطبيق سياسة جبائية توسعية في نظام سعر صرف مرن

وحركة قوية لرؤوس الأموال



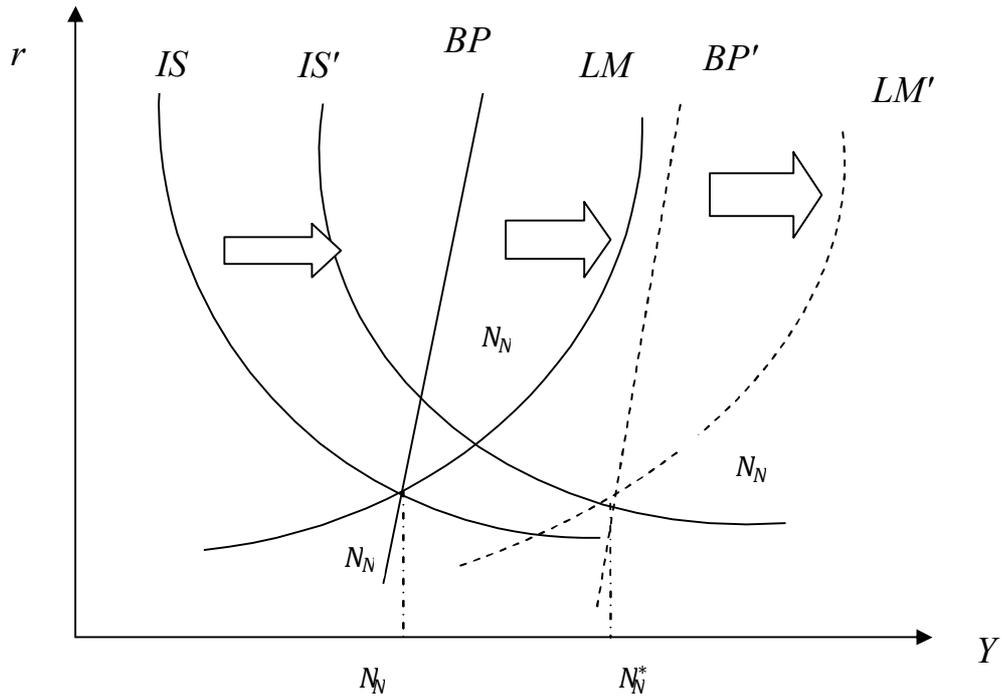
Source : Christian Bialès, Op Cit, p91

2. السياسة النقدية:

يصلح تحليل تأثير السياسة النقدية في كلتا الحالتين لحركة رؤوس الأموال، بحيث يتجه منحنى  $LM$  نحو اليمين إلى  $LM'$  نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية فيرتفع مستوى الناتج بينما ينخفض معدل الفائدة

عند نقطة التوازن الداخلي  $N_N$ . تنخفض قيمة العملة الوطنية نتيجة العجز الخارجي فينتقل كل من  $IS$  و  $BP$  نحو اليمين حتى يتحقق التوازن الكلي في النقطة  $N_N$  أين نسجل ارتفاعا في الدخل<sup>1</sup>.

الشكل (17): تطبيق سياسة نقدية في نظام سعر صرف مرن



Source: Christian Bialès, Op Cit, p92

<sup>1</sup> - Kholi. U (1999) : “Analyse Macroéconomique”, De Boeck Université, p 287.

## خلاصة الفصل:

تؤثر السياسة المالية بالتضامن مع السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، على ميزان المدفوعات، ومستويات الدين والمعاملات التضخم والنمو الاقتصادي، وتؤثر السياسات الخاصة بالضرائب والإنفاق العام، والافتراض على سلوكيات المنتجين والمستهلكين على توزيع الدخل والثروات في الاقتصاد. وفي حالات كثيرة، يمكن أن تغزو الاختلالات الاقتصادية الكلية واسعة النطاق سواء الخارجية منها أو الداخلية إلى اختلال مالي أخفقت السياسة في تصحيحه.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته .

بعد أن ظهر النموذج الكينزي مدعماً بأنصار النظرية الكينزية وقد سمي هذا النموذج ضمن اقتصاد مفتوح بـ "مנדل-فليمينغ" الذي أصبح مرجعاً أساسياً للنظرية الاقتصادية. غير أنه ومع مرور الزمن بدأت توجه له بعض الانتقادات نذكر منها:

- غياب أسس الاقتصاد الجزئي،
- جمود الأسعار،
- وجود التباس بين معدل الفائدة الاسمي والحقيقي،
- لا يميز كفاية بين مختلف الأصول،
- ليس للتنبؤ أي دور في النموذج،
- يحلل النموذج في المدى القصير فقط.

## الفصل الثالث

### تطور بيانات الدراسة

- المبحث الأول: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014)
- المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر وتطورها خلال الفترة (1992-2014)
- المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر وتطورها خلال الفترة (1992-2014)
- المبحث الرابع: ميزان المدفوعات وتطوره في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

## مقدمة الفصل:

مرّ الاقتصاد الوطني كباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي (النظام الاشتراكي) بمرحلة انتقالية أي بعملية تحوّل جذرية من نظام تخطيط مركزي إلى نظام يستند على متطلبات السوق (اقتصاد السوق) وهذا من خلال إجراء تصحيحات هيكلية عميقة. وقد تميّز الاقتصاد الوطني بالخصوصيات التالية:

- القاعدة الأساسية هي العلاقة السلطوية للدولة في الاقتصاد والمجتمع من خلال سيطرتها على النشاط الاقتصادي (الملكية العامة)؛

- التحديد الإداري للأسعار وهي أسعار مخططة؛

- وسائل الإنتاج كانت محتكرة من طرف الدولة مما أدى إلى حتمية مراقبة الأسعار من طرف الدولة؛

- بروز اختلالات هيكلية في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي تمثلت في اختلال المالية العامة (عجز الميزانية)، أما الخارجية تمثلت في عجز ميزان المدفوعات مع تفاقم حجم المديونية. وبهدف استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ظهرت الحاجة الماسة إلى التصحيح في السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر الدولة هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت المحرك الأساسي لعملية التصحيح من خلال سياستها الاقتصادية والتي تركز أساسا على السياسة المالية والنقدية.

سيتم في هذا الفصل إعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري أثناء الفترة (1992-2014) من خلال عرض مظاهر الاقتصاد الجزائري وأهم الأزمات الاقتصادية التي واجهت الجزائر بالإضافة إلى البرامج التنموية المتبعة. سنتناول بالوصف والتحليل السياستين المالية والنقدية خلال فترة الدراسة، من ناحية السياسة المالية سنسلط الضوء على هيكل الإيرادات العامة وكذلك النفقات العامة وفقا للتصنيف المتبع من قبل وزارة المالية الجزائرية، كما سوف نتبع أهم التطورات فيما يخص إجمالي النفقات العامة خلال (1992-2014) وأهم إجراءات السياسة المالية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية.

فيما يتعلق بالسياسة النقدية سيتم تقديم أدوات البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى التعرف على أهم تطورات عرض النقد وأبرز إجراءات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي الجزائري. أما فيما يخص ميزان المدفوعات سوف نركز على تطور كل من حساب الميزان الجاري وحساب حركة رؤوس الأموال خلال فترة الدراسة، كما سنبرز مدى انعكاس كل من إجراءات السياستين المالية والنقدية على رصيد ميزان المدفوعات.

**المبحث الأول: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014)**

للتعرف على أهم سمات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014)، تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى ثلاث فترات فرعية تمتد الفترة الفرعية الأولى من عام 1992 ولغاية 1998، وهي الفترة التي تم خلالها تغيير النظام الاقتصادي الجزائري إلى اقتصاد السوق، كما تم تبني برامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أما الفترة الفرعية الثانية فهي ما بين 1999 و 2007، شهدت هذه الفترة أهم الإنجازات التي لم يتم تحقيقها منذ الاستقلال كنتيجة للبرامج المسطرة التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها في حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية. وأخيرا الفترة الفرعية الثالثة والتي تغطي السنوات ما بين (2008-2014)، ما ميز هذه الفترة هو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى تطبيق أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ألا وهو البرنامج الخماسي، كما عرفت نهاية هذه الفترة اضطرابات في سعر النفط في البورصة العالمية.

**المطلب الأول: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-1998)**

بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تصحيح التشوهات في الأسعار وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، وهذا يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسات حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع (تشمل جميع القطاعات)، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة، حيث سجلت معدلات نمو سالبة خلال السنوات 1993، 1994 بلغت (-2.09%، -0.90%) على الترتيب، ويرجع ذلك إما لانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو لعدم توافق الزيادة في الناتج المحلي مع الزيادة في عدد السكان.

كما يمكن إرجاعه كذلك إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك وأخرت الانطلاق الاقتصادي، تعثر البلد في تحسين الإصلاحات السياسية، سيادة القطاع العام العاجز، عدم شفافية مسار الخصخصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، ضعف القطاع المالي، بالإضافة إلى بطء البلد في

تحقيق تقدم نحو فتح اقتصادياته أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى ضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

وعقب ذلك اتخذت الحكومة عدة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية وامتلاك درجة أكبر للتحكم في السياسة المالية إذ قامت بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي مع القيام بإنشاء نظام جديد لسعر الصرف، حيث أصبح تحديده يخضع لقوى السوق.

وفي نفس المجال قامت السلطات العمومية بإصدار القانون اللازم لإخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص. وفي إطار الإصلاحات التزمت الحكومة بمعالجة الانعكاسات السلبية الاجتماعية التي كان متوقعا ألا تخلو منها مثل هذه التعديلات خاصة على فئات الدخل المحدود، وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر<sup>2</sup>.

وقد شرعت الحكومة الجزائرية في تصميم برنامجين اقتصاديين، وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي: يتمثل الأول في برنامج الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل (1994-1995)، وبصفة عامة كان هذا البرنامج يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية<sup>3</sup>:

- أ. رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- ب. الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- ت. خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- ث. استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

<sup>1</sup> \_ عابد محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 14-12.

<sup>2</sup> \_ بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، ص 180.

<sup>3</sup> \_ النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 13.

ويتمثل الثاني في برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)، وتمحور هذا البرنامج أساساً بإستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، خلق مناصب شغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## الجدول (2)

### تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		السنوات
معدل النمو * (%)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
-	67153	1992
-2.09	65743	1993
-0.90	65151	1994
3.80	67627	1995
4.10	70400	1996
1.09	71174	1997
5.10	74804	1998
3.20	77198	1999
2.19	78896	2000
4.61	82535	2001
5.60	87157	2002
7.19	93432	2003
4.30	97450	2004
5.89	103199	2005
1.69	104953	2006
3.40	108522	2007
1.99	110692	2008
1.59	112463	2009
3.60	116512	2010
2.80	119775	2011
3.29	123727	2012
2.70	127068	2013
3.90	132024	2014

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، إحصائيات سنوية.

ملحوظة: (\*) تم احتسابها من قبل الباحثة.

ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج

عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازي وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2007)

ابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخل الدولة، شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر بـ 520 مليار دينار جزائري (7مليار دولار)، يطلق عليه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009 وهو برنامج مكمل لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي رصد له 50 مليار دولار<sup>2</sup>.

فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ فيه معدل النمو الاقتصادي أعلى قيمة له في سنة

<sup>1</sup> \_ حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، Les Cahiers du MECAS، العدد رقم 3، 2007، ص 334.

<sup>2</sup> \_ شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008، ص 18.

<sup>3</sup> \_ مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 79.

2003 كانت حوالي 7.19%، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى لا يتسع المجال لذكرها.

أما برنامج دعم النمو الاقتصادي، فإنه يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية<sup>1</sup>، والمؤشر على ذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1.67% سنة 2006 إلى 3.40% سنة 2007.

فالفترة التي تضمنت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 شهدت تذبذبا في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة، إذ تجد هناك عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الوطني، ويرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

### المطلب الثالث: الملامح العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2014)

شهدت بداية هذه الفترة ما يسمى الأزمة المالية العالمية والمعروفة بأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي حملت الجزائر بعض الآثار السلبية تمثلت في تراجع إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات<sup>2</sup>. وينعكس ذلك بتراجع معدل النمو الاقتصادي لكل من سنتي 2008 و 2009 (1.99%، 1.59%) على الترتيب.

إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز

<sup>1</sup> \_ لوح الطيب، مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، كلمة وزير العمل والتضامن الاجتماعي، جنيف، 2007، ص 04.

<sup>2</sup> \_ مغاري عبد الرحمان، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، 2009، ص 16.

الإنتاجي بالنظر إلى المشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي<sup>1</sup>.

وقد أعلنت الجزائر عن إطلاق البرنامج الخماسي الاقتصادي والاجتماعي للفترة ما بين 2010 و2014 ويأتي هذا البرنامج بعد انتهاء مدة البرنامج الخماسي السابق (2004-2009) وبعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 دولار أمريكي<sup>2</sup>، ويتبين ذلك جليا في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لسنة 2010 بلغ 3.60%.

### المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر وتطور الإنفاق العام خلال الفترة (1992-2014)

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخطه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع....الخ).

#### المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الإنفاقية ومعرفة إسهامها في التنمية الاقتصادية وكذلك معرفة مظاهر الفشل لبيأتى وضع سبل العلاج المناسبة.

<sup>1</sup> \_ بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، 2012، ص 264.

<sup>2</sup> \_ المرجع السابق، ص 244.

## أولاً. مفهوم النفقات العامة وتصنيفها بالجزائر:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعاً للحاجات العامة وتحقيقاً لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

إنّ المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل في النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى يتمكن من الوصول إلى أهدافه من خلال وجدان الشعب، وهذا ما قصدناه بعبارة المجتمع الإنساني التي تضمنها التعريف المذكور أعلاه.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقاً للفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

**1. نفقات التسيير:**

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطاتها والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

**أ. تقسيم نفقات التسيير:**

حسب المادة 24 من قانون 17-84 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي<sup>1</sup>:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

<sup>1</sup> - أنظر قانون 17-84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
  - الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
  - الدين الخارجي؛
  - ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
  - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).
- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:
- المستخدمين - مرتبات العمل؛
  - المستخدمين - المنح والمعاشات؛
  - المستخدمين - النفقات الاجتماعية؛
  - معدات تسيير المصالح؛
  - أشغال الصيانة؛
  - إعانات التسيير؛
  - نفقات مختلفة.
- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:
- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
  - النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
  - النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
  - النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
  - إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
  - النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
  - إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... الخ).

**2. نفقات التجهيز:**

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي.... الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الدولة. إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسيبقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

**أ. تقسيم نفقات التجهيز**

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحاً أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

**• العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:**

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

**• القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية

والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار.

### ثانيا. مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها بالجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة. تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
  - مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛
  - الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
  - التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.
- ويتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية.

### 1. الإيرادات الإجبارية

تتمثل في مجموع الاقطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

**أ. الإيرادات الجبائية**

تتكون من مختلف الضرائب مما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتببات والأجور....الخ؛
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛
- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب والكحول...الخ)؛
- **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛
- **الجبائية البترولية:** تتكون من مجموع إقطاعاتين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

### ب. الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية

وتتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

### ج. الغرامات

وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

## 2. الإيرادات الاختيارية

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

## أ. مداخيل أملاك الدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيته لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات... الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر، ... الخ.

- **مداخيل الاستغلال:** هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات... الخ.

## ب. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة

تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

## ج. أموال المساهمات والهبات

هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

## ثالثا. الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بمجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي. يعتبر قانون 84-17 القانون المجدد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في

المادة 06 الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها<sup>1</sup>.

كما يعرف قانون 21-90 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها<sup>2</sup>. من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

### 1. مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها اسم القواعد الفنية للميزانية التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي. ومن البديهي أن يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص، مبدأ التوازن.

لقد طرأت على هذه المبادئ عدة استثناءات وعدة تعديلات نتيجة لتطور دور الدولة والتغيرات التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان تأثيرها واضح في النظام الاشتراكي ثم التحول إلى اقتصاد السوق.

#### أ. مبدأ السنوية

يقصد به أن ترخيص الموازنة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح برقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة، وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17: (أن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها)، والسنة المدنية تضم الفترة 1 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر كما هو في الجزائر، وهذا يعني أن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة إلا أن هناك عمليات تفوت الإطار

<sup>1</sup> قانون 84-17، المادة 6، المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> قانون 90-21، المادة 3، المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

السنوي ولهذا ظهر على هذا المبدأ استثناءات (أي الخروج على مبدأ سنوية الميزانية) وتستنبت هذه الاستثناءات من اعتبارين مختلفين<sup>1</sup>:

- من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة؛
- ومن جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج، يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات فيما يلي: عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية.

### ب. مبدأ وحدة الموازنة

يقصد بهذا المبدأ أن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يكون التصويت عليها من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام<sup>2</sup> وحسب هذا المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة كما تمكّن أيضا من عملية التحليل والمقارنة ومن ثم التأكد من وجود توازن أو عدمه في الموازنة العامة للدولة.

كما يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة، إلا أن التطور الذي لحق بالسلطة المالية للدولة وتعدد وظائفها لهذا أظهرت بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة ويمكن ذكرها فيما يلي:

- الميزانية الملحقة: هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة وهذا ما نصّ عليه قانون 17-84 في المادة 44-45 (مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات)؛

- الحسابات الخاصة بالخرينة: تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر وقد خصص قانون 17-84 لهذه الحسابات 14 مادة (48-61) وتتمثل هذه الحسابات في الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيّد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة، التي تجربها تنفيذاً لأحكام قانون المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة<sup>3</sup>، وقد صنّف قانون 17-84 هذه الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول.

<sup>1</sup> - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 88.

<sup>2</sup> - Bachir Yellesse, Op-Cit, P76.

<sup>3</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 104.

## أ. مبدأ شمولية الموازنة العامة

ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة)؛
- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات) إلا أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعنية أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة (المادة 8 من قانون 17-84) والمتمثلة في استثناءات مبدأ الشمولية: (يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات)، وتكتسي هذه العمليات حسب الأشكال التالية: الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخرينة.

## ت. مبدأ توازن الموازنة

إن مبدأ توازن الموازنة العامة في الجزائر يوضع في إطار خاص، حيث أنه لغاية سنة 1965 كانت النفقات العامة للدولة (التسيير، التجهيز) تظهر في الموازنة العامة، وابتداء من مرحلة تطبيق مخططات التنمية بدأت تظهر الإختلالات المالية، حيث برزت مشاكل التمويل فعلى الرغم من تواضع محتوى المخطط الأول 1967-1969 غير أنه أحدث مشاكل للخرينة وقد تنفاقم هذه المشاكل وتزداد حدتها خلال المخططات التنموية الأخرى إن لم تتبع سياسة مالية عقلانية لكون موارد الميزانية العامة للدولة تسيطر عليها الجباية البترولية، الأمر الذي يزيد من حدة مشكل تمويل التنمية واتساع الحاجات الاجتماعية.

## 2. هيكل الموازنة العامة في الجزائر

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات. فقبل صدور قانون 17-84 كانت الجزائر تعتمد على القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، وبصدور قانون 17-84 الذي أصبح أهم مرجع في المالية العامة والذي تمّ تعديله عدة مرات.

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين : النفقات العامة، الإيرادات العامة.

وهنا نحاول وباختصار التطرق إلى المعايير التي تبوّب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

أ. تبويب النفقات العامة في الجزائر<sup>1</sup>

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي.

## • التبويب الإداري: تبويب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛

- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

## • التبويب الوظيفي: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛

- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛

- الخدمات الاقتصادية كالزراعة والصناعة؛

- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

علما أن قانون المالية لا يقدم صورة عن هذا النوع من التبويب.

## • التبويب الاقتصادي: يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل،

وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛

- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية

لسيرها ، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

## • التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية: وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة

فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن

هذه النفقات تتعلق بالخرينة.

## ب. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

<sup>1</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 34-38.

تبوّب الإيرادات عكس النفقات التي تبوّب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإنّ تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

- **التبويب القانوني:** يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات وللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.
- **التبويب الاقتصادي:** يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن ان نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ.

إنّ إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بتقييم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

### المطلب الثاني: تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي واعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية.

أولا. تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-1998):

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد.

ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، من خلال الجدول (3) يتبين لنا أن أكبر قيمة لمعدل النمو الخاص بالنفقات العامة خلال هذه الفترة قد بلغ نسبة 4.09% وكان سنة 1995، كما نلاحظ كذلك أن معدل نمو النفقات العامة قد تزايد بمعدلات متناقصة خلال سنتي 1996 و 1997 وبلغ على الترتيب (3.99%، 2%)، ويرجع السبب في ذلك اتخاذ عدة إجراءات خلال اتفاق "ستند باي" 94 في مجال السياسة الميزانية للدولة، الهدف منها ضبط الإنفاق العام وترشيده، ومحاولة زيادة إيرادات الميزانية خارج قطاع المحروقات لتفادي تذبذب أسعار النفط على سير الاقتصاد. وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال يلي<sup>1</sup>:

- إدخال إصلاحات على النظام الضريبي ومحاولة جعله نظاما بسيطا. وفي هذا الصدد تمت إعادة هيكلة معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات، كما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، بالإضافة إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد سقف جديد لها هو 21%؛
- اتخاذ سياسة متشددة تجاه الأجور، خاصة القطاع الإداري منه وإلغاء الإعانات الاستهلاكية؛
- خفض عجز الميزانية؛
- ترشيد كفاءات الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

تمخض عن تطبيق هذه الإجراءات إحراز بعض التقدم، حيث زلت إيرادات الميزانية العامة من منتجات المحروقات بحوالي 06% من إجمالي الناتج الداخلي بفضل تحسن حصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة. وتتجلى صعوبة الضغط الجبائي في الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، فالهدف الرامي

<sup>1</sup> \_ شعوبي محمد فوزي، كمامي محمد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة ما بين (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، ص 78.

إلى إنعاش الاقتصاد لا يتمشى وزيادة الضرائب. لذا كان التركيز في المدى القصير والمتوسط على السياسة الإنفاقية كأداة لكبح التضخم، فقد شهدت الفترة 93-97 هبوط النفقات العامة بحوالي 05% من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة لتطبيق تدابير البرنامج.

### ثانيا. تطور النفقات العامة خلال الفترة (1999-2007)

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومخطط تنموي ثاني سمي بدعم النمو الاقتصادي استمر لغاية 2009، بحيث ارتفعت نسبة نمو النفقات العامة من 2.5% سنة 1999 إلى غاية 5.49% سنة 2002، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الحكومة لتمويل البرنامج الأول يعبر بوضوح عن رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع العمومية الكبرى.

شرعت الجزائر منذ 2001 في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 2001-2014<sup>1</sup>.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> \_ بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، 2013، ص 03.

<sup>2</sup> \_ شكوري محمد، وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر،

كما قد تم تسجيل أقل نسبة نمو فيما يخص النفقات العامة سنة 2005 بلغت 2.09% لترتفع من جديد إلى 4.79% و 7.09% سنتي 2006 و 2007 حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (3).

### الجدول رقم (3)

#### تطور النفقات العامة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

النفقات العامة بالأسعار الثابتة		السنوات
معدل النمو * (%)	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
-	7895	1992
-0.40	7863.1	1993
4.00	8178	1994
4.09	8513	1995
3.99	8853.4	1996
2.00	9031	1997
2.99	9301.4	1998
2.50	9534	1999
2.00	9725	2000
3.59	10075	2001
5.49	10629	2002
4.19	11075.2	2003
4.50	11574	2004
2.09	11817	2005
4.79	12384	2006
7.09	13263.1	2007
18.10	15664	2008
4.40	16354.1	2009
69.79	27769	2010
55.73	43247.2	2011
11.76	48335	2012
-3.40	46688	2013
103.1	95037	2014

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، إحصائيات سنوية.

ملحوظة: (\*) تم احتسابها من قبل الباحثة.

#### ثالثا. تطور النفقات العامة خلال الفترة (2008-2014)

من خلال الجدول (3) يتبين لنا انخفاض معدل نمو النفقات العامة من 18.10% سنة 2008 إلى 4.40% سنة 2009 ليرتفع من جديد ويصل إلى 69.79% سنة 2010، حيث وبداية من سنة 2010 خصصت الدولة غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر

بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد<sup>1</sup>. وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:

ب. استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار.

ت. تخصيص مبلغ 130 مليار دولار للمشاريع الجديدة.

ث. إجمالاً ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

كما شهدت سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل 45.1% (55.6% في سنة 2010)، تحت تأثير استمرار التوسع القوي لهذه النفقات، خصوصاً التحويلات الجارية ( دعم الأسعار، التحويلات للجامعات المحلية،....). أصبحت هذه النفقات لا تغطي بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% في 2012 (102.1% في 2011)، يترجم هذا التطور غير المواتي نقطة ضعف معتبرة لميزانية الدولة، بالمثل، وبعد استقرار في سنة 2010 في حدود 22.2% ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج الداخلي إلى 31.2% في سنة 2012 (26.7% في 2011)<sup>2</sup>.

أما بالنسبة لسنة 2014 والتي عرفت في نهايتها انهيار أسعار المحروقات وإتباع الدولة لسياسة تقشفية وتوقيف بعض المشاريع غير المستعجلة.

### المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر وتطور عرض النقد خلال الفترة (1992-2014)

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تعرضت الدولة الجزائرية إلى صعوبات واختلالات في التوازنات الاقتصادية، تبلورت أساساً في ارتفاع معدل التضخم، تزايد البطالة، ضعف في الاستثمارات والتباين في أسعار الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية.... الخ. كل هذه الصعوبات أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى صعوبات تسيير الديون الخارجية والتي كان معظمها قصير المدى. وفي ظل هذه القيود فإن السياسة النقدية هي الوسيلة المطبقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو

<sup>1</sup> \_ قندوسي، طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 67.

<sup>2</sup> \_ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، 2013، ص 13.

نظام يستند إلى آليات اقتصاد السوق، باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية.

وفي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية مثل الاقتصاد الجزائري فإن السياسة النقدية تشكل إحدى الركائز الأساسية من بين وسائل وطرق السياسات الاقتصادية التي تمكنها من محاربة التضخم ومتابعة وتنظيم سوق الصرف، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: واقع السياسة النقدية بالجزائر

لقد أرادت الجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، حيث تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية، عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها<sup>2</sup>.

في هذا السياق لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة، وذلك لوجود تداخل ما بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى هذا قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

أما في مرحلة الإصلاحات النقدية والتي كانت مجسدة في القانون رقم 09-10 المؤرخ في 14/02/1990 والمتعلق بالنقد والقروض، الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988<sup>3</sup>.

ويهدف قانون النقد والقروض إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية وتحريك السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، بالإضافة إلى إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض، واعتمد قانون النقد والقروض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة

<sup>1</sup> \_ بوعشة مبارك، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 1999، ص 82.

<sup>2</sup> \_ بطاهر علي، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 186.

<sup>3</sup> \_ لطرش الطاهر، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها من البنك المركزي لأنه أصبح يخضع إلى بعض القواعد ولم يعد يتميز بالتلقائية، كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياطي القانوني الإجمالي سنة 1994 لتتمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي، واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ الشهر الخامس من عام 1995<sup>1</sup>.

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويعتبر بعضها وسائل مباشرة، لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق. بدءا من سنة 2000، وخاصة سنة 2001، تعيش المنظومة المصرفية بصفة عامة، ونظرا إلى السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسميتها والتخفيض الجزئي لديونها<sup>2</sup>.

وبالتالي، أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق بنك الجزائر، لتبقى السوق المصرفية المشتركة وحدها عملية، ولا يعني ذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن جميع خصائص اقتصاد الاستدانة موجودة، باستثناء تمتع البنوك بكمية معتبرة من الاحتياطات من خلال السوق النقدية<sup>3</sup>. وعليه تصبح الأداة الوحيدة التي يمكن استعمالها في مواجهة زيادة نسبة إعادة الخصم كنسبة موجهة، هي الاحتياطات الإجمالية والسوق الحرة. ونظرا لعدم كفاية أداة الاحتياطي الإجمالي قرر البنك المركزي رفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 8% ابتداء من منتصف ماي 2008، حتى بعد رفع معدله سنة 2004 إلى 6.5% مقابل 6.25% سنة 2000، أدخل بنك الجزائر أداة جديدة، وهي أداة استرجاع السيولة، إذ تتميز هذه الأداة بالمرونة مقارنة بأداة الاحتياطي الإجمالي، إذ تمكن تعديلها يوما بعد يوم، كما أن المشاركة في عمليات استرجاع السيولة ليست إجبارية، ما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانيات تسيير سيولته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> \_ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 197.

<sup>2</sup> \_ Nemouchi Farouk, Chocs Pétroliers et Déséquilibres Monétaires en Algérie, Revue des Sciences Humaines, Université Mentouri, Vol B, 2009, p07.

<sup>3</sup> \_ نظرة عامة عن السياسة النقدية في الجزائر، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير لدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية 26، تموز/ يوليو 2005، ص 52.

<sup>4</sup> \_ المصدر نفسه، ص 54.

لقد ساهمت أداة استرجاع السيولة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها سنة 2002، وبالتالي فهي تسمح بتحكم أكثر في الكتلة النقدية المتداولة، كما أن هذه الأداة أصبحت مفضلة لدى بنك الجزائر، خاصة وأنها تستعمل للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية. لذا تتمتع السياسة النقدية بثلاث أدوات أساسية هي: السوق الحرة والاحتياطات الإلزامية ونسبة الخصم، ويضاف إليها أداة تدعى بـ "التنظيم النهائي". ويلجأ إلى هذه الأداة بعد استخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال، فيتم القيام باستردادات للسيولة لمراقبة تطور النشاط الاقتصادي.

أدت ظاهرة فائض السيولة المصرفية إلى اعتماد مجموعة آليات رقابية يمكنها أن تحدث تأثيراً في حجم السيولة المصرفية، ووضعها تحت رقابته ومنحه القدرة على التحكم فيها. وتتمثل هذه الآليات في ثلاث أدوات تكاد تكون مشابهة في المضمون والهدف، إلا أنها تختلف في حجم الأثر وطبيعة الأسلوب المتبع آلية الاحتياطي، آلية استرجاع السيولة بالمناقصة، وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة.

**أولاً. آلية الاحتياطي الإلزامي:** تؤدي آلية الاحتياطي دوراً مهماً في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي<sup>1</sup>.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانوناً، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية<sup>2</sup>. إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإلزامي بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة سنة 2004<sup>3</sup>، والتي حدد

<sup>1</sup> حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التنفيذية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 409.

<sup>2</sup> القانون 90-10، المادة 93.

<sup>3</sup> \_ Règlement nos. 04-02, du 4 Mars 2004, fixant Les conditions de constitution des réserves minimales obligatoires.

من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر<sup>1</sup>.

ويوضح الجدول (4) تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ 2001 إضافة إلى معدلات نمو الاحتياطيات.

#### الجدول رقم (4)

##### تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي الإجباري (%)	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.5	0.5	0.5
حجم الاحتياطي الإجباري مليار دينار	43.5	109.5	126.7	107.3	171.5	184.5	272.1	394.7	394.8	464.7	538.6
معدل النمو السنوي (%)	-	151.7	15.71	24.15	9.03	7.6	47.6	45.05	0.025	17.7	15.9

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17 (أيار/ مايو 2012) ص9.

Bulletin Statistiques trimestriel (Banque d'Algérie) : no. 3 (Juin 2010), p 17, and « Evolution Economique et Monétaire en Algérie », Rapports 2003-2010, Banque d'Algérie.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ سنة 2002، وخاصة ابتداء من سنة 2008 و 2009 وتواصله في سنتي 2010 و 2011، يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، إذ أدى

<sup>1</sup> حمزة الحاج شوار، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 410.

إلى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو الاحتياطيات بمعدل سنوي قدره 151.72% في نهاية سنة 2003. كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45.05%، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

ثانيا. آلية استرجاع السيولة بالمناقصة: تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكّلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر<sup>1</sup>.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القرض التي استخدمها بنك الجزائر بدءاً من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزاً في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض<sup>2</sup>.

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002. ونظراً إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصاً في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.

<sup>1</sup> \_ Instruction Banque d'Algérie, no. 02-2002 du 11 Avril 2002 Portant Introduction de la Reprise de Liquidité sur le Marche Monétaire.

<sup>2</sup> \_ حمزة الحاج شودار، مرجع سبق ذكره، ص 413.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف حزيران/يونيو 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها<sup>1</sup>.

**ثالثا. تسهيل الوديعة المغلة للفائدة:** جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر<sup>2</sup>. وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر<sup>3</sup>.

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة ويوضح ذلك الجدول (5).

### الجدول رقم(5)

#### معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	-	1.9	2.0	2.5	2	1.25	1.25	1.25
فوائد تسهيلات الإيداع	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر/أيلول 2011 ص 17.

Bulletin statistique trimestriel: no. 3 (juin2008), p. 12, and no. 10 (juin2010), p. 17

<sup>1</sup> \_ لكصاسي محمد، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2008

<sup>2</sup> \_ Instruction Banque d'Algérie, no.04-05 du 14 Juin 2005 Relative a la Facilite de Dépôt Rémunéré.

<sup>3</sup> \_ «Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2005, p. 158.

يلاحظ من هذا الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية، ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

### الجدول رقم (6)

#### نسب امتصاص السيولة بحسب كل نوع من الأدوات (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
استرجاع السيولة	67.04	40.33	59.29	38.65	44.95
التسهيل الخاصة بالوديعة	07.04	40.94	62.04	39.21	41.76
الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	14.67	12.14	13.29

المصدر: "Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Banque d'Algérie, rapport 2006, 2008, 2009.

من خلال البيانات المبينة في الجدول (6)، يظهر أن الاستعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة للفائدة والاحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية، يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية، مع مراعاة خصائص كل مرحلة وتطور السوق النقدية.

### المطلب الثاني: تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

يتمثل دور السياسة النقدية في تكييف عرض النقود والطلب عليها بهدف منع الاضطرابات التي تؤثر على الإنتاج الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية مع ضبط صارم للسيولة المحلية، يكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمها لجوء البنك المركزي إلى المزيد في إعادة تمويل البنوك وكذا في توفير أدوات الخزينة بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة. لهذا عملت الجزائر منذ استقلالها على تحسين وتطوير سياستها النقدية وخاصة فترة تحولها إلى اقتصاد السوق من خلال تبنيها عدة إصلاحات هيكلية على اقتصادها.

### أولاً. تطور عرض النقد خلال الفترة (1992-1998)

شهدت بداية هذه الفترة ما يسمى بالإصلاحات النقدية والتي كانت مجسدة في القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و1988 ويهدف قانون النقد والقرض إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتحريك السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، بالإضافة إلى إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض<sup>1</sup>. واعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بالتلقائية، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد<sup>2</sup>.

### 1. قانون النقد والقرض:

يعد قانون النقد والقرض لعام 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يتمكن من الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأى معنى الكلمة، وذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي بالإضافة إلى ضعف الوساطة المالية وأهم ما جاء به هذا القانون:

- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي.
- تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما على أساس تعاقدية في حدود 10 % من الإيرادات العامة للدولة، على أن تسدد هذه التسبيقات في أجل أقصاه 15 سنة.
- إنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف والمديونية الخارجية.

<sup>1</sup> \_ بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، بيروت، ص 29.

<sup>2</sup> \_ لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

وفي ظل الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد، وذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية  $N_N$ . كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجمالي سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر، واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995.

يمكن أن نقسم هذه التطورات إلى فترتين تعكسان التغير الجذري في الوضع الاقتصادي الكلي خلال فترة 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية بصفة أساسية التي تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، ونتيجة لانعدام الانضباط المالي وزيادة الطلب للمؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجور الضخمة والتباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإنّ البنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وتبعاً لذلك زاد حجم النقد - الكتلة النقدية - بمفهومه الواسع  $N_N$  - بنسبة 21.22% خلال الفترة 1992-1993، مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية غير أنّ التضخم انخفض في الواقع من 25.5% سنة 1991 إلى 20.5% في نهاية 1993.

وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساساً إلى العجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطي عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى ظهور اختلالات عنيفة بالتوازن النقدي للبلاد إلى غاية 1994.

## 2. السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1994-1998)

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الانهيار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة الممتدة 1994 إلى 1998 وتتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995): استهدف هذا البرنامج تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي بين 3% و 6% وتقليص التضخم وتوفير مناصب شغل والعمل في نهاية البرنامج على تحقيق ما يلي:

<sup>1</sup> \_ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 223.

- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار الجزائري ب 50%.
  - توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية.
  - الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع أسعار الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- أما عن أهم النتائج التي تم تحقيقها بعد انتهاء تطبيق البرنامج فقد تمثلت فيما يلي:
- تراجع معدل سيولة الاقتصاد ( $N_N/NM$ ) من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995.
  - انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995.
  - انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 بعدما كانت 82.3% سنة 1993 نتيجة اتفاقية إعادة الجدولة مع نادي باريس ولندن.
  - انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 إلى 35.09 دينار للدولار سنة 1994.

#### ب. برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي بنجاح حررت الجزائر خطابا جديدا للنوايا تضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام اتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية والنظام البنكي.

ابتداء من عام 1994 وفي إطار برنامج الإصلاح جرى تقييد السياسة النقدية لإحداث خفض سريع في التضخم، وقد ساعد في ذلك التحول الهائل في الوضع المالي أين انخفض عجز الموازنة بأكثر من 4%<sup>1</sup> من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 و3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1995، وبناء على ذلك تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع في الفترة 1994 إلى غاية 1997، وقد انخفضت نسبة سيولة الاقتصاد ( $N_N/NM$  الناتج الداخلي الخام) من 52.5% سنة 1993 إلى غاية

<sup>1</sup> \_ النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61-65.

45.5%<sup>1</sup> سنة 1994 إلى أقل من 3.7%<sup>2</sup> سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشدداً إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997، ويعد ذلك أداءً رائعاً خصوصاً في ضوء تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% من بداية البرنامج ويشهد الانتعاش الذي تحقق خلال الفترة 1995-1997 أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية.

### ثانياً. تطور عرض النقد خلال الفترة (1999-2007)

تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من الشهر الرابع من عام 2001 إلى الشهر الرابع من عام 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، إذ تعززت معدل مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة<sup>3</sup>.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت 54.6 و 67.3 دولار للبرميل في سنتي 2005 و 2006 على الترتيب، بينما وصلت إلى 29 و 38.5 دولار للبرميل سنتي 2003 و 2004 على الترتيب، وقدرت سنتي 2001 و 2002 بمتوسط سعر 24.9 و 25.2 دولار للبرميل على الترتيب<sup>4</sup>.

فمن خلال الجدول (7) نلاحظ أن معدل نمو عرض النقد  $N_N$  بلغ 49.51% في سنة 2001 وكانت أكبر نسبة خلال هذه الفترة، كما عرف عرض النقد نمواً بمعدلات متناقصة حيث قدر معدل النمو سنة 2000 ب 1.24%، و 16.87% سنة 2002، لينخفض إلى 3.35% سنة 2004.

وقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار ومن ثم دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقاً للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الأمر 03-11 في 20 أوت 2003 بإدارة وتوجيه السياسة النقدية. حدد الأمر 03-11 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بشكل واضح الإطار القانوني للسياسة النقدية، وحدد سلطة مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة وتوجيه

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول وضعية السداسي الأول، 1995، ص 28.

<sup>2</sup> Conseil National Economique et Social, rapport sur la conjonction économique et social de l'année, 1997, p27

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>4</sup> CNES, Monnaie et Financement de l'économie nationale, dossier documentaire, 2005, p 121.

السياسة النقدية. ويخول مجلس النقد والقرض حسب المادة 62 إصدار النقد كما يحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر ويحدد السياسة النقدية ويشرف عليها، ومتابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق بالمجاميع النقدية والقرض، ويحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية، كما يسير وسائل الدفع ويحدد المقاييس والنسب المالية المطبقة على البنوك<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (7)

#### تطور عرض النقد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

السنوات	عرض النقد بالأسعار الثابتة	معدل النمو* (%)
	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
1992	6398	-
1993	7756	21.22
1994	7713	-0.55
1995	8060	4.49
1996	9545	18.42
1997	11947	25.16
1998	13969	16.91
1999	14413	03.18
2000	14593	01.24
2001	21818	49.51
2002	25499	16.87
2003	37774	48.13
2004	39040	03.35
2005	42310	08.37
2006	52242	23.47
2007	70265	34.50
2008	91492	30.20
2009	88987	-02.73
2010	101428	13.98
2011	127586	25.78
2012	141796	11.13
2013	154856	09.21
2014	166114	07.26

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، إحصائيات سنوية.

ملحوظة: (\*) تم احتسابها من قبل الباحثة.

#### ثالثا. تطور عرض النقد خلال الفترة (2008-2014)

من خلال الجدول (7) يتبين لنا زيادة معدل نمو عرض النقد  $N_N$  إلى 30.20% سنة 2008 ثم انخفض إلى 2.32% سنة 2009 وذلك راجع لإصدار مجلس النقد والقرض النظام رقم 09.02 المؤرخ

<sup>1</sup> \_ مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث ، عدد 06،

جامعة ورقلة، 2008، ص 119.

في 26 ماي 2009، ووضع عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدي، وتمثل عمليات السوق في (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق للعمليات الهيكلية)، ليرتفع من جديد إلى 25.78% سنة 2011، بسبب الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، والتي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية<sup>1</sup>.

لقد ميز فائض السيولة الظرف الاقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد في السنوات القادمة، نظرا إلى أن الاختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها في الأمد القصير وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات إذ أن السياسة النقدية في الجزائر تجد نفسها اليوم أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها منها<sup>2</sup>:

- موارد مالية فائضة ومعطلة.
- عدم تنوع الاقتصاد، ما أدى إلى حدوث تدهور في النشاط الاقتصادي وبطالة مرتفعة.
- حدوث انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية، والذي نجد أن سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود ائتمان لازم لذلك، فضلا عن أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

بالرغم من حدة فائض السيولة خلال العشرية 2002-2012، ساهمت الإدارة المنظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في احتواء الضغوطات التضخمية الناجمة عن التوسع النقدي. وفي هذا السياق، تشكل فعالية بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية مكسبا هاما في حين، كانت الطبيعة الداخلية أساسا لتضخم أسعار المنتجات الطازجة سببا في الذروة التضخمية لسنة 2012، إضافة لتأثره بالاختلالات التي تعرفها الأسواق الداخلية، تأثر مستوى التضخم بالتوسع القوي لنفقات الميزانية الجارية الذي ميز سنتي 2011 و2012 بالتالي، تميزت هاتين السنتين بحدة التضخم الداخلي الناجم عن أثر السعر لبعض المنتجات الطازجة (لحم، أغنام،.....)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> \_ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 182.

<sup>2</sup> \_ رابح فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحث عربي، العددان 61/62، ص 194.

<sup>3</sup> \_ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2013، ص 15-16.

**المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في الجزائر وتطوره خلال الفترة (1992-2014)**

بما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة معينة، ولهذا فقد قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث لندرس فيه الخصائص التي يتميز بها ميزان المدفوعات الجزائري وكذا تطوره خلال الفترة (1992-2014)، مع التركيز على تطور كل من الميزان التجاري وميزان حركة رؤوس الأموال.

**المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري**

يتميز الاقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في<sup>1</sup>:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

**1. عدم استقرار أسعار الصادرات:**

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي خلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة احتمالية تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

**2. انخفاض معدل التبادل الدولي:**

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين الأسعار الصادرات وأسعار الواردات أي  $(N_W/N_W)$  وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي لهذه الدول فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> \_ كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، 1992، ص 32.

- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

### 3. ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها الإنتاجية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

### المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري وحركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة اختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 198، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة (85-87)، مما أدى إلى تشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقيين تمويلييين مع صندوق الدولي في عامي 1989 و 1991.<sup>2</sup>

يبين الجدول رقم (8) تطور ميزان المدفوعات حيث تم التركيز على رصيد الميزان التجاري ورصيد حساب حركة رؤوس الأموال.

### أولاً. تطور الميزان التجاري:

<sup>1</sup> \_ الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر، 2012، ص 229.

<sup>2</sup> \_ النشاشيبي كريم وآخرون، 1998، مرجع سبق ذكره، ص 102.

## الجدول رقم (8)

## تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حساب حركة رؤوس الأموال
1992	11.51	8.30	3.21	-1.07
1993	10.41	7.99	2.42	-0.81
1994	8.89	9.15	-0.26	-2.54
1995	10.36	10.10	0.26	-4.09
1996	13.22	9.09	4.13	-3.34
1997	13.82	-8.13	5.69	-2.29
1998	10.14	-8.63	1.51	-0.83
1999	12.32	-8.96	3.36	-2.40
2000	21.65	-9.35	12.3	-1.36
2001	19.09	-9.48	9.61	-0.87
2002	18.72	-12.01	6.71	-0.71
2003	24.46	-13.32	11.14	-1.37
2004	32.22	-17.95	14.27	-1.87
2005	46.33	-19.86	26.47	-4.24
2006	54.74	-20.68	34.04	-11.22
2007	60.59	-26.35	34.24	-0.99
2008	78.59	-37.99	40.6	2.54
2009	45.19	-37.40	7.79	3.46
2010	57.09	-38.89	18.2	3.18
2011	72.88	-44.94	27.94	0.36
2012	71.74	-51.57	20.17	-3.49
2013	64.43	-55.02	9.41	-1.07
2014	32.45	-30.10	2.35	1.44

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي (1992-2011)، الجزائر.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013، مارس 2014، ديسمبر 2014، ص15. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm) (تاريخ الإطلاع يوم 2015/02/10)

على الرغم من الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من سنة 1990، ووصوله إلى المستوى القياسي خلال حرب الخليج سنة 1991، بذلت الجزائر جهود كبيرة بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث أبرمت اتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و1991، حيث صاحب هاتين الاتفاقيتين التمويليتين عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي،

وهذا راجع لتقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب، ويمكن القول أن برنامج الاستعداد الائتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة<sup>1</sup>.

فقد سجلت قيمة الصادرات تراجعاً من سنة 1992 إلى سنة 1994 من مليار دولار 11.51 مليار دولار وصولاً إلى 8.89 على الترتيب، كما سجل الميزان التجاري بدوره تراجعاً في الفائض من 3.21 مليار دولار سنة 1992 إلى 2.42 مليار دولار سنة 1993 لينخفض ويصبح عجزاً سنة 1994 بمقدار 0.26 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات خلال هذه السنة، أم فيما يخص الواردات فقد ارتفعت إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994، وأخذت أكبر قيمة لها سنة 1995 حيث بلغت 10.50 مليار دولار نظراً لارتفاع المواد المستوردة وانخفاض سعر صرف الدولار لبقية العملات.

وأمام اختلال ميزان المدفوعات بعد سنة 1992 ومحاولة البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أبريل 1994 ومدة الاتفاق (الاستعداد الائتماني) سنة، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7.3% في مارس 1994 ونسبة 40.17% في أبريل من نفس السنة.

كما حقق الميزان التجاري قفزة نوعية سنة 1996، بتحقيقه ما قيمته 4.12 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدره 2.09 مليار دولار واستمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996، وقدر هذا الفائض طويلاً حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة أخرى سنة 1998 وبلغ مقدار العجز 1.79 مليار دولار.

فيما يخص الواردات فقد انخفضت قيمتها إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، والتي كانت تمثل 13.82 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك حقق الميزان الجاري عجز قدره 1.33 مليار دولار.

<sup>1</sup> \_ عمروش شريف، السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة، 2005، ص 178.

أما بالنسبة لسنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول و28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2000. فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا قدره 7.58 مليار دولار مقابل العجز الذي سجله في سنة 1999 والذي قدر بـ2.38 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائضا سنة 2000 بـ11.14 مليار دولار، الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسين نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار<sup>1</sup>، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 6.7 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003 حيث بلغ سنة 2004 وسنة 2005 ما قيمته 14.27 مليار دولار و26.81 مليار دولار على التوالي، ليصل إلى 34.06 مليار دولار سنة 2006، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة حيث ارتفعت عوائد المحروقات إلى 53.61 سنة 2006.

واستمر الميزان التجاري في الارتفاع ليبلغ 29.5 مليار دولار، و36.99 مليار دولار في سنة 2007 و2008 على التوالي، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، ليبلغ متوسط 34.13 مليار دولار، ثم ارتفع سنة 2008 ليبلغ 40.60 مليار دولار، ويعود الفضل في ذلك لعوائد المحروقات.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليصل إلى 3.86 مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008، ويعود السبب إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، ويعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعره 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر بـ112.943 دولار للبرميل، لارتفاع نسبة 40.91 في المائة، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، وتميز المستوى المعترف لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقرار الثلاثي أي

<sup>1</sup> -Banque d'Algeri, Media Bank N 68 Octobre/novembre 2003, p39.

18.01 مليار دولار للثلاثي الأول، 18.03 مليار دولار للثلاثي الثاني، و17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و17.83 مليار دولار في الثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر ب 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2011<sup>1</sup>.

بعد سنة 2011 عرف الميزان التجاري تذبذبا وانخفاضا ليستقر عام 2014 برصيد 2.35 مليار دولار، ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية بالإضافة إلى انهيار أسعار المحروقات نهاية 2014.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لا يزال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمربطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

#### ثانيا. حساب حركة رؤوس الأموال:

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحويلات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فإن تحسين هذا الحساب وتحقيق فائض فيه يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي سعت إليها الجزائر من جراء الإصلاحات التي لا طالما أحدثتها لإصلاح ميزان المدفوعات من خلال رفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والتخلص من عبئ المديونية التي أدخلت الجزائر في دوامة لا مخرج منها.

• **الاستثمار الأجنبي المباشر:** عرف رصيد الاستثمار المباشر ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 1995 حالة التوازن (الرصيد صفر). بعد هذه السنة حقق فائضا إلى غاية سنة 1999، حيث حقق أكبر فائض يقدر ب 0.47 مليار دولار سنة 1998. كما عرف رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذبذبا خلال السنوات 2000-2004 ارتفاعا وانخفاضا، سجلت أدنى قيمة له سنة 2000 برصيد قيمته 0.42 مليار دولار، كما بلغت أكبر قيمة له سنة 2001 بمقدار 1.18 مليار دولار. بدءا من سنة

<sup>1</sup> \_ بنك الجزائر، 2011، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2005 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا مستمرا وينسب ضئيلة جدا حيث بلغت سنتي 2005 و 2009 مقدار 1.06 مليار دولار و 2.45 مليار دولار على التوالي، أما سنة 2010 بمبلغ 3.47 مليار دولار.

ويرجع أحد الخبراء الاقتصاديين أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 يخص فقط الجانب النقدي حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة إلى الجزائر وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة من الخارج<sup>1</sup>.

وتمثل الزيادة التي يلتزم بها كل بنك أو مؤسسة مالية تماشياً مع النظام الجديد بمثابة زيادة في الجانب النقدي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

لكن بدءاً من سنة 2011 عاودت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الانخفاض لتصل إلى 2.04 سنة 2011 و 1.52 سنة 2012، ثم لترتفع ارتفاعاً طفيفاً سنة 2013 برصيد يقدر بـ 1.88 مليار دولار.

كما يمكن القول بأن قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ساهمت فيها القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر عليها، حيث تم سن قانون يقضي بالزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل بنسبة 51%، كما تراجعت العديد من الشركات عن المشاريع التي كانت تنوي القيام بها في الجزائر وذلك بسبب القرارات الجديدة والبيروقراطية، والتي تتعلق بطول فترة انعقاد المجلس الوطني للاستثمار وعدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط إلى جانب إلغاء حق المستثمر في شراء العقار.

• **رؤوس الأموال:** حقق هذا الحساب رصيداً سلبياً إلى غاية 1999، إلا أنه سنة 1994 سجل فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، وكان أكبر عجز له سنة 1995 بقيمة 9.3 مليار دولار.

ابتداءً من سنة 2000 وإلى غاية 2008 فقد سجل رصيد رؤوس الأموال عجزاً، وكان أكبر عجز له سنة 2006 بقيمة 11,89 مليار دولار، ويعود ذلك إلى رؤوس الأموال المستهلكة التي بلغت - 12.87 مليار دولار خلال هذه السنة، عندما أقيمت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9

<sup>1</sup> \_ بن دحمان حليم، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 29، الجزائر، ص 63.

مليار دولار سنة 2006 ، ليتحول سنتي 2009 و 2010 إلى فائض بقيمة 1.30 و 0.44 مليار دولار على الترتيب وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3.5 مليار دولار سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1.77 مليار دولار في نفس السنة<sup>1</sup>، حيث عرفت هاتين السنتين انخفاضا في رؤوس الأموال المستهلكة لتبلغ -0.89 مليار دولار و -0.11 مليار دولار على الترتيب، مع ارتفاع رؤوس الأموال المسحوبة خلال سنة 2009 الذي يعتبر أكبر رصيد لرؤوس الأموال المسحوبة، ليعود ميزان رؤوس الأموال في الثلاث السنوات الأخيرة من 2011 إلى غاية 2013 ليسجل عجزا، حيث بلغ سنة 2013 عجزا بقيمة -0.38 مليار دولار وكانت قيمة رؤوس الأموال المستهلكة تقدر بـ -4.69 مليار دولار ورؤوس الأموال (السحب) تقدر بـ 4.30 مليار دولار.

<sup>1</sup> \_ دريس رشيد، انعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 11، 2014، ص 29.

## خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لمسار السياسة المالية في الجزائر، اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية قد تميزت بالنمو وارتفاع معدلاتها من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، حيث مثلت نفقات التشغيل فيها أكبر نسبة، أين بلغت في المتوسط 72%، وهذا راجع لارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم..... إلخ، بالإضافة إلى نمو كتلة الأجور خاصة تلك المتعلقة بإطارات الدولة، التي أخذت نسبة لا يستهان بها من جهة، وإلى سوء استعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية من جهة أخرى. أما فيما يخص نفقات التجهيز فقد عرفت هي الأخرى نموا متواصلا، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة وخلق استثمارات جديدة.

فيما يخص أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية في أي بلد آخر وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، ومعدل النمو ومكافحة البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تحققت معظم هذه الأهداف في فترة 90-2000 ما عدا هدف مكافحة البطالة، فإن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق ذلك لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، وحل الكثير من المؤسسات، وانعدام سياسة وطنية لحل مشكلة البطالة، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه كلية وبقي منخفضا في حدود أقل من 4% لحد الآن وهذا مؤشر إيجابي، أما تحقيق معدل نمو عال فقد تحقق ذلك خلال فترة التعديل الهيكلي ولكن لم يلبث حتى انخفض بسبب تقلبات أسعار البترول، وهذا ما ينطبق أيضا على هدف توازن ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا الهدف مع الصادرات وهذا أمر صعب في ظل انخفاض أسعار النفط واعتماد عليه كمصدر وحيد.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

## الفصل الرابع

### عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات

المبحث الثاني: نموذج الدراسة

المبحث الثالث: التحليل القياسي ونتائج الاختبارات الأولية

المبحث الرابع: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة

الفعل

## مقدمة الفصل:

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية في الجزائر، يلاحظ الدور الهام الذي تتميز به السياسة المالية والسياسة النقدية في تحريك ودفع عجلة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تأثيرها على ميزان المدفوعات وللوقوف على حقيقة هذا الدور، سوف يتم في هذا الفصل إجراء تحليل قياسي كمي بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية للتعرف على مدى كفاءة السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا في إطار المحاولة للوصول إلى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية، ومن ثم الحكم على فرضيات الدراسة وأخذها بعين الاعتبار لتكون أداة بيد صانعي القرار الاقتصادي تساعدهم بتبني سياسات اقتصادية ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ولتحقيق ذلك تم التطرق إلى العناصر التالية:

- وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات.
- نموذج الدراسة.
- التحليل القياسي ونتائج الاختبارات الأولية من خلال:

اختبار استقرارية النموذج (Stability Test)، اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test of Stationarity)، اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)، اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test).

## المبحث الأول: وصف متغيرات النموذج ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة، كما سبق الذكر، على المنهج الكمي القياسي في دراسة الكفاءة النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات. حيث سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدلا من الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression) نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون وكذلك يعتبر أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب التي لم يبدأ استخدامها إلا حديثا في هذا الموضوع، وكذا القصور الذي تعاني منه الدراسات الموجودة.

## المطلب الأول: متغيرات الدراسة

لدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات والسياستين المالية والنقدية، فإنه لابد من استخدام متغيرات تعكس تطور ميزان المدفوعات وكل من السياسة المالية والنقدية، كما تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولا. رصيد الميزان التجاري ( $N_N$  (Balance of Trade):

هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والبضائع، ويمثل الصادرات مطروحا منها المستوردات.

$$\text{رصيد الميزان التجاري } (N_N) = \text{إجمالي الصادرات } (X) - \text{إجمالي المستوردات } (M)$$

ثانيا. رصيد حركة رؤوس الأموال ( $BK$  (Capital Account):

يبين حساب رأس المال تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الأجلين الطويل والقصير المدى، وتشير حركات رأس المال الدولية الطويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي) واستثمارات في محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) القروض الدولية لسنة واحدة أو أكثر، ويمكن تقسيم حركات رأس المال الدولية إلى خاصة ورسمية (أي المتعلقة بالسلطات النقدية)، وغير سائلة (مثل قروض البنوك الأجنبية لتحويل التجار) وسائلة (مثل الودائع المصرفية الأجنبية).

ثالثا. الإنفاق الحكومي ( $G$ ):

عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة. حيث تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، تسيير المرافق العامة، منح مساعدات وإعانات مختلفة اقتصادية واجتماعية.

رابعا. عرض النقد بالمفهوم الواسع ( $N_N$ ):

وهو عرض النقد بالمعنى الواسع  $N_N$  الذي يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق (النقد المتداول بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي) ، وودائع المؤسسات المصرفية لكل من القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية، وودائع المؤسسات المصرفية الأخرى تحت الطلب لدى البنك المركزي الجزائري ، مضافا إليه شبه النقد.

حيث اعتبرنا كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد حساب حركة رؤوس الأموال يمثلان ميزان المدفوعات، أما الإنفاق الحكومي ممثل للسياسة المالية وعرض النقد بالمعنى الواسع كممثل للسياسة النقدية. وقد تم الاعتماد على القيم الحقيقية لكل متغير من المتغيرات السابقة الذكر وذلك عن طريق قسمة كل متغير على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (CPI) ثم ضرب ناتج القسمة في 100. ولتوحيد وحدة القياس لدى كل المتغيرات في النموذج المتمثلة في الدولار الأمريكي قسمنا كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد على متوسط سعر الصرف الترجيحي (دينار جزائري/ دولار أمريكي) للحصول على قيمة المتغيرين بالدولار الأمريكي. ولتبسيط وتسهيل التحليل القياسي فقد تم حساب معدل النمو لكل من رصيد الميزان التجاري ورصيد حركة رؤوس الأموال بالإضافة طبعا إلى الإنفاق الحكومي وعرض النقد وذلك بدلا من الصيغة اللوغاريتمية كون كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد حركة رؤوس الأموال فيهما قيم سالبة.

## المطلب الثاني: مصادر البيانات

كانت مصادر البيانات الرئيسية في هذه الدراسة كما يلي:

- بيانات القيم الاسمية لكل من: رصيد الميزان التجاري، رصيد حركة رؤوس الأموال، إجمالي الإنفاق الحكومي وعرض النقد بالإضافة إلى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ومتوسط سعر الصرف الترجيحي من سنة 1992 إلى غاية 2013 والخاصة بالجزائر تم الحصول عليها من البيانات السنوية لكل دول العالم حسب المؤشر الاقتصادي، وهي متاحة على الموقع العنكبوتي للبنك الدولي. أما فيما يخص بيانات 2014 فكانت من التقارير السنوية لكل من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وهي متاحة في الموقع الرسمي لهما، كما تم الاستعانة بتقرير وزارة المالية لسنة 2014.
- معدلات النمو لكل متغير تم احتسابها من قبل الباحثة.

### المبحث الثاني: نموذج الدراسة

سيتم في هذه الدراسة تطبيق نموذج SVAR للأسباب التالية:

- أ. إن نموذج SVAR هو نموذج لمعادلات أنية يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية<sup>1</sup> على عكس نموذج VAR الذي لا يتقيد بالنظرية الاقتصادية.
- ب. في نموذج SVAR يتم قياس الآثار طويلة الأجل لصدمة السياسة المالية والنقدية المباشرة بواسطة تقدير معاملات الانحدار الهيكلية طويلة الأجل<sup>2</sup>، ويهتم المتغيرات بترتيب المتغيرات المستخدمة حيث يجب مراعاة هذا الترتيب آخذين بعين الاعتبار أن التغيرات في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى سوف تسبب تغيرات متزامنة في المتغيرات ذات الترتيب الأدنى، بينما المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سوف تتأثر في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ولكن بعد فترة إبطاء زمنية<sup>3</sup>.

### المطلب الأول: إطار نموذج SVAR

سيتم في هذه الدراسة تطبيق نموذج SVAR للأسباب التالية:

<sup>1</sup> \_ REYES PEÑA, José Daniel. (2003). The cost of disinflation in Colombia- A sacrifice Ratio Approach-, Archivos de Economía, Departamento Nacional de Planeación, No.243,p 17.

<sup>2</sup> \_ Keating, John.W. (2000), Macroeconomic Modeling with Asymmetric Vector Autoregressions, Journal of Macroeconomics, Vol. 22, No(1), p 12.

<sup>3</sup> \_ Arin, K. P., & Koray, F. (2006), Are some Taxes Different Than Others? An Empirical Investigation of the Effects of Tax Policy in Canada, Empirical economic, vol. 31, issue 1, p 09.

أ. إن نموذج SVAR هو نموذج لمعادلات آنية يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية<sup>1</sup> على عكس نموذج VAR الذي لا يتقيد بالنظرية الاقتصادية. ب. في نموذج SVAR يتم قياس الآثار طويلة الأجل لصدمة السياسة المالية والنقدية المباشرة بواسطة تقدير معاملات الانحدار الهيكلية طويلة الأجل<sup>2</sup>، ويهتم المتغيرات بترتيب المتغيرات المستخدمة حيث يجب مراعاة هذا الترتيب آخذين بعين الاعتبار أن التغيرات في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى سوف تسبب تغيرات متزامنة في المتغيرات ذات الترتيب الأدنى، بينما المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سوف تتأثر في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ولكن بعد فترة إبطاء زمنية<sup>3</sup>.

### أولاً. كيفية تقدير نموذج SVAR:

تتمثل الخطوة الأولى لتقدير نموذج SVAR في تقدير الشكل المختزل لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه Vector Autoregressive (VAR) Model (من الآن فصاعداً سوف يتم استخدام VAR للإشارة إلى هذا النموذج) كما سبق ذكره. ونموذج VAR هو عبارة عن نموذج متعدد المتغيرات يتم من خلاله تفسير القيم الجارية لكل متغير داخلي بواسطة القيم الماضية لكل من هذا المتغير، والمتغيرات الأخرى لهذا النموذج<sup>4</sup>.

ولبيان كيفية تقدير نموذج SVAR، يفترض أن نموذج VAR ما يتكون من أربعة متغيرات (معادلات) ساكنة في الفروق الأولى لقيمها [I(1)]. ومن ثم يمكن كتابة صيغة الشكل المختزل لنموذج VAR على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta X_t &= A_1 \Delta X_{t-1} + A_2 \Delta X_{t-2} + \dots + A_k \Delta X_{t-k} + U_t \\ &= \sum_{i=1}^k A_i \Delta X_{t-i} + U_t; \end{aligned} \quad \dots\dots\dots(1)$$

<sup>1</sup> \_ REYES PEÑA, José Daniel. (2003). The cost of disinflation in Colombia- A sacrifice Ratio Approach-, Archivos de Economía, Departamento Nacional de Planeación, No.243,p 17.  
<sup>2</sup> \_ Keating, John.W. (2000), Macroeconomic Modeling with Asymmetric Vector Autoregressions, Journal of Macroeconomics, Vol. 22, No(1), p 12.  
<sup>3</sup> \_ Arin, K. P., & Koray, F. (2006), Are some Taxes Different Than Others? An Empirical Investigation of the Effects of Tax Policy in Canada, Empirical economic, vol. 31, issue 1, p 09.  
<sup>4</sup> \_ Jacobs, J. and van der Horst (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands", CCSO Series, No 24", [www.eco.rug.nl/ccso/CCSOseries/ccso24.pdf](http://www.eco.rug.nl/ccso/CCSOseries/ccso24.pdf); p02.

$$E(U_t U_t') = \sum_u$$

$$E(U_t U_{t-s}') = 0, s \neq 0$$

$$t = 1, 2, \dots, m$$

$$i = 1, 2, \dots, k$$

حيث أن:

$n$  = عدد متغيرات النموذج.

$t$  = الفترة الزمنية الجارية.

$m$  = عدد الفترات الزمنية للدراسة (عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير).

$\Delta$  = معامل الفروق الأولي (التغير).

$X$  = متجه عمودي ( $n \times 1$ ) يحتوي على المتغيرات الداخلية.

$U$  = متجه عمودي ( $n \times 1$ ) يحتوي على بواقي أو حدود الخطأ العشوائي للشكل المختزل لنموذج VAR (صدمة صيغة الشكل المختزل)، والتي يفترض عدم ارتباط قيمها، وأنها تتبع توزيعاً معتدلاً وسطه الحسابي يساوي صفر ومصفوفة تغاير - تباين (Variance - Covariance Matrix) ( $\Sigma_u$ ) ( $n \times n$ ) غير قطرية. ويمكن بيان هذه المصفوفة كما يلي:

$$\sum_u = \begin{bmatrix} \sigma_1^2 & \sigma_{12} & \sigma_{13} & \sigma_{14} \\ \sigma_{21} & \sigma_2^2 & \sigma_{23} & \sigma_{24} \\ \sigma_{31} & \sigma_{32} & \sigma_3^2 & \sigma_{34} \\ \sigma_{41} & \sigma_{42} & \sigma_{43} & \sigma_4^2 \end{bmatrix}$$

وتشير  $\sigma^2$  إلى التباين، بينما تشير  $\sigma_{ij}$  إلى التغاير ( $i$  = الصف،  $j$  = العمود). ويتم حساب  $\sigma_{ij}$

كما يلي<sup>1</sup>:

$$\sigma_{ij} = (1/m) \sum_{t=1}^m U_{it} U_{jt}$$

<sup>1</sup> McCoy, D. (1997), "How useful is Structural VAR Analysis for Irish Economics?", [www.centralbank.ie/data/TechPaperFiles/2RT97.pdf](http://www.centralbank.ie/data/TechPaperFiles/2RT97.pdf), p04.

ونظراً لأن  $\Sigma_{ii}$  غير قطرية، فإن صدمات صيغة الشكل المختزل لنموذج VAR ( $U_t$ ) سوف تكون مرتبطة بعضها البعض بالبعد الآخر بشكل متزامن Contemporaneous.  $A =$  مصفوفة ( $n \times n$ ) تحتوي على معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج VAR.  $k =$  فترة الإبطاء المثلي. وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط بين بواقي أو حدود الأخطاء العشوائية لنموذج VAR ( $U_t$ ).

ويمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (1) على النحو التالي:

$$A(L)\Delta X_t = U_t \quad \dots\dots\dots (2)$$

وتشير  $L$  إلى معامل فترة الإبطاء. فعلى سبيل المثال:  $LX_t = X_{t-1}$ ،  $L^2 X_t = LX_{t-1} = X_{t-2}$ ،  $L^k X_t = X_{t-k}$ .

وتحدد الخطوة الثانية لتطبيق نموذج SVAR في تحويل صيغة الشكل المختزل لنموذج VAR إلى صيغة المتوسط المتحرك لنفس النموذج، التي تأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = U_t + B_1 U_{t-1} + B_2 U_{t-2} + \dots = \sum_{s=0}^{\infty} B_s U_{t-s} = B(L)U_t \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

$$B(L) = \sum_{s=0}^{\infty} B_s L^s \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$= B(0) + B_1 L + B_2 L^2 + \dots = A(L)^{-1};$$

$$B(0) = I_n$$

حيث تشير  $I_n$  إلى مصفوفة الوحدة، بينما تشير  $s$  إلى الأفق الزمني للتنبؤ.

وإتباعاً للعديد من الدراسات في هذا المجال من أجل سهولة العرض، فقد تم افتراض أن  $L = 1$  (انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Wehinger, 1999; Funke, 2000; van Aarle et al., 2001; Bjornland, 2002; Goyal and Pujari, 2004). ومن ثم فإن رقم الواحد الصحيح المكتوب بين قوسين الموجود على يمين أي مصفوفة يعني الآثار طويلة الأجل. وبالتالي فإن هذه المصفوفة يطلق عليها مصفوفة الآثار طويلة الأجل. وترتيباً على ذلك فإن مصفوفة الآثار طويلة الأجل (مضاعفات

الأجل الطويل (Long-Run Multipliers) لصدمة صيغة الشكل المختزل لنموذج VAR تكون كما يلي:

$$B(1) = 1 + B_1 + B_2 + \dots + B_\infty \dots \dots \dots (5)$$

أما الخطوة النهائية لتطبيق نموذج SVAR فتتمثل في تحديد هذا النموذج باستخدام صيغة المتوسط المتحرك له كما يلي:

$$\Delta X_t = C(0)e_t + C_1e_{t-1} + C_2e_{t-2} + \dots = \sum_{s=0}^{\infty} e_{t-s} = C(L)e_t, \dots \dots \dots (6)$$

$$E(e_t e_t') = \Sigma_e$$

$$E(e_t e_{t+s}') = 0, \forall_s \neq 0$$

حيث أن:

$$C(L) = \sum_{s=0}^{\infty} C_s L^s = C(0) + C_1 L + C_2 L^2 + \dots \dots \dots (7)$$

وتشير  $e$  إلى متجه عمودي  $(n \times 1)$  يحتوي على بواقي أو حدود الخطأ العشوائي لصيغة المتوسط المتحرك لنموذج SVAR (الصدمة الهيكلية)، والتي يفترض عدم ارتباط قيمها تسلسلياً، وأنها تتوزع طبيعياً بوسط حسابي مساو للصفر ومصفوفة تغاير  $(\Sigma_e)$  عمودي  $(n \times n)$  وتباين قطرية. [حيث تحتوي عناصر قطرها الرئيسي على تباينات البواقي المذكورة  $(e_t)$ ]. ومن ثم فإن هذه البواقي تكون غير مرتبطة بعضها البعض الآخر بشكل متزامن. ويمكن بيان هذه المصفوفة كما يلي:

$$\sum_{(4 \times 4)} e = \begin{pmatrix} \sigma_1^2 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & \sigma_3^2 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & \sigma_4^2 \end{pmatrix}$$

وقد تم تعبير  $\Sigma_e$  normalized بحيث كل عنصر من عناصر قطرها الرئيسي يساوي الواحد الصحيح. ومن ثم فإن:  $\Sigma_e = I_n$ .

كما تشير  $C(0)$  إلى مصفوفة  $(n \times n)$  تحتوي على معاملات الانحدار الهيكلية للمتغيرات الداخلية للنموذج. ويطلق عليها مصفوفة الآثار قصيرة الأجل للصددمات الهيكلية أو مصفوفة المضاعفات الديناميكية أو مضاعفات الأجل القصير Impact Multipliers أو Short – Run Multipliers للصددمات الهيكلية. حيث تلخص هذه المصفوفة العلاقات المتزامنة بين هذه المتغيرات (العلاقات بين المتغيرات في نفس الفترة الزمنية). والمصفوفة المذكورة هي عبارة عن مصفوفة غير وحيدة Non-Singular تم تعبيرها ليكون كل عنصر من عناصر قطرها الرئيسي مساو للواحد الصحيح. ويمكن بيان هذه المصفوفة على النحو التالي:

$$C(0) = \begin{pmatrix} 1 & c_{12}(0) & c_{13}(0) & c_{14}(0) \\ c_{21}(0) & 1 & c_{23}(0) & c_{24}(0) \\ c_{31}(0) & c_{32}(0) & 1 & c_{34}(0) \\ c_{41}(0) & c_{42}(0) & c_{43}(0) & 1 \end{pmatrix}$$

حيث تمثل  $C(0)$  الآثار قصيرة الأجل للصددمات الهيكلية للمتغيرات المتضمنة في المتجه  $e_t$  على

$$\Delta X_t$$

بينما تشير  $C(L)$  إلى مصفوفة  $(n \times n)$  تحتوي على معاملات الانحدار الهيكلية للمتغيرات الداخلية المبطأة. ويطلق عليها مصفوفة الآثار طويلة الأجل للصددمات الهيكلية أو مصفوفة مضاعفات الأجل الطويل للصددمات الهيكلية. حيث تلخص هذه المصفوفة العلاقات طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. وبافتراض أن  $L = 1$ ، فإن هذه المصفوفة المذكورة تأخذ الشكل التالي:

$$C(1) = \begin{pmatrix} c_{11}(1) & c_{12}(1) & c_{13}(1) & c_{14}(1) \\ c_{21}(1) & c_{22}(1) & c_{23}(1) & c_{24}(1) \\ c_{31}(1) & c_{32}(1) & c_{33}(1) & c_{34}(1) \\ c_{41}(1) & c_{42}(1) & c_{43}(1) & c_{44}(1) \end{pmatrix}$$

حيث تمثل  $C(1)$  الآثار طويلة الأجل للصددمات الهيكلية للمتغيرات المتضمنة في المتجه  $e_t$  على  $\Delta X_t$ . ويتم حساب  $C(1)$  كما يلي:



ونظراً لأن المصفوفة  $C(1)$  بعد تمييزها - كما سيتضح فيما بعد - تصبح مثلثية إلى أسفل، فإن حسابها هو عبارة عن ناتج تقدير  $H [C(1) = H]$ . وبالتالي فإن المعادلة رقم (13) تصبح كما يلي:

$$B(1)C(0)=H \quad \dots\dots\dots (17)$$

ومن ثم يمكن تقدير المصفوفة باستخدام المعادلة التالية:

$$C(0) = B(1)^{-1}H \quad \dots\dots\dots (18)$$

لاحظ أن تقدير سواء المصفوفة  $C(0)$  أو المصفوفة  $C(1)$  يستلزم القيام بالتمييز Identification وهو ما سوف يتم إيضاحه.

### ثانياً. كيفية تمييز نموذج SVAR

يتطلب تمييز نموذج SVAR أن يكون عدد معاملات الجانب الأيمن للمعادلة رقم (12) أقل أو يساوي عدد المعاملات المقدرة للمصفوفة  $\Sigma_u$ . وحيث أن الجانب الأيمن للمعادلة يحتوي على عدد معاملات تساوي  $n^2 + n$ ، في حين أن المصفوفة  $\Sigma_u$  تحتوي على عدد معاملات تساوي  $(n^2 + n)/2$ ، فإن عدد القيود المطلوبة لتمييز النموذج تساوي  $(n^2 + n)/2$ . وبواسطة تعبير كل عنصر من عناصر القطر الرئيسي للمصفوفة  $\Sigma_e$  ليكون مساوياً للواحد الصحيح  $[\Sigma_e = I_n]$  كما سبق ذكره، فإن عدد معاملات الجانب الأيمن للمعادلة رقم (11) سوف يساوي  $n^2$ . ولهذا فإن عدد القيود المطلوبة لتمييز نموذج SVAR باستخدام طريقة القيود قصيرة الأجل يساوي على الأقل  $n^2 - (n^2 + 1)/2 = (n^2 - 1)/2$  وحيث أن  $n = 4$ ، فإن القيود المطلوبة لتمييز  $C(0)$  يكون مساوياً على الأقل  $6 [(4^2 - 4)/2]$ .

وهناك عدة طرق لتمييز نموذج SVAR - تم استخدامها في العديد من الدراسات - منها: طريقة القيود قصيرة الأجل (Sims, 1986; Bernanke, 1986; Blanchard and Watson, 1986)، وطريقة القيود طويلة الأجل؛ (Shapiro and Watson, 1988; Blanchard and Quah, 1989 ; Ahmed et al., 1993 ; Funke, 2000) وطريقة المزج بين القيود قصيرة الأجل والقيود طويلة الأجل (King et al., 19991 ; Galí, 1992 ; Kugler, 2000).

المطلب الثاني: كتابة النموذج العام للدراسة

يمكن كتابة النموذج العام للدراسة على شكل المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$AN_N = N_N^* N_{NN} + \dots + N_N^* N_{NN} + \beta N_N$$

حيث:

$N_N = [NN_N, N_N, N_N]$  هو متجه المتغيرات الداخلية المتمثلة في:  $N_N$  معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي،  $N_N$  معدل نمو عرض النقد،  $NN_N$  ميزان المدفوعات مرة يمثل بمتغير معدل نمو رصيد الميزان التجاري  $NN_N$  وهذا هو النموذج الأول في الدراسة، ومرة أخرى بمتغير معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال  $NN_N$  وهذا هو النموذج الثاني في الدراسة، كما وقد تم أخذ هذا الترتيب بعد إجراء عدة تجارب مبدئية شملت بدائل مختلفة لترتيب هذه المتغيرات. حيث كان نتائج الترتيب المختار للمتغيرات لا تختلف كثيراً عن نتائج باقي الترتيبات المختلفة الأخرى.

$N_N$ : الأخطاء الهيكلية.

$N_N^*$ : مصفوفة المعاملات الهيكلية /  $i=1, \dots, p$ .

$B$ : مصفوفة معاملات الأخطاء الهيكلية.

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير نموذج (SVAR) بتقدير الشكل المختزل لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، ويفترض أن نموذج (VAR) يتكون من ثلاث متغيرات ومن ثم يمكن كتابة صيغة معادلة نموذج (VAR) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن:

$N_N = [NN_N, N_N, N_N]$  هو متجه المتغيرات الداخلية بحيث تكون المتغيرات مستقلة.

<sup>1</sup> \_ Pfaff, Bernhard. (2008), VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars, Journal of Statistical Software, Vol. 27, Issue 4, p 02.

هو متجه يحتوي على بواقي أو حدود الخطأ العشوائي للشكل المختزل لنموذج VAR (صدمة صيغة الشكل المختزل)، والتي يفترض عدم وجود ارتباط بين قيمها.

$m$ : عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC)، وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط بين بواقي أو حدود الأخطاء العشوائية لنموذج VAR ( $N_N$ ).  
 $t$ : الفترة الزمنية الجارية.

$A$ : مصفوفة ( $n \times n$ ) تحتوي على معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج VAR.

$n$ : عدد المتغيرات في النموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال  $P$  التي تحقق العلاقة التالية:  $N_N = P \cdot N_W$ . ويمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال عن طريق ثلاثة أنواع من القيود:

1. قيود الاستقلالية الإحصائية (Orthogonalization) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية وعددها  $n(n-1)/2$ .

2. قيود التسوية أو التوحيد أو التطبيع (Normalization) التي عددها  $n$  وهي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر (Diagonal) المصفوفة التالية:  $P \cdot P' = \Omega$  حيث أن  $\Omega$  هي مصفوفة التباين المشترك للبواقي العشوائية.

3. القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكيات الاقتصادية وعددها  $n(n-1)/2$ .

ومن أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال اعتمد Perotti (2005)، شكوري وآخرون (2010) على الطريقة التالية:

أولاً: كتابة المساواة  $N_N = P \cdot N_W$  على النحو التالي:  $AN_N = B \cdot N_W$  حيث أن:  $P = N^{NN}B$ .

ثانياً: تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين  $A$  و  $B$  بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر خلال نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر  $\alpha_{NN}$  (قيود اقتصادية).

## المبحث الثالث: التحليل القياسي ونتائج الاختبارات الأولية

سنتناول في هذا المبحث مختلف الاختبارات التي تتدرج تحت النموذج المعتمد وكذا النتائج المتوصل إليها، ومناقشتها للخروج بنتائج وتوصيات.

## المطلب الأول: الاختبارات الأولية

تتكون الاختبارات الأولية من اختبار استقرارية بيانات النموذج، اختبار جذر الوحدة للاستقرارية، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار جرينجر للسببية فيما يلي عرض للجانب النظري لكل اختبار مع إبراز نتائج كل اختبار.

أولاً. اختبار استقرارية بيانات النموذج (*Test of the Model Stability*)

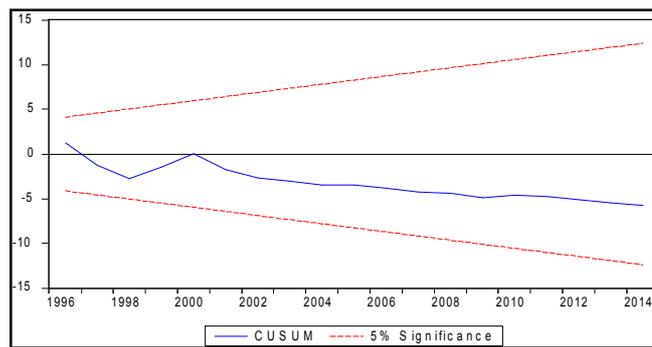
من الضروري التأكد من عدم وجود تغير هيكلية (*Structural Change*) في بيانات النموذج، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار الاستقرارية، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن وفي هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار *CUSUM test* (*Cumulative Sum Test*) المقترح من طرف كل من (Brown, Durbin and Evans) عام 1975 الذي نتائجه موضحة في الشكل (8) والشكل (9).

**الفرضية العدمية:** وجود استقرارية للبيانات المستخدمة في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

**الفرضية البديلة:** عدم وجود استقرارية للبيانات المستخدمة في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

أ. اختبار استقرارية بيانات النموذج بين رصيد الميزان التجاري وإجمالي الإنفاق الحكومي وعرض النقد: بعد إجراء اختبار (CUSUM) للاستقرارية بين  $N_N$  و  $G$  و  $N_N$  كما هو موضح بالشكل (18)، تبين أن منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية العدمية، وعليه فإنه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة (1992-2014) إلى فترات جزئية، وبالتالي يمكن التعامل كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

الشكل (18): نتائج اختبار *CUSUM Stability Test* بين  $N_N$  و  $G$  و  $N_N$

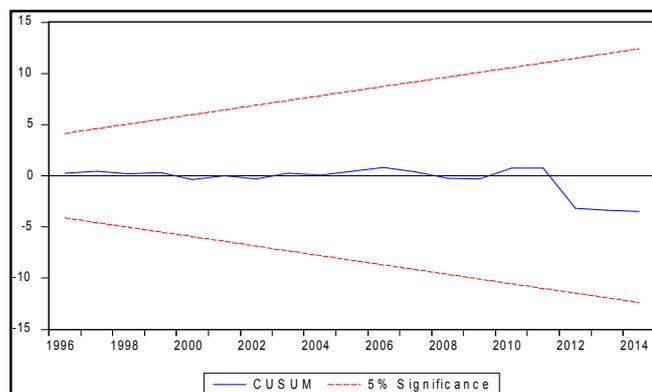


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ب . نتائج اختبار استقرارية بيانات النموذج بين كل من رصيد حركة رؤوس الأموال وإجمالي الإنفاق الحكومي وعرض النقد:

وعند إجراء اختبار الاستقرارية بين  $N_N$  و  $G$  و  $BK$  كما هو موضح بالشكل (19)، تبين أن منحني الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومنه قبول الفرضية العدمية، وعليه فإنه لا يوجد حاجة لتقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

الشكل (19): نتائج اختبار *CUSUM Stability Test* بين  $N_N$  و  $G$  و  $BK$



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ثانيا: اختبار جذر الوحدة للاستقرارية (*Unit Root Test*):

يفترض هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة أو ساكنة (*Stationary*) مع مرور الزمن، وصفة السكون أو الاستقرار تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية مثل:

1. القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية  $(N_t)$  هي قيمة ثابتة، أي أن:  $E(N_t) = \mu_N$ .
2. تباين السلسلة الزمنية  $(N_t)$  هو قيمة ثابتة، أي أن:  $Var(N_t) = E(N_t - \mu_N)^2 = \sigma_N^2$ .
3. التباين المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن أي أن:  

$$N_t = E[(N_t - \mu_N)(N_{t-n} - \mu_N)]$$

وفي حالة غياب الاستقرارية فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً زائفاً (*Spurious*) بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد ( $R^2$ ). ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه (*Trend*) الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة. ويستخدم مفهوم الاستقرار للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذر وحدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي جذر وحدة واحد، فإن هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى، ويرمز لها بالرمز  $I(1)$ ، وتتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين الصفر ( $0$ ) و  $(n)$ ، وعادة في السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية فإن الرقم  $(n)$  لا يتجاوز اثنين، مما يعني أن السلسلة الزمنية مع مرور الزمن، ومن ثم معرفة درجة تكاملها، يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، حيث أن السلسلة الزمنية المستقرة في مستواها تكون متكاملة من الدرجة صفر وعندئذ يرمز لها بالرمز  $I(0)$ ، وإذا كانت غير مستقرة فإن ذلك يتطلب أخذ الفرق الأول حتى تصبح مستقرة، وفي هذه الحالة تصبح درجة تكاملها تساوي الواحد، ويرمز لها بالرمز  $I(1)$ ، فإن لم تستقر فيتم أخذ الفرق الثاني وبالتالي تكون السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز  $I(2)$ <sup>1</sup>.

ومن أكثر الاختبارات استخداماً لاختبار استقرارية أو سكون المتغيرات اختبار ديكي- فولر (*Dickey-Fuller Test*)، واختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية  $(N_t)$  مستقرة أم لا، يتم افتراض النموذج التالي:

$$N_t = \rho N_{t-1} + \epsilon_t$$

ومن ثم يتم إيجاد قيمة ديكي- فولر المحسوبة حسب العلاقة التالية:  $\tau = n(\hat{\rho} - 1)$ ، حيث  $(n)$  عدد المشاهدات. وبعد ذلك يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية، فإذا كانت

<sup>1</sup> \_ Charenza, W. W., and Deadman, D. F. (1992), "New Direction in Econometric Practice", Edward Elgar Publishing Limited, England.

قيمة  $(\tau)$  المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كان العكس فإن السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى وجود طرق أخرى تستخدم في اختبار استقرار السلاسل الزمنية وهي اختبار ديكي – فولر الموسع ، واختبار فيليبس بيرون، وسيتم الاكتفاء في هذه الدراسة بإجراء اختبار ديكي – فولر الموسع.

### اختبار ديكي \_ فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) (ADF):

من أجل تحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا، يتم إجراء اختبار ديكي – فولر الموسع.

في هذا الاختبار يتم مقارنة قيمة ديكي – فولر المحسوبة بالقيمة الجدولية المقابلة لها، وبالتالي تحديد استقرارية المتغيرات من عدمها خلال فترة الدراسة، وتعتبر السلسلة الزمنية  $(N_N)$  مستقرة إذا كانت قيمة ديكي – فولر المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من قيمة ديكي – فولر الجدولية (بالقيمة المطلقة) والمستخرجة من جدول ماكينون (Mackinnon)، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم استقرار السلسلة الزمنية  $(N_N: N = 0)$ ، وقبول الفرضية البديلة  $(N_N: N \neq 0)$  والتي تشير إلى استقرار السلسلة الزمنية في المستوى، أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

ولما كان من أهم عيوب اختبار ديكي – فولر البسيط هو عدم اهتمامه وأخذ به عين الاعتبار لوجود مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ، الأمر الذي يستلزم استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع وذلك لتفادي سلبية ديكي – فولر السابقة، فإذا كان الحد العشوائي يعاني من هذه المشكلة فإنه يمكن استخدام ديكي فولر الموسع الذي يعد أكفأ اختبارات جذر الوحدة، وذلك في محاولة لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع المتباطئ، وذلك بتقدير معادلة الانحدار التالية:

$$\Delta N_N = \alpha + B N_{NN} + \sum_{NNN}^N N_N \Delta N_{NN} + N_N$$

<sup>1</sup> \_ Dickey, D. A., & Fuller, A. W., (1979), Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, vol. 74.

حيث:

$\Delta$ : معامل الفرق.

$N_N$ : تمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في السنة  $t$  والمراد اختبارها.

$K$ : عدد فترات التباطؤ الزمني الكافية لإلغاء الارتباط في حد الخطأ العشوائي.

$N_N$ : حد الخطأ العشوائي، حيث:  $N_N \sim (0, N^N)$ .

ويتم اختبار الفجوة الزمنية  $K$  أي عدد الفجوات المتباطئة للمتغير في اختبار (ADF) لتحقيق غرضين هما: محاولة التوفير ما أمكن في درجات الحرية، وكذلك معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي. ويمكن إجراء هذا الاختبار بعدة صيغ، إما بوجود المقطع فقط، أو بإضافة المقطع وحد الاتجاه العام، أو بدون المقطع وحد الاتجاه العام<sup>1</sup> (Dickey and Fuller, 1981).

#### نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية:

لقد تم تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع على متغيرات الدراسة وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة بالجدول رقم (9).

الجدول (9): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للاستقرارية

عدد فترات التباطؤ الزمني	قيمة Durbin-Watson	القرار	الفرق الأول		القرار	المستوى		المتغير
			قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة		قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة	
0	2.05	-----	-----	-----	مستقرة	-3.78	-5.03	
0	1.95	-----	-----	-----	مستقرة	-3.01	-3.86	
0	1.70	مستقرة	-3.02	-3.58	غ. م	-3.78	-2.19	
0	1.90	-----	-----	-----	مستقرة	-3.01	-4.66	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات:  $N_{NN}$ : معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

$NN_N$ : معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

$N_N$ : معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي.

$N_{NN}$ : معدل نمو عرض النقد الحقيقي.

غ. م: تعني غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

<sup>1</sup> Dickey, D. A., & Fuller, A. W., (1981), "Likelihood Ratio Statistic for Autoregressive a Unit Root", Econometrica, Vol.49.

مع العلم أن النتائج كانت على مستوى القاطع (Intercept). ومن خلال استقراء أرقام الجدول يتضح أن كل من معدل نمو رصيد الميزان التجاري ومعدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى معدل نمو عرض النقد الحقيقي مستقر عند المستوى  $I(0)$ ، بينما معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي مستقر عند الفرق الأول، أي أنها  $I(1)$ ، وتم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال مقارنة قيمة (DF) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) مع القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة) انطلاقاً من الفرضية الصفرية التي تفترض عدم الاستقرار، وتظهر نتائج هذا الاختبار بأنه من الصعوبة التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختلاف درجة تكاملية المتغيرات، أي أن بعضها  $I(0)$  والبعض الآخر  $I(1)$  وذلك عند مستوى معنوية 5%.

### ثالثاً: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test)

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة وغير مستقرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون كل سلسلة من هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى. ولهذا، فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وذلك حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات. ومن ثم، بعد معرفة هذه الرتبة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات<sup>1</sup>، ونظراً لعدم تحقق الشرط المطلوب أي أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء هذا الاختبار.

### رابعاً: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection of the lag-length):

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الدراسة تم الاعتماد على معيارين هما: معيار أكايك (*Akaike information criterion*)  $(AIC)^2$  (AIC, 1973)، ومعيار شوارتز (*Schwartz's criterion*)  $(SC)^3$ ، بالإضافة إلى معيار هانان-كوين (HQ)، وكذلك معيار خطأ

<sup>1</sup> \_ Johansen, Søren, (Nov 1991), "Cointegration and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models", *Econometrica*, Vol.59, No.6 1551–1580.

<sup>2</sup> \_ Akaike, H. (1973), Information Theory on Extension of the Maximum Likelihood Principle, in: B. Petrov and F. Csake (eds.), *Second International Symposium on Information Theory*, Budapest: Akademiai Kiado (267-281).

<sup>3</sup> \_ Schwartz, G. (1978), Estimating the Dimension of a Model, *Annals of Statistics*, 6, 461-464.

النتيجة النهائية (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر فرضية أن معاملات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائياً باستخدام توزيع  $(N^N)$  انطلاقاً من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معالمها مفسرة. حيث تظهر نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (10) و(11):

الجدول (10): عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الأول للدراسة

					المعايير
<i>HQ</i>	<i>SC</i>	<i>AIC</i>	<i>FEP</i>	<i>LR</i>	عدد فترات التباطؤ
30.40	30.90	30.32	3.04	6.53	1
30.86	31.75	30.71	5.01	6.68	2
30.95	32.23	30.74	6.94	7.79	3
28.59*	30.26*	28.33*	1.27*	17.07*	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

(\*): تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

الجدول (11): عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الثاني للدراسة

					المعايير
<i>HQ</i>	<i>SC</i>	<i>AIC</i>	<i>FEP</i>	<i>LR</i>	عدد فترات التباطؤ
32.57	33.08	32.48	*2.64	8.44	1
30.39	31.29	30.25	3.14	35.60	2
30.58	*31.86	30.37	4.78	*7.00	3
*30.29	31.95	*30.02	6.90	6.73	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

(\*): تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

وعند تطبيق هذه المعايير تم البدء باستخدام فترة إبطاء مساوية لعدد 4، فيما يخص النموذج الأول أشارت نتائج هذا الاختبار إلى اختيار أربع فترات تباطؤ زمني كما هو موضح في الجدول (10)، أما فيما يخص النموذج الثاني ونظراً لأن أغلب المعايير اختارت ثلاث فترات للتباطؤ الزمني كما هو موضح في الجدول رقم (11)، لكن في حالة استخدام فترة إبطاء تساوي 4 بالنسبة للنموذج الأول وفترة إبطاء تساوي 3 تبين وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواق مع وجود عدم استقرار هيكلية لنموذج VAR،

وبالتالي سنعتمد على الفترة الثانية بالنسبة للنموذج الأول والفترة الأولى بالنسبة للنموذج الثاني طبقا لمعيار FPE.

### خامسا: اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية فيما إذا كان أحادي، أو تبادلي أي أن كلا المتغيرين يؤثر في الآخر، وقد لا يكون هناك علاقة سببية بينهما<sup>1</sup>، فعند اختبار فيما إذا كان المتغير (x) يسبب (y)، فإن الفرضية الصفرية تكون "أن (x) لا تسبب (y)، ورفض هذه الفرضية يعني أن (x) تسبب (y)، وبالتالي سيتم استخدام نموذج جرينجر للسببية (Granger Causality Test) حسب المعادلتين التاليتين<sup>2</sup>:

$$N_N = N_N + \sum_{N_N}^N N_N N_{N_N} + \sum_{N_N}^N N_N N_{N_N} + N_N \dots \dots (1)$$

$$N_N = N_N + \sum_{N_N}^N N_N N_{N_N} + \sum_{N_N}^N N_N N_{N_N} + N_N \dots \dots (2)$$

حيث  $N_N, N_N$  تتصفان بأن وسطهما الحسابي يساوي الصفر وأنهما ذات تباين ثابت، كما تتصفان كذلك بإنعدام الإرتباط الذاتي.

تحدد المعادلة (1) ما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من المتغير (x) إلى المتغير (y)، في حين أن المعادلة (2) تستخدم في تحديدها فيما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من المتغير (y) إلى المتغير (x). إذا اتضح أن المتغير (x) يكون مسببا للمتغير (y)، فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية ( $N_N = N_N = N_N = \dots = N_N = 0$ )، كذلك الحال إذا كان المتغير (y) يسبب (x)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ( $N_N = N_N = N_N = \dots = N_N$ ). ولاختبار الفرضية الصفرية يتم استخدام اختبار F والذي يحسب كالتالي:

$$F = \frac{(NNN_NNNNN_N)/N}{NNN_N/(NNN)} \longrightarrow F(m, (n-k))$$

<sup>1</sup> \_ Granger, C. W. J.,(1969), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, Econometrica, Vol. 37, pp. 424-438.

<sup>2</sup> \_ Gujarati, D. N., (2004), Basic Econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies.

حيث  $(RSS)$  (*Residual of Sum Squares*) وهو مجموع مربعات الانحرافات غير المفسرة،  $(m)$  عدد المعلمات التي يتم تقييدها في الفرضية الصفرية،  $(k)$  عدد المعلمات التي يتم تقييدها في الفرضية البديلة،  $(n)$  عدد المشاهدات،  $(ur)$  الانحدار المقيد (*Unrestricted Regression*)،  $(r)$  الانحدار المقيد (*Restricted Regression*). ومن ثم يتم مقارنة قيمة  $(F)$  المحسوبة مع قيمة  $(F)$  الجدولية، فإذا كانت قيمة  $(F)$  المحسوبة أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن  $(x)$  تسبب  $(y)$ . وسيتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية بناء على قيم الاحتمالية (*p-values*) عند مستوى معنوية 10%.

### نتائج اختبار السببية

يوضح كل من الجدول (12) و(13) نتائج اختبار جرينجر للسببية بالنسبة للنموذج الأول تم استخدام أربع فترات تباطؤ زمني أما بالنسبة للنموذج الثاني ثلاث فترات للتباطؤ الزمني على اعتبار أن اختبار السببية حساس لفترة التباطؤ المختارة. أثبتت النتائج الخاصة بالنموذج الأول من جهة عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري وإجمالي الإنفاق الحكومي، ومن جهة أخرى، بين رصيد الميزان التجاري وعرض النقد وهذا يخالف النظرية الاقتصادية لأن في الجزائر مصدر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي هو عائدات قطاع المحروقات والذي يمثل 90% من الصادرات الجزائرية وأي زيادة في مستوى الناتج سترفع من فاتورة الواردات وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي في الجزائر ليس لديه تأثير في رصيد الميزان التجاري.

### الجدول (12)

#### نتائج اختبار جرينجر للسببية بالنسبة للنموذج الأول

عدد فترات التباطؤ الزمني 4

الاتجاه السببية	قيمة (F) المحسوبة	الاحتمالية Probability	القرار
$N_{\Delta} \rightarrow N_{N_{\Delta}}$	1.56	**0.26	$N_{\Delta}$ لا تسبب $N_{N_{\Delta}}$
$N_{N_{\Delta}} \rightarrow N_{\Delta}$	0.36	**0.82	$N_{N_{\Delta}}$ لا تسبب $N_{\Delta}$
$N_{\Delta} \rightarrow N_{N_{\Delta}}$	0.74	**0.58	$N_{N_{\Delta}}$ لا تسبب $N_{\Delta}$
$N_{N_{\Delta}} \rightarrow N_{\Delta}$	0.27	**0.88	$N_{\Delta}$ لا تسبب $N_{N_{\Delta}}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: (\*): الاحتمالية مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

(\*\*): الاحتمالية غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

أما فيما يخص النموذج الثاني أثبتت النتائج وجود علاقة سببية تبادلية بين رصيد حركة رؤوس الأموال وإجمالي الإنفاق الحكومي، لكن عدم وجود علاقة سببية بين رصيد حركة رؤوس الأموال وعرض النقد.

### الجدول (13)

#### نتائج اختبار جرينجر للسببية بالنسبة للنموذج الثاني

عدد فترات التباطؤ الزمني 3

الاتجاه السببية	قيمة (F) المحسوبة	الاحتمالية Probability	القرار
$N_{\Delta} \rightarrow NN_{\Delta}$	1.54	**0.25	$N_{\Delta}$ لا تسبب $NN_{\Delta}$
$NN_{\Delta} \rightarrow N_{\Delta}$	0.96	**0.44	$NN_{\Delta}$ لا تسبب $N_{\Delta}$
$N_{\Delta} \rightarrow NN_{\Delta}$	13.50	*0.0004	$NN_{\Delta}$ تسبب $N_{\Delta}$
$NN_{\Delta} \rightarrow N_{\Delta}$	12.62	*0.0005	$N_{\Delta}$ تسبب $NN_{\Delta}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: (\*): الاحتمالية مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

(\*\*): الاحتمالية غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

#### المطلب الثاني: اختبار جودة نموذج VAR المستخدم:

نظراً لأن نموذج VAR يعتبر جزءاً أساسياً من نموذج SVAR، فإنه من المهم اختبار جودة نموذج VAR من الناحية القياسية قبل استخدامه في تقدير نموذج SVAR.

وهناك عدة اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة نموذج VAR منها:

1. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي *Lagrange Multiplier Test of Residual [Breush-Godfrey (BG)]*.
2. اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج VAR *Portmanteau Autocorrelation Test*.
3. الاستقرار الهيكلي لمعاملات انحدار النموذج. ويتم التعرف على ذلك من خلال تقدير معاملات القيم الذاتية *Eigenvalues* لهذا النموذج. وفي النموذج المذكور بشرط الاستقرار الهيكلي إذا كانت كل القيم المطلقة من القيم الذاتية تقع داخل دائرة الواحد الصحيح.

أولاً. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي *Lagrange Multiplier Test of Residual [Breush-Godfrey (BG)]*

يطبق هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج المعتمد، ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة التباطؤ الزمني المختارة فترة تباطؤ مثلى<sup>1</sup>. فعند اختبار فيما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية فإن الفرضية الصفرية هي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء في نموذج الدراسة أما الفرضية البديلة هي وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة. حيث يتم قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة احتمالية إحصائية LM-stat BG أكبر من 1%.

يوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار BG LM-Test

### الجدول (14)

#### اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج الأول والثاني

النموذج الثاني		النموذج الأول		فرضية عدم
BG LM-stat	Lags	BG LM-stat	Lags	
5.31 *(0.80)	1	9.38 *(0.40)	1	عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية
8.36 *(0.49)	2	13.27 *(0.15)	2	
10.29 *(0.32)	3	3.58 *(0.93)	3	
17.69 *(0.03)	4	5.53 *(0.78)	4	
13.73 *(0.13)	5	7.79 *(0.55)	5	
7.85 *(0.54)	6	8.88 *(0.44)	6	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمالية (p-value).

(\*): غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن جميع قيم الاحتمالية كانت أكبر من 1% لكل متغير من متغيرات الدراسة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية في كل من النموذج الأول والثاني.

<sup>1</sup> Breusch, T.S., (1978), Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models, Australian Economic Papers, Vol. 17, Issue. 31, pp. 334-355.

### ثانياً. اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج *VAR* *Portmanteau Autocorrelation Test*

يطبق هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في نموذج *VAR* المعتمد، ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة التباطؤ الزمني المختارة فترة تباطؤ مثلى<sup>1</sup>. فعند اختبار فيما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية فإن الفرضية الصفرية هي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة أي غياب الارتباط الذاتي حتى الإبطاء  $h$  ( $h=2,3,4,\dots,12$ ) أما الفرضية البديلة هي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في نموذج الدراسة. حيث يتم قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة احتمالية إحصائية *Q-stat* أكبر من 1%.

يوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار *Portmanteau Autocorrelation Test*

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن جميع قيم الاحتمالية كانت أكبر من 1% لكل متغير من متغيرات الدراسة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في كل من النموذج الأول والثاني.

<sup>1</sup> \_ G. M. Ljung, G. E. P. Box, (1978), "On a Measure of a Lack of Fit in Time Series Models", *Biometrika* 65(2), pp. 297-303.

## الجدول (15)

## اختبار الارتباط الذاتي لبوافي نموذج VAR الأول والثاني

النموذج الثاني		النموذج الأول		فرضية العدم
Q-stat	Lags	Q-stat	Lags	
3.75 (NA)	1	3.11 *(NA)	1	عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية
18.18 *(0.31)	2	6.20 *(NA)	2	
29.87 *(0.22)	3	10.69 *(0.82)	3	
35.09 (0.41)	4	13.71 *(0.96)	4	
42.46 *(0.49)	5	23.69 *(0.90)	5	
45.14 *(0.73)	6	27.49 *(0.96)	6	
51.82 *(0.79)	7	38.09 *(0.92)	7	
59.76 *(0.81)	8	44.69 *(0.94)	8	
63.23 *(0.90)	9	46.51 *(0.98)	9	
66.33 *(0.95)	10	50.26 *(0.99)	10	
77.01 *(0.93)	11	52.96 *(0.99)	11	
78.59 *(0.97)	12	54.21 *(0.99)	12	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمالية (p - value).  
(\*): غير مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

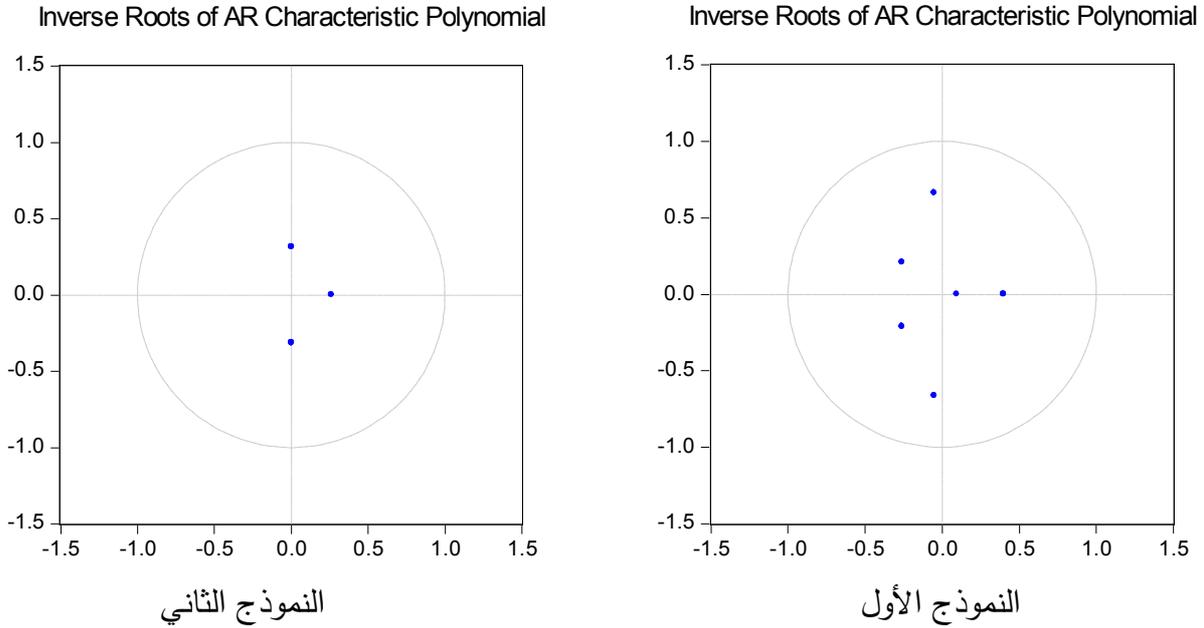
## ثالثاً. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات انحدار نموذج VAR المستخدم:

يعتمد هذا الاختبار أساساً على تقدير معاملات القيم الذاتية Eigenvalues لنموذج VAR المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت كل القيم المطلقة من القيم الذاتية تقع داخل الواحد الصحيح.

ويوضح الشكل رقم (20) نتائج التأكد من توافر شرط استقرار نموذج VAR المستخدم في الجزائر. ويتضح من هذا الشكل أن النموذج المذكور يفي بشرط الاستقرار الهيكلي، حيث أن كل قيمة مطلقة من القيم الذاتية على حدة في كل من النموذجين تقع داخل دائرة الوحدة، مما يؤكد أن كلا النموذجين المعتمدين في الدراسة لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء العشوائية أو عدم ثبات التباين.

## الشكل (20)

نتائج التأكد من توافر شرط استقرار نموذج VAR في كل من النموذج الأول والثاني



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

#### المبحث الرابع: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل

بعد التأكد من جودة نموذج VAR المستخدم من الناحية القياسية، فإنه سيتم تقدير نموذج SVAR كما سيتم تحليل مكونات التباين وتفسير دالة الاستجابة لردة الفعل للتأكد من صحة فرضيات الدراسة.

#### أولاً. تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR (*Variance Decomposition*):

من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لصددمات متغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج SVAR، يتم تحليل التباين إلى مكوناته، ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام التوزيع الهيكلي (*Structural Decomposition*) لمعرفة أثر الصدمات الهيكلية في النموذج المستخدم في الدراسة<sup>1</sup>. وقد تم الحصول على نتائج تحليل مكونات التباين لرصيد الميزان التجاري والموضحة في الجدول رقم (16)، وتظهر النتائج أنه عند تحليل مكونات تباين رصيد الميزان التجاري كان (100%) من خطأ

<sup>1</sup> Perotti, R., (2005), Estimating the Effects of Fiscal Policy in OCDE Countries, CEPR Discussion Paper 168: Center for Economic Policy Research, , London.

بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه فقط، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض حتى تصل إلى (82.15%) في الفترة العاشرة.

بينما يلاحظ زيادة النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في عرض النقد الحقيقي خلال الفترة الثانية حيث بلغت (3.93%)، لتصل إلى (12.83%) في الفترة العاشرة، أما فيما يتعلق بالنسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي فهي ترتفع من (2.70%) في الفترة الثانية وصولاً إلى (5.01%) في الفترة العاشرة.

ويلاحظ أن عرض النقد الحقيقي يحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة ثم يليه إجمالي الإنفاق الحكومي، وبذلك يلاحظ قوة تأثير السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

### الجدول (16)

#### نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد الميزان التجاري

Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	100	00.00	00.00
2	93.36	2.70	3.93
4	84.42	3.44	12.13
6	82.48	4.79	12.71
10	82.15	5.01	12.83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

كما وتم الحصول على نتائج تحليل مكونات التباين لرصيد حركة رؤوس الأموال الموضحة في الجدول رقم (17)، حيث تظهر نتائج الجدول أنه عند تحليل مكونات تباين رصيد حركة رؤوس الأموال كان (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه، بينما يلاحظ زيادة النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي وذلك خلال الفترة الثانية والتي بلغت (88.16%).

كما يلاحظ كذلك ارتفاع في النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في عرض النقد الحقيقي خلال نفس الفترة لتصل حوالي إلى (8.75%)، وتستمر في الارتفاع بشكل متصاعد وطفيف إلى أن تصل إلى حوالي (21.76%) في الفترة العاشرة، بينما يقابله في ذلك انخفاض في النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي والتي بدورها وصلت في الفترة العاشرة إلى (75.93%).

ما يمكن ملاحظته هو أن إجمالي الإنفاق الحكومي يحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على رصيد حركة رؤوس الأموال بالجزائر خلال فترة الدراسة، ثم يليه عرض النقد. وبذلك نخلص إلى قوة تأثير السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية في التأثير على حركة رؤوس الأموال في الجزائر.

### الجدول (17)

#### نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد حركة رؤوس الأموال

Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	100	00.00	00.00
2	3.07	88.16	8.75
4	2.30	75.94	21.75
6	2.30	75.93	21.76
10	2.30	75.93	21.76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

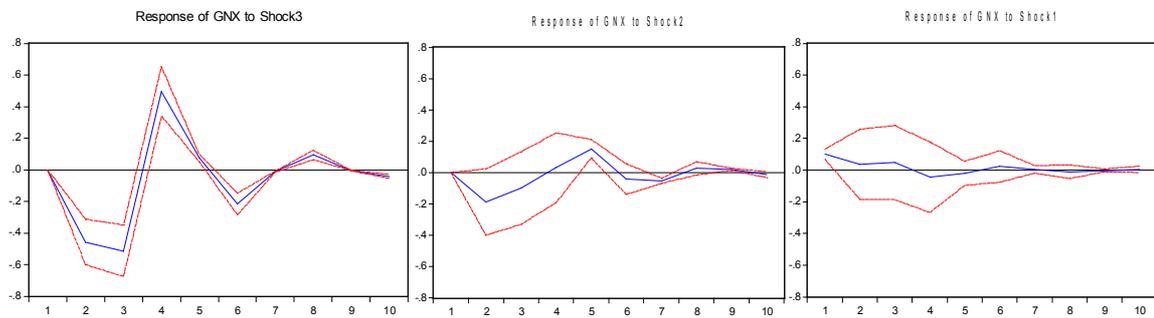
### ثانياً. دالة الاستجابة لردة الفعل لنموذج SVAR (*Impulse Response Function*):

يعنى هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة<sup>1</sup>. ويبين الشكلين (21) و(22) دالة الاستجابة الهيكلية لردة فعل كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد حركة رؤوس الأموال والنااتجة عن الصدمة الموجبة في كل من إجمالي الإنفاق الحكومي وعرض النقد الحقيقي في الجزائر.

<sup>1</sup> \_ Perotti, R., (2005), Estimating the Effects of Fiscal Policy in OCDE Countries, CEPR Discussion Paper 168: Center for Economic Policy Research, , London.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على عشر فترات والمبينة بالشكل (21)، فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر غير معنوي في الأجل القصير على رصيد الميزان التجاري، سيستمر ذلك إلى غاية الفترة الرابعة، وبعد ذلك الأثر يصبح ايجابي ومعنوي حتى الفترة الخامسة، بالنسبة للأجل المتوسط نلاحظ أن الأثر يكون سلبى ما بعد الفترة السادسة وإلى غاية الفترة السابعة أما في الأجل الطويل فالأثر يكون معنوي وإيجابي ما بين الفترة الثامنة والفترة التاسعة.

الشكل (21): دالة الاستجابة لردة فعل رصيد الميزان التجاري بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

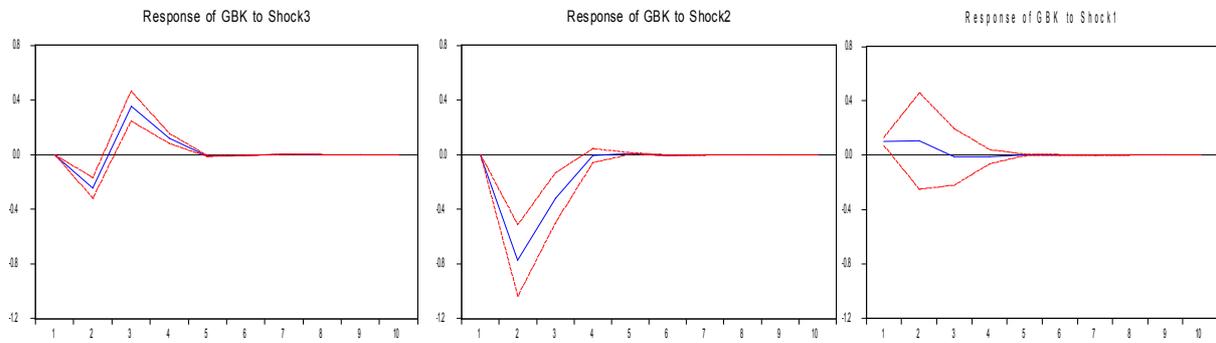
Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

كما أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في عرض النقد الحقيقي سيكون لها أثر سلبى معنوي على رصيد الميزان التجاري في المدى القصير، حيث يستمر هذا التأثير لمدة ثلاث فترات زمنية، أما في الأجل المتوسط يصبح التأثير ايجابي معنوي لغاية الفترة الزمنية الخامسة، أما خلال الفترتين السادسة والسابعة يصبح الأثر سلبى معنوي، وفي الأجل الطويل وبعد الفترة التاسعة يكون الأثر سلبى معنوي.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على عشر فترات زمنية والمبينة بالشكل (22)، فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون له أثر سلبى معنوي على رصيد حركة رؤوس الأموال خلال الأربع فترات الأولى، أما في الأجل المتوسط والطويل يصبح الأثر غير معنوي.

أما بالنسبة لآثار الصدمة الهيكلية لعرض النقد الحقيقي على رصيد حركة رؤوس الأموال فنلاحظ أنه: في الأجل القصير تؤدي صدمة هيكلية موجبة في عرض النقد الحقيقي إلى حدوث انخفاض في رصيد حركة رؤوس الأموال حيث كان هذا الأثر سالبا ومعنويا واستمر لغاية الفترة الزمنية الثانية، بعد الفترة الثانية وإلى غاية الفترة الخامسة يصبح الأثر موجبا ومعنويا على رصيد حركة رؤوس الأموال، اما فيما يتعلق بالأجل الطويل فالأثر يصبح غير معنويا.

### الشكل (22): دالة الاستجابة لردة فعل رصيد حركة رؤوس الأموال بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

## خلاصة الفصل:

أشرنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي، حيث تطرقنا إلى النموذج المستخدم في الدراسة، مع الإشارة لمختلف الاختبارات التي يقوم عليها، بالإضافة إلى معرفة ما مدى قدرة هذه المتغيرات في التأثير ومعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك على ضوء نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، وكانت النتائج المتحصل عليها مقبولة نوعاً ما وهو ما أكدته نتائج بعض اختبارات هذا النموذج.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على توازن ميزان المدفوعات، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم وأدوات ونظريات كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل والتأثير المتبادل بينهما، كما تناولنا كل ما يتعلق بميزان المدفوعات من مفاهيم، سياسات ميزان المدفوعات، أسباب عجزه إضافة إلى طرق تصحيح الاختلال، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2014)، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة والفرضيات في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في 5 فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

أولا- النتائج:

1. اتضح من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج الذي يعصف به من حين لآخر.
2. من خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والموازنة العامة بالإضافة إلى الإنفاق العام لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها، والتأثير على توازن ميزان المدفوعات.
3. يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض، ويؤدي رفع سعر الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الداخلية (المحلية)، وإلى تشجيع الصادرات وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية.
4. من خلال دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، تبين أن مسألة قدرة وفعالية السياستين محل جدل، وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية ولاسيما بين المدرستين الكينزية والنقدية، في الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية على حساب السياسة النقدية، يعظم النقديين السياسة النقدية بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

5. أما من خلال تطرقنا للعلاقة والتأثير المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية تبين لنا أن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيرهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل الفائض أو عجز الموازنة، ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج بين السياستين معا.

6. يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد في فترة زمنية معينة.

7. من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، فنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية في الفترة ما بين 1992 و 1998، حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات العامة تزايدا بمعدلات مرتفعة، أما في الفترة 1999 إلى غاية 2011 فقد اتبعت منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة المالية في شكل توسع "المنهج الكينزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة الارتفاع أسعار النفط دورا هاما في إتباع هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة ما بين 2001 إلى 2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009، ثم برنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014.

8. ومن خلال معالجتنا لموضوع السياسة النقدية في الجزائر اتضح أن السياسة النقدية الجزائرية مرت بعدة محطات وإصلاحات بارزة، أهمها الفترة 1990 إلى 1993 فقد اتسمت بالإصلاح المالي والنقدي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 كما تميزت التطورات النقدية لهذه الفترة بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، ومنذ سنة 1995 قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية صارمة بهدف تحفيز الادخار المحلي، ومن جراء مشروعية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي. أما الفترة 2000 إلى 2011 فقد شهدت الاقتصاد الجزائري ارتفاع أسعار البترول مما ساعد على تشكيل وضعية

صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون، إلا أن السياسة النقدية في الجزائر في غاية التعقيد رغم وضوحها في قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فظاهرة فائض السيولة الهيكلية الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي.

9. يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي تجربها مع باقي دول العالم، وأمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم الواردات، فإنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض لها، كما أن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائياً مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأى انخفاض لأسعار النفط سوف يؤدي لوضع أسوأ من نقطة البداية وذلك لتوسع الجزائر في وارداتها.

10. للتعرف على الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر قمنا بدراسة قياسية، وذلك خلال الفترة 1992-2014 بالاعتماد على نموذج SVAR، وقد تم التأكد من صحة فرضيات الدراسة، فوفقاً لنتائج اختبار تحليل مكونات التباين والتي أظهرت القوة التفسيرية لتأثير السياسة النقدية على رصيد الميزان التجاري والتي جاءت خلافاً للفرضية الأولى، وبينت كذلك القوة التفسيرية لتأثير السياسة المالية على رصيد حركة رؤوس الأموال والتي أكدت صحة الفرضية الثانية، وحسب اختبار دالة الاستجابة الدفعية لردة الفعل المعبرة على السياسة المالية والسياسة النقدية فإن تأثير السياسة النقدية يدوم لفترة أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية على رصيد الميزان التجاري، بينما كان تأثير السياسة المالية أطول نسبياً على رصيد حركة رؤوس الأموال من تأثير السياسة النقدية. ويمكن تفسير عدم تأثير السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال بأن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا ما يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ويعيق عمل السياسة النقدية، كما يمكن تفسير عدم تأثير السياسة المالية على الميزان التجاري في الجزائر كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات قطاع المحروقات حيث ان الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كان نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.

ثانياً - التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية وكفاءة كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن أجل الاستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الربح إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية، المالية والبشرية ومن أهم التوصيات:

1. تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق أكبر قدر من الانسجام في توجهاتهما.
2. الأخذ بالسياسة المالية والسياسة النقدية التي تتناسب ظروف الدولة واقتصادها، وتقلل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة، وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية.
3. ضرورة إتباع سياسة نقدية ومالية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها توازن ميزان المدفوعات.
4. التنويع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في التصدير، وتنويع مصادر الإيرادات العامة.
5. تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.
6. على الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط.
7. العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.
8. تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة فيما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة، واتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج مع الاقتصاد العالمي.
9. إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.

10. من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

11. التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة.

## المراجع

اللغة العربية:

أ. الكتب:

ابدجمان، مايكل، (1988)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.

إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، (2000)، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة، عمان.

بكري، كامل، (2001)، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة.

البيلاوي، حازم، (1995)، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق والقاهرة، مصر.

تومي، صالح، (2009)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطبع والنشر، الجزائر.

جامع، احمد، (1990)، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة.

جمال، خريس، وآخرون، (2002)، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

جوارنتي، جيمس، وآخرون، (2006)، الاقتصاد الكلي القائم على الفطرة السليمة، ترجمة عباس أبو

التمن، الطبعة الأولى، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي

جوارنتي، جيمس، ستروب، ريجارد، (1988)، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح

عبد الرحمان وعبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض.

جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة، مصر، 1983.

حاتم، سامي عفيفي، (1995)، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية.

الحاج، طارق، (1990)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حمدي، عبد العظيم، (1986)، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة

العربية المصرية، الطبعة الأولى.

حمزة الحاج، شودار، (2009)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التنفيذية

التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان.

حميدات، محمود، (1996)، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

خلف حسين فليح، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم المكتب الحديث للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

خليل، سامي، (1982)، النظريات النقدية والمالية، شركة كاظمة، الطبعة الأولى، الكويت.

- خليل، سامي، (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت.
- خليل، علي، اللوزي، سلمان، (2000)، المالية العامة، دار زهران للطباعة، عمان، الأردن.
- خالد رعد، (1995)، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- دراز، حامد عبد المجيد، (2004)، السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- دراز، حامد عبد المجيد، إبراهيم أيوب، سميرة، (2002)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الدعيمي، عباس كاظم، (2010)، السياسات النقدية والمالية وآداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- راضي، أحمد عبد المنعم، (1998)، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- الزيدانين جميل سالم، (1999)، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- سامويلسون، بول.أ، (2001)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الاهلية، عمان، الأردن.
- سامويلسون، بول، هاوس، نورد، (2006)، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت.
- سيجل، باري، (1987)، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود.
- السيد متولي عبد القادر، (2011)، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.
- الشافعي، محمد زكي، (1990)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شودار، حمزة الحاج، (2009)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عابد، محمد سيد، (2001)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- عادل، فليح العلي، كداوي، طلال محمد، (1989)، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية، جامعة الموصل.
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر.

- عبد الكريم، صادق بركان، عبد المجيد، دراز، (1973)، **مبادئ الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- عبد المنعم، السيد علي، نزار سعد الدين، العيسى، (2003)، **"النقود والمصارف والأسواق المالية"**، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
- عبد المنعم، فوزي، (1992)، **المالية العامة والسياسات المالية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد النعيم، محمد مبارك، (2000)، **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، دار السؤال للنشر، دمشق.
- عريقات، حربي، موسى، محمد، (2006)، **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عفيف حيدر، صابر بلول، (2009)، **الاقتصاد الدولي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- عقلم، باهر محمد، (1998)، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- عواضة، حسن، قطيش، عبد الرؤوف، (1995)، **المالية العامة (الموازنة، الضرائب، الرسوم) دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- قدي، عبد المجيد، (2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية.
- كارسون، روبرت، (1994)، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ما بعدها**، ترجمة دانيال رزق، الدار الجامعية، القاهرة.
- كاظم، حبيب، (خريف 1992)، **الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول.
- لحو موسى، بوخاري، (2010)، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- لطرش، الطاهر، (2001)، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- لعمارة، جمال، (2004)، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- مجدي، محمد شهاب، (1999)، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- معنوق، سمير محمود، (1989)، **النظرية والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

- معتوق، سمير محمود، عز الدين عبد الله، أمينة، (2000)، **المالية العامة**، القاهرة.
- ملاك، وسام، (2000)، **النقود والسياسات النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- الموسوي، ضياء مجيد، (1993)، **الإصلاح النقدي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الجزائر.
- النشاشيبي، كريم، وآخرون، (1998)، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- النقاش، غازي عبد الرزاق، (2003)، **المالية العامة** "تحليل أسس واقتصاديات المالية"، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن.
- هجير عدنان زكي أمين، (2010)، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- هوشيار معروف، (2006)، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- الوادي، محمد حسين، عزام، زكريا أحمد، (2000)، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وجدي، حسين، (1988)، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية.
- يسرى، عبد الرحمان، (1966)، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية.
- يسرى، عبد الرحمان، وآخرون، (2007)، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، القاهرة.
- فيليب كرم، (1998)، **التحليل النقدي والتنبؤ**، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- أحمد أبو الفتوح الناقة، (1998)، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
- عوض فاضل الدليمي، (1992)، **النقود والبنوك**، جامعة الموصل، الموصل.
- عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، (2009)، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر، عمان.

## أ. المجالات والموسوعات:

- البشير، عبد الكريم، (30/29 نوفمبر 2004)، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العملي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان.
- بطاهر، علي، (2004)، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، ص ص (179-212).
- بلعطل، عياش، نوي، سميحة، (مارس 2013)، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، ص ص (1-20).
- بلعزوز، بن علي، طيبة، عبد العزيز، (2008)، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، بيروت، لبنان، ص ص (28-52).
- بن دحمان، حلیم، (فيفري 2011)، **رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 29، الجزائر.
- بوزيان، عبد الباسط، عزوز، علي، (05/04 نوفمبر 2006)، **التجربة التنموية الكورية "الدروس والعبر المستفادة"**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية في إطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج، جامعة باجي مختار، عنابة.
- بوفليح، نبيل، (ديسمبر 2012)، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"**، العدد الثاني عشر، أبحاث اقتصادية وإدارية، ص ص (224-266).
- جورج ت، عابد، (مارس 2003)، **وعد.....لم يتحقق: لماذا تخلفت الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 01، ص ص (12-44).
- الجوزي، جميلة، (2012)، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر، ص ص (225-236).

حاكمي، بوحفص، دريال، عبد القادر، (أفريل 2007)، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، les cahiers du MECAS، العدد رقم 3، ص ص 334-338.

دريس، رشيد، (جانفي 2014)، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص ص 24-31.

رايس، فضيل، (شتاء ربيع 2011)، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث عربية، العددان 61/62، ص ص 193-209.

رحماني، موسى، (30/29 نوفمبر 2004)، نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان.

الرفاعي، أحمد حسين؛ الوزني، خالد واصف، (1996)، نموذج سانت لويس للدول النامية، حالة الأردن، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المجلد 2، العدد 1، ص ص 103-112.  
شعوبي، محمد فوزي، كمامي، محمد الأمين، (2003)، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة ما بين (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص (74-92).

أكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

ماجدة قنديل، (2005)، مصادر النمو الاقتصادي، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن.

شكوري، محمد؛ شيببي، عبد الرحيم؛ بن بوزيان، محمد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة بحثية رقم 536، مصر، ص ص 1-26.

شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، (2008)، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، من 17 إلى 18/03/2008.

عوض، طالب، (1995)، كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن (1978-1992)، دراسات (السلسلة: أ العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 22، العدد 2، ص ص 907-891.

مصيطفي، عبد اللطيف، (2008)، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد 06، ص ص (117-128).  
مغاري، عبد الرحمان، (20-21 أكتوبر 2009)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

#### ب. الرسائل والأطروحات:

إكن، لونيس، (2011)، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

دراوسي، مسعود، (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (2004-1994)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

عمروش، شريف، (2005)، السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر.

فرحي، كريمة، (2013/2012)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، فرع نفود ومالية، جامعة الجزائر.

قدي، عبد المجيد، (1995)، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

قندوسي، طاوش، (2013)، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

لطرش، الطاهر، (2004)، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الإنتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

مسلم عائشة، (2007)، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

هجير عدنان زكي أمين، (1990)، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التمويل والتكيف والإصلاح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

صالح مفتاح، (2003)، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

#### ب. التقارير:

بنك الجزائر، (1992-2011)، التقرير السنوي.

بنك الجزائر، (2011)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي.

بنك الجزائر، (ديسمبر 2013)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص (1-26).

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 17، ماي/ أيار 2012.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر/أيلول 2011.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013، مارس 2014، ديسمبر 2014

لكصاسي، محمد، (أكتوبر 2008)، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1995)، تقرير حول وضعية السداسي الأول.

محافظ بنك الجزائر، (ديسمبر 2013)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر.

لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "نظرة عامة عن السياسة النقدية في الجزائر"، مشروع تقرير

لدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية 26، تموز/ يوليو 2005.

معهد صندوق النقد الدولي، (2005)، إطار السياسة النقدية، الدورة الدراسية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، واشنطن.

#### هـ. المواقع الإلكترونية:

البنك الدولي، قاعدة البيانات، بيانات إحصائية سنوية، متوفر عبر: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013، مارس 2014، ديسمبر 2014، ص 15. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)

و. القوانين:

قانون 84-17، المادة 6، المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.  
قانون 90-21، المادة 3، المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.  
القانون 90-10، المادة 93.

مراجع باللغة الفرنسية:

- Albert S. Dexter, Manrice D.Levi & Barrie R.Nauh, (2002), “ **Stock Prices, the Impact of Regulation**”, Journal Monetary Economics, Washington.
- Aglietta. M (2004) : “**Macroéconomie International**” , Mont Chrétiens.
- Ambler. S (2004): “**Notes Sur Le Modèle Keynésien**”, Université du Québec A Montréal.
- Banque d’Algérie, (Juin 2008), **Bulletin Statistique Trimestriel**, no.3.
- Banque d’Algérie, (Juin 2010), **Bulletin Statistique Trimestriel**, no.10.
- Banque d’Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Banque d’Algérie, rapport 2006, 2005, 2008, 2009.
- Banque d’Algérie, **Evolution Économique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2003-2010.
- Banque d’Algérie, Media Bank N° 68 Octobre/ Novembre 2003.
- Banque d’Algérie,(Juin 2010), **Bulletin Statistique Trimestriel**, no. 3
- CNES,(mars 2005) **Monnaie et Financement de l’Economie National**, Dossier Documentaire.
- BACHIR YELLES CHAOUCH, **LE BUDGET DE L’ETAT ET DES COLLECTIVITES LOCALES**, OPU 1991.
- Conseil National Economique et Social,(1997), **Rapport sur la Conjonction Economique et Social de l’année**.

- Instruction Banque d'Algérie, no. 02-2002 du 11 Avril 2002 Portant Introduction de la Reprise de Liquidité sur le Marche Monétaire.
- Instruction Banque d'Algérie, no.04-05 du 14 Juin 2005 Relative a la Facilite de Dépôt Rémunéré.
- Kholi. U (1999) : “**Analyse Macroéconomique**”, De Boeck Université.
- Mankiw. G. N (2003) : “**Macroéconomie**” , De Boeck Université.
- Nemouchi, Farouk, (juin 2009), **Chocs Pétroliers et Déséquilibres Monétaires en Algérie**, Revue des Sciences Humaines, Université Mentouri, vol B, no.31.
- Règlement no. 04-02 du 4 Mars 2004 Fixant les Conditions des Réserves Minimales Obligatoires.
- Bank d'Algérie, «Evolution Economique et monétaire en Algérie», Rapport 2005.
- Gerard duthul, Wiliam Marios, **politique économique**, paris, 2000.
- Christian Bialès, **Modélisations Schématiques de l'équilibre Macroéconomique**, p21, disponible au lien suivant:  
<http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=Modilisations+sch%C3%A9matiques+de+l%27%C3%A9quilibre+macro%C3%A9conomique.pdf&source=web&cd=1&ved=0CCUQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.christian-biales.net%2Fdocuments%2Fmodelschema.pdf&ei=XdODUKmlMvPa4QTi1oDoDA&usg=AFQjCNFvXnZjv07Bxg7X3CwToa4cRUJtDg>

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Adefesco, H.A., & Mobolaji, H.I., (2010), The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Nigeria: Further Empirical Evidence, **Pakistan Journal of Social Sciences**, Vol. 7(2), pp. 137-142.
- Ajisaf, R.A., & Folorunso, B.A., (2002), The Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policy in Macroeconomic Management in Nigeria, **The African and Business Review**, Vol. 3, no. 1, pp. 23-40.
- Akaike, H. (1973), Information Theory on Extension of the Maximum Likelihood Principle, in: B. Petrov and F. Csake (eds.), **Second International Symposium on Information Theory**, Budapest: Akademiai Kiado (267-281).

- Ali, Shahid, & Irum, Somia, & Ali, Asghar. (2008), Whether Fiscal Stance or Monetary Policy is Effective for Economic Growth Case of South Asian Countries?, **The Pakistan Development Review**, 47: 4 part2, pp. 791-799.
- Ansari, M. I., (1996), Monetary vs. Fiscal Policy: Some Evidence From Vector Autoregressive For India, **Journal of Asian Economics**, Vol. 7(4),pp. 677-698.
- Arin, K. P., & Koray, F. (2006), Are some Taxes Different Than Others? An Empirical Investigation of the Effects of Tax Policy in Canada, **Empirical economic**, vol. 31, issue 1, pp: 183-193.
- Awad, Talib, & Al Sowaidi, Saif. (2005), Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Qatar, **Journal of Business and Economics**, Vol. 11, pp. 112-129.
- Bjornland, H. C. (2002), "Estimating the Equilibrium Real Exchange Rate in Venezuela", [econometricsociety.org/meetings/esem02/cdrom/papers/1593/venezuela.pdf](http://econometricsociety.org/meetings/esem02/cdrom/papers/1593/venezuela.pdf).
- Bernanke, B. S. (1986), "Alternative Explanations of the Money – Income Correlation", **Carnegie – Rochester Conference Series on Public Policy**,35.
- Breusch, T.S., (1978), Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models, **Australian Economic Papers**, Vol. 17, Issue. 31, pp. 334-355.
- Blanchard, O. J. and Quah, D. (1989), "The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances", **American Economic Review**,79(4), 655-673.
- Blanchard, O. J. and Watson, M. W. (1986), "Are Business Cycles all Alike? ", In: R. Gordon (ed.), **The American Business Cycle: Continuity and Change**, NBER and University of Chicago Press, 123 -156.
- Charenza, W. W., and Deadman, D. F. (1992), "New Direction in Econometric Practice", **Edward Elgar Publishing Limited**, England, pp.189-193
- Charles P. Kindlebergr (1963): "**International Economic Relations** ", 3rd Edition, Homewood, IL.
- Cuthbertson .K & Tayalor .M.P (1987): "**Macroeconomic System** ", Basil Black Well.
- Dickey, D. A., & Fuller, A. W., (1979), Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, **Journal of the American Statistical Association**, vol. 74, pp. 427-431.

- Dickey, D. A., & Fuller, A. W., (1981), "Likelihood Ratio Statistic for Autoregressive a Unit Root", **Econometrica**, Vol.49, pp. 1057-1072.
- Cottarelli, Carlo, **Limiting Central Bank Credit to the Government**; theory and Practice, International Monetary Fund, Occasional paper 10, 1993
- Dornbusch . R (1991) : " **Exchange Rate and Inflation** " , The Mit Press.
- G. M. Ljung, G. E. P. Box, (1978), "On a Measure of a Lack of Fit in Time Series Models", **Biometrika** 65(2), pp. 297-303.
- De List Worrel, **Monetary and Fiscal Coordinations in small open economies. International Monetary Fund**, working paper n° 56,2000.
- Granger, C. W. J.,(1969), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, **Econometrica**, Vol. 37, pp. 424-438.
- Funke, M. (2000), "Macroeconomic Shocks in Euroland vs. The UK: Supply, Demand, or Nominal?", [www.st-andrews.ac.uk/~res2000/papers/pdffiles/Funke.pdf](http://www.st-andrews.ac.uk/~res2000/papers/pdffiles/Funke.pdf).
- Gali, J. (1992), "How Well Does the IS – LM Model Fit Postwar U.S. Data?", *The Quarterly Journal of Economics*, 107(2), 709-738.
- Gujarati, D. N., (2004), **Basic Econometrics**, Fourth Edition, The McGraw–Hill Companies.
- Goyal, A. and Pujari, A. K. (2004), "Identifying Long Run Supply Curve in India", [www.isid.ac.in/~planning/agakp.pdf](http://www.isid.ac.in/~planning/agakp.pdf).
- Haward R. Vane, John Thomson, (1993), "**An Introduction to Macroeconomic Policy**", harvester wheatsheaf, Great Britain.
- IMF, **Balance of Payments Manual**, (July 1961), 3rd Edition, Washington, D.C, USA.
- Jacobs, J. and van der Horst (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands", *CCSO Series*, No 24", [www.eco.rug.nl/ccso/CCSOseries/ccso24.pdf](http://www.eco.rug.nl/ccso/CCSOseries/ccso24.pdf).
- Johansen, Søren, (Nov 1991), "Cointegration and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models", **Econometrica**, Vol.59, No.6 1551–1580.
- K. Alec. Chrystal, Simon Price, (1994), "**Controversies in Macroeconomics** ", harvester wheatsheaf, Great Britain.
- Keating, John.W. (2000), Macroeconomic Modeling with Asymmetric Vector Autoregressions, **Journal of Macroeconomics**, Vol. 22, No(1), pp. 1-28.

- King, R. G., Plosser, C. I., Stock, J. H. and Watson, M. W. (1991), “Stochastic Trends and Economic fluctuations”, *American Economic Review*, 81 (4), 819-840.
- Kugler, P. (2000), “Structural Vector Autoregressions and The Analysis of Monetary Policy Interventions: The Swiss Case”, [www.wvz.unibas.ch/makro/arbpaepiere/pk2000a.pdf](http://www.wvz.unibas.ch/makro/arbpaepiere/pk2000a.pdf)
- Malawi, Ahmad., (2009), The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Economic Activity: A Comparison Between Jordan and Tunisia by Using an Error Correction Mechanism (ECM), **Dirasat, Administrative Sciences**, Amman, Jordan, Vol. 36, No.1, pp. 191-198.
- McCoy, D. (1997), “How useful is Structural VAR Analysis for Irish Economics? ”, [www.centralbank.ie/data/TechPaperFiles/2RT97.pdf](http://www.centralbank.ie/data/TechPaperFiles/2RT97.pdf).
- Michael Burda & Charles Wyplosz (1997) : “ **Macroecon (Aeurpean Text)** “, 2<sup>nd</sup> Edition, Oxford University,inc, New York.
- Muhammed. Umer, Sulaiman D. Muhammed, Asif Ali Abr, Qurrra-tulain Sheikh, Ahmad Ghazali, (2010), “The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon: Econometric Evidence from Pakistan”, **International Research Tornal of Finance and Economics**, Issue 38, pp. 211-217.
- Oladipupo, A. O, (2011), “Impact of Exchange Rate on Balance of Payments in Nigeria”, **An International Multidisciplinary Journal**, vol 5(4), No.21, pp. 73-88.
- Perotti, R., (2005), Estimating the Effects of Fiscal Policy in OCDE Countries, CEPR Discussion Paper 168: **Center for Economic Policy Research**, , London.
- Pfaff, Bernhard. (2008), VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars, **Journal of Statistical Software**, Vol. 27, Issue 4, pp: 1-32.
- REYES PEÑA, José Daniel. (2003). The cost of disinflation in Colombia- A sacrifice Ratio Approach-, **Archivos de Economia, Departamento Nacional de Planeación**, No.243, pp. 1-43.
- S. Mitra,(1970), “ **Money Banking Theory: Analysis and Policy**”, a text book for readings, Random house.
- Schwartz, G. (1978), Estimating the Dimension of a Model, **Annals of Statistics**, 6, 461-464.

- 
- Shapiro, M. D. and Watson, M. W. (1988), "Sources of Business Cycles Fluctuations", In: S. Fisher (ed.), *NBER Macroeconomics Annual 1988*, Volume 3, Cambridge, MA: The MIT Press, 111-148.
- Sims, C. A. (1986), "Are Forecasting Models Usable for Policy Analysis", *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review*, 2-16.
- van Aarle, B. , Garretsen, H. and Gobbin, N. (2001), "Monetary and Fiscal Policy Transmission in the Euro Area: Evidence from A Structural VAR Analysis", [www.wiwi.ac.at/pdf/sie\\_vanaarle\\_paper.pdf](http://www.wiwi.ac.at/pdf/sie_vanaarle_paper.pdf).
- Wehinger, G. D. (1999), "Causes of Inflation in Europe, the United states and Japan: Some Lessons for Maintaining Price Stability in the EMU from a Structural VAR Approach", <http://www.wu-wien.ac.at/usr/vw2/wehinger/icause.pdf>.